مقدمة

الحَمدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَى الأَمِينِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجمَعِينَ.

أَمَّا بَعْدُ: فَهَذَا مجمُوعٌ فِيهِ أَربَعُ رَسَائِلَ مُهِمَّةٍ؛ فِي مَسَائِلَ عَقَدِيَّةٍ غَلِطَ فِيهَا بَعضُ المُتَأَخِرِينَ وَخَالَفُوا فِيهَا مَذهَبَ أَهلِ السُّنَّةِ؛ فَكَتَبتُ فِيهَا مَا يَسَّرَ اللهُ لِي كِتَابَتَهُ وَبَيَانَهُ مِنْ مَذَاهِبِ السَّلَفِ، وِنَقْضِ مَا اِشتَبَهَ فِيهَا عَلَى مَنْ خَلَفَ، وَهَذِهِ الطَّبعَةُ فِيهَا زِيَادَاتٌ مُهِمَّةٌ وَنَافِعَةٌ، سَتَظْهَرُ لِلقَارِئِ الكَرِيمِ.

أَسأَلُ الله أَنْ يَنْفَعَنِي بِهَا وَيَنْفَعَ مَنْ قَرَأَهَا، سُبحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمدِكَ أَشهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَتَ أَستَغفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيكَ.

وكتبه:

منصور بن عبد العزيز السماري

الرسالة الأولى:

هِدَايَةُ الحيرَان
بِمَا ثَــبَتَ فِي صُورَةِ الرَّحْمَنِ

مقدمة

الحَمدُ للهِ الذِي قَدَّرَ فَهَدَى، وَيَسَّرَ لِخَلقِهِ سُبُلَ الهُدَى، وَأَرسَلَ إِلَيهِم نَبِيَّ الرَّحمَةِ المُهدَى، رَحِمَ اللهُ بِهِ الوَرَى، فَأَصبَحَ مَن سَلَكَ سَبِيلَهُ عَلَى الهُدَى، مُجَانِبًا لِأَهلِ الغَفلَةِ وَالهَوَى، صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيهِ وَعَلَى مَنْ اِسْتَنَّ بِهَديِهِ وَاقتَدَى.

أَمَّا بَعد: فَلَقَد خَاضَ أُنَاسٌ بِالقَولِ فِي صُورَةِ رَبِ العَالَمِينَ، فَجَاؤُوا فِي ذَلِكَ بِضَربٍ مِنَ التَّأْوِيلِ، وَإِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا هُمْ بِمُستَيقِنِينَ، فَوَجَبَ بَيَانُ مَا اِشتَبَهَ عَلَى الجُّهَالِ وَالمَغرُورِينَ، بِرَدِّهِ إِلَى مُحكَمِ التَّنزِيلِ وَبَيَانِ سَيِّدِ الأَوَلِينَ وَالآخِرِينَ.

فَبَدَأتُ مُستَعِينًا بِرَبِي، هُوَ حَسبِي وَنِعمَ الوَكِيلُ، بِجَمعِ مَا صَحَّ مِنْ حَدِيثٍ فِي صُورَةِ الرَّحمَنِ، وَتَوضِيحِ مَعنَى الصُّورَةِ بِمَا جَاءَ فِي السُّنَةِ وَالقُرَآنِ.

فَجَاءتِ الرِّسَالَةُ فِي ثَلَاثَةِ فُصُولٍ:

الفَصْلُ الأَولُ: إِثْبَاتُ أَنَّ لِلهِ صُورَةً.

الفَصْلُ الثَّانِي: رُؤْيَةُ النَّبِيِّ ﷺ رَبَّهُ عَزَّوَجَلَّ فِي المَنَامِ فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ.

الفَصْلُ الثَّالِثُ: مَا جَاءَ فِي خَلْقِ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ.

وَقَد أَسمَيتُهَا: «**هِدَايَةُ الحَيرَانِ بِمَا ثَبَتَ فِي صُورَةِ الرَّحْمَنِ**».

وَاللهَ أَسَأَلُ أَنْ يَتَقَبَلَ عَمَلِي بِقَبُولٍ حَسَن، وَأَن يَغفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَومَ الدِّينِ، سُبحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمدِكَ أَشهَدُ أَنَّ لَا إِلٰهَ إِلَّا أَنتَ أَستَغفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيكَ.

وكتبه:

منصوربن عبد العزيز السماري

فِي المَدِينَةِ النَّبَوِيِّةِ

الفصل الأول:

إِثْبَاتُ أَنَّ لِله صُورَةً

أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قَالَ أُنَاسٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ؟**» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ،... إلى أن قال ﷺ: «**... وَتَبْقَى هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا، فَيَأْتِيهِمُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: نَعُوذُ بِاللهِ مِنْكَ، هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِيَنَا رَبُّنَا، فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمُ اللهُ تَعَالَى فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا فَيَتَّبِعُونَهُ...**» الحديث بطوله[1].

وكذا أخرجا في الصحيحين أيضًا من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: أَنَّ نَاسًا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**نَعَمْ، هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ بِالظَّهِيرَةِ صَحْوًا لَيْسَ مَعَهَا سَحَابٌ؟**» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ،... إلى أن قال ﷺ: «**... حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ**

---

(١) البخاري (الفتح ١١/٤٤٤ - ٤٤٥) ح٦٥٧٣، ومسلم (١/١٦٣ - ١٦٦) ح١٨٢.

تَعَالَى مِنْ بَرٍّ وَفَاجِرٍ أَتَاهُمْ رَبُّ الْعَالَمِينَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي أَدْنَى صُورَةٍ مِنَ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا...» إلى أن قال ﷺ: «ثُمَّ يَرْفَعُونَ رُؤُوسَهُمْ وَقَدْ تَحَوَّلَ فِي صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَقَالَ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا...» الحديث بطوله [(١)].

فدلّت هذه الأحاديث الصحيحة الثابتة على ما يأتي:

١- إثبات الصورة لله عَزَّوَجَلَّ.

٢- أن الصورة التي عرفه الناس فيها كانت لرؤية منهم متقدمة حين يصعق الناس في أول المواقف يوم القيامة يوم تشرق الأرض بنور ربها، وهي غير الصورة التي أنكروه فيها قبل المرور على الصراط.

٣- أن لله صورًا يأتي فيها، وبعضها أدنى من بعض.

٤- أن الله يتحوَّل من صورة إلى صورة، إذا شاء وكيف شاء سبحانه.

وهذا كلّه دالٌّ على كماله المطلق سبحانه، وأنه ذو القدرة التامة والحكمة البالغة فلا يُسأل عما يفعل.

فهذا جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ من خلق الله، ولِعِظَمِ مرتبته، وعلو منزلته، أقدره الله على أن يتحول من صورة إلى صورة؛ فقد كان يأتي النبي

---

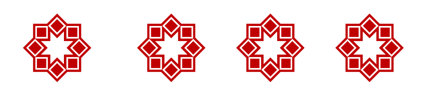
(١) البخاري (الفتح ١١/٤٢٠ - ٤٢٢) ح٧٤٣٩، ومسلم (١/١٦٧ - ١٧١) ح١٨٣.

ﷺ في صورة دِحية الكلبي، وجاءهُ مرةً في صورة رجل لم يعرفه، ورآه في صورته التي هي صورته مرتين قد سدَّ الأفق له ستمائة جناح، ومن قبل تمثل لمريم عليها السلام بشرًا سويًا.

فالله سبحانه أعظم وأكمل وأقدر، وله المثل الأعلى في السماوات والأرض.

٥- وأما صورة الله التي هي صورته؛ فلا يراه فيها إلا أهل الجنَّةِ، قال تعالى عن الكفار والمنافقين: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ ١٥﴾[المطففين]، والكفار والمنافقون لم يحجبوا عن رؤيته في صور أخرى في عرصات القيامة، وليس فيها لذّة النظر إلى وجهه وهي الزيادة التي وُعِدَ بها المحسنون وهم في الجنَّةِ.

والعلامة التي يسجد عندها المؤمنون لربهم يوم القيامة ويعرفونه بها: أنه يكشف عن ساقه، ومعلوم أنَّ الوجه أعظم من الساق، فعُلِمَ أن صورته في عرصات يوم القيامة؛ ليست صورته التي هي صورته والتي لا يستعاذ بالله عند رؤيتها.



الفصل الثاني:

رُؤْيَةُ النَّبِيِّ ﷺ رَبَّهُ عَزَّوَجَلَّ فِي المَنَامِ فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ.

أخرج الإمام أحمد في (مسنده) [١]، والترمذي في (جامعه) [٢]، من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: احْتَبَسَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى كِدْنَا نَتَرَاءَى قَرْنَ الشَّمْسِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ سَرِيعًا، فَثُوِّبَ بِالصَّلَاةِ وَصَلَّى وَتَجَوَّزَ فِي صَلَاتِهِ فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: «كَمَا أَنْتُمْ عَلَى مَصَافِّكُمْ كَمَا أَنْتُمْ». ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَيْنَا. فَقَالَ: «إِنِّي سَأُحَدِّثُكُمْ مَا حَبَسَنِي عَنْكُمُ الْغَدَاةَ إِنِّي قُمْتُ مِنَ اللَّيْلِ، فَصَلَّيْتُ مَا قُدِّرَ لِي فَنَعَسْتُ فِي صَلَاتِي حَتَّى اسْتَيْقَظْتُ، فَإِذَا أَنَا بِرَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ. فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَتَدْرِي فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟ قُلْتُ: لَا أَدْرِي يَا رَبِّ. قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟ قُلْتُ: لَا أَدْرِي رَبِّ. قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟ قُلْتُ: لَا أَدْرِي يا رَبِّ. فَرَأَيْتُهُ وَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ أَنَامِلِهِ بَيْنَ صَدْرِي، فَتَجَلَّى لِي كُلُّ شَيْءٍ وَعَرَفْتُ ...». الحديث بطوله.

والحديث صحيح [٣].

---

(١) (٥/٢٤٣).

(٢) (٥/٣٦٨) ح٣٢٣٥.

(٣) ورواه الترمذي في العلل الكبير ح٦٦١، وابن خزيمة في التوحيد (١/٥٤٢) =

=

ح٣٢١، والطبراني في الكبير (١٠٩/٢٠) ح٢١٦، والدارقطني في الرؤية (ح ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١)، من طرقٍ عن جهضم بن عبد الله اليمامي عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن أبي سلام عن عبد الرحمن بن عائش عن مالك بن يخامر عن معاذ بن جبل رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بطوله، وتابعه موسى بن خلف العمي عن ابن كثير به وقال: (أبو عبد الرحمن السكسكي)، قال الدارقطني في العلل (٥٧/٦): (إنما أراد عن عبد الرحمن وهو ابن عائش)، أخرج حديثه الطبراني في الكبير (١٠٩/٢٠) ح٢١٦، وابن عدي في الكامل (٣٤٥/٦) ترجمة موسى بن خلف، والدارقطني في الرؤية (ح ٢٣٢) من طرقٍ عنه.

والحديث قد اضطربوا في إسناده على ما يأتي:

رواه الدارقطني في الرؤية (ح ٢٤٦) بسندٍ صحيح من طرقٍ عن بكر بن عبد الله المزني عن أبي قلابة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا، واختلف على أبي قلابة:

فرواه الترمذي في سننه (٣٦٧/٥ - ٣٦٨) ح٣٢٣٤، وابن أبي عاصم في السنة (ح ٤٦٩)، وأبو يعلى في مسنده (٤٧٥/٤) ح٢٦٠٨، وابن خزيمة في التوحيد (٥٣٨/١) ح٣١٩، والآجري في الشريعة (١٥٤٧/٣) ح١٠٣٩، والدارقطني في الرؤية (ح ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣)، من طرقٍ عن معاذ بن هشام الدستوائي عن أبيه عن قتادة عن أبي قلابة عن خالد بن اللجلاج عن عبد الله بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ورواه أيوب عن أبي قلابة، واختلف على أيوب:

فرواه أحمد في مسنده (شاكر ١٦٢/٥) ح٣٤٨٤، وعبد بن حميد في المنتخب (ح ٦٨١)، والترمذي في سننه (٣٦٦/٥ - ٣٦٧) ح٣٢٣٣، وابن خزيمة في التوحيد (٥٤٠/١) ح٣٢٠، والدارقطني في الرؤية ح(٢٤٤، ٢٤٥)، من طرقٍ عن معمر بن

=

=

راشد عن أيوب عن أبي قلابة عن ابن عباس عن النبي ﷺ.

ورواه الآجري في الشريعة (**١٥٤٩/٣**) ح**١٠٤٠** من طريق ريحان بن سعيد عن عباد بن منصور عن أيوب عن أبي قلابة عن خالد بن اللجلاج عن ابن عباس عن النبي ﷺ. وعباد (صدوق) ورواية ريحان بن سعيد عنه عن أيوب... يستغربها البخاري ويرضى بها (العلل الكبير للترمذي ص: **٣٢٨**)، ورواه أنيس بن سوار الجرمي عن أيوب عن أبي قلابة عن خالد بن اللجلاج عن عبد الله بن عائش (العلل للدارقطني **٥٦/٦**) والصواب عبد الرحمن بن عائش، وأنيس ذكره ابن حبان في ثقاته (**٨٢/٦**) و (**١٣٤/٨**) وهو كما قال، وروايته أشبه بالصواب، فقد قال أبو زرعة الدمشقي: قلت لأحمد بن حنبل: إن ابن جابر يحدث عن خالد بن اللجلاج عن عبد الرحمن ابن عائش عن النبي ﷺ: «**رأيت ربي في أحسن صورة ...**» ويحدث به قتادة عن أبي قلابة عن خالد بن اللجلاج عن عبد الله بن عباس فأيهما أحب إليك؟ قال: (حديث قتادة هذا ليس بشيء، والقول ما قال ابن جابر). (تهذيب الكمال **٢٠٣/١٧**) وكذا قال أبو حاتم الرازي في العلل (**٢٠/١**) س **٢٦**، بأن رواية ابن جابر أشبه، وقال: (وقتادة يقال: لم يسمع من أبي قلابة إلا أحرفًا، فإنه وقع إليه كتاب من كتب أبي قلابة فلم يميزوا بين عبد الرحمن بن عائش وبين ابن عباس)، يعني: من كان يقرأ كتاب أبي قلابة على قتادة؛ فقد كان قتادة أكمه لا يبصر. وجزم أحمد بن حنبل ويحيى بن معين بأن قتادة لم يسمع من أبي قلابة شيئًا (المراسيل لابن أبي حاتم ص **١٧١** - **١٧٢**).

ورواه الترمذي في العلل الكبير (ح **٦٦٠**)، وابن أبي عاصم في السنة (ح **٤٦٧**)، وفي الآحاد والمثاني (**٤٨/٥**) ح**٢٥٨٥**، ومحمد بن نصر في قيام الليل (المختصر ص:

=

=

٤٢)، وابن خزيمة في التوحيد (١/٥٣٣ - ٥٣٦)، والطبراني في مسند الشاميين (ح ٥٩٧)، والدارقطني في الرؤية (ح ٢٣٦)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (ح ٩٠١)، وابن الجوزي في العلل (ح ١١)، من طرقٍ عن الوليد بن مسلم.

ورواه ابن جرير في تفسيره (شاكر ١١/٤٧٦) ح١٣٤٦١، والدارمي في سننه (٢/١٧٠) ح٢١٤٩، وابن منده في الرد على الجهمية (ح ٧٥)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ح ٦٤٤)، من طرقٍ عن العباس بن الوليد بن مزيد البيروتي عن أبيه الوليد بن مزيد.

ورواه الدارقطني في الرؤية (ح ٢٣٣، ٢٤٠)، من طريق عمارة بن بشر وحماد بن مالك الأشجعي.

ورواه الحاكم في المستدرك (١/٥٢٠ - ٥٢١)، من طريق محمد بن شعيب بن شابور.

خمستهم عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن خالد بن اللجلاج قال: سمعت عبد الرحمن بن عائش قال: (سمعت رسول الله ﷺ)، وقال غيرهم: (عن رسول الله ﷺ) رواه الآجري في الشريعة (ص: ٤٩٧) عن أحمد بن الحسن بن عبد الجبار، والدارقطني في الرؤية (ح ٢٣٤)، عن محمد بن هارون الحضرمي، كلاهما عن سليمان بن عمر الرقي عن عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر به، ووقع عند الآجري وكذا ابن السكن كما في الإصابة، (قال: سمعت رسول الله ﷺ)، وعند الدارقطني: (عن النبي ﷺ)، كذلك رواه الطبراني في مسند الشاميين (ح ٥٩٨)، والدارقطني في الرؤية (ح ٢٣٥)، من طريقين عن المعافى بن عمران عن الأوزاعي عن ابن جابر به، وقال: (عن النبي ﷺ)، ورواه ابن أبي عاصم في السنة (ح ٤٦٧)، والطبراني في مسند الشاميين (ح ٥٩٧) والدارقطني في الرؤية (ح ٢٣٨، ٢٣٩) من طريقين عن صدقة بن

=

=

خالد، ورواه الدارقطني في الرؤية (ح ٢٣٧)، من طريق بشر بن بكر، كلاهما عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر به، وقالا فيه: (عن النبي ﷺ)، ويؤيد قول أولئك ما رواه أحمد في مسنده (٦٦/٤) و (٣٧٨/٥) وابن خزيمة في التوحيد (٥٣٧/١ - ٥٣٨) عن محمد بن المثنى، كلاهما عن أبي عامر العقدي عن زهير بن محمد عن يزيد بن يزيد بن جابر (أخو عبد الرحمن) عن خالد بن اللجلاج عن عبد الرحمن بن عائش عن بعض أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ ورواية العراقيين كأبي عامر عن زهير بن محمد قوية قاله الإمام أحمد، وقال البخاري: (ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح)، (تهذيب الكمال ٤١٦/٩ - ٤١٨).

ورواه ابن أبي عاصم في السنة (ح ٤٦٨)، وفي الآحاد والمثاني (٥٠/٥) ح٢٥٨٦، من طريق عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن أبيه مكحول وابن أبي زكريا عن ابن عائش قال: خرج رسول الله ﷺ يومًا على أصحابه ...، وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان فيه لين.

ورجح البخاري رواية من قال: (عن النبي ﷺ)، وأنها أصح، وأن عبد الرحمن بن عائش لم يدرك النبي ﷺ كما في سنن الترمذي (٣٦٩/٥)، وفي العلل الكبير (ح ٦٦١)، وتابعهما ابن خزيمة كما في التوحيد (٥٣٧/١) وهو الأشبه بالصواب.

ونقل ابن عدي في الكامل عن أحمد بن حنبل أنه قال عن حديث معاذ بن جبل: (هذا أصحها)، وكذا قال البخاري كما في سنن الترمذي (٣٦٩/٥)، والعلل الكبير (ح ٦٦١)، لما سأله الترمذي عنه قال: (هذا حديث حسن صحيح، وهذا أصح من حديث ابن جابر ...)، ووافقه الترمذي، وكذا قال أبو حاتم الرازي

=

=

كما في العلل لابنه (٢٠/١) س ٢٦، عندما سأله عن هذا الحديث، قال في آخره عن حديث معاذ: (وهذا أشبه من حديث ابن جابر). وقال الدارقطني في العلل (٥٦/٦): (وروى هذا الحديث يحي بن أبي كثير فحفظ إسناده)

قلت: وفيه علة، فإن يحي بن أبي كثير تُكلّم في سماعه من زيد بن سلام، فقال الدوري في تاريخه (٦٥٢/٢) عن ابن معين قال: (لم يلق يحي بن أبي كثير زيد بن سلام، وقدم معاوية بن سلام عليهم، فلم يسمع يحي بن أبي كثير، أخذ كتابه عن أخيه ولم يسمعه، فدلّسه عنه).

وقال ابن أبي حاتم في المراسيل (ص: ٢٤١): (سمعت أبي يقول: سمعت يحي بن معين يقول: يحي بن أبي كثير لم يسمع من زيد بن سلام شيئًا، قال أبي: وقد سمع منه، قال أبو حاتم حدثنا أبو توبة عن معاوية - يعني بن سلام - قال: قال يحي بن أبي كثير: قد كان أبوك يجيئنا، فنسمع منه)، بمعنى أنه قد سمع من أبي سلام، فكيف بابنه زيد، وإنما اعتمد ابن معين على نفي السماع لما رواه يحي بن حسان عن معاوية بن سلام قال: (أخذ مني يحي بن أبي كثير كتب أخي زيد بن سلام)، المعرفة والتاريخ للبسوي (١٠/٣)، وتاريخ أبي زرعة الدمشقي (٣٧٣/١ - ٣٧٤).

وعلى ما رواه ابن خزيمة في التوحيد (٥٤٦/١ - ٥٤٧) وابن أبي حاتم في المراسيل (ص: ٢٤٠) من طريق حسين المعلم قال: (لما قدم علينا يحي بن أبي كثير وجه إلى مطر الوراق، أن أحمل الدواة والقرطاس وتعالَ، فأتيناه فأخرج إلينا كتاب أبي سلام، فقلنا له: سمعت هذا من أبي سلام؟ قال: لا. قلنا: فمن رجل سمعه من أبي سلام؟ قال: لا.)، وغاية ما في هذه الرواية أنه يدلس عن أبي سلام، ولا ينفي أنه قد سمع منه غير هذا الكتاب، وهذا الكتاب هو كتاب زيد بن سلام

=

وروى أحمد في (مسنده) [(١)]، وابن أبي عاصم في (السنة) [(٢)]، وعبد الله بن أحمد في (السنة) [(٣)]، والطبراني في (السنة) [(٤)]، والدارقطني في (الرؤية) [(٥)]:

من حديث حماد بن سلمة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**رَأَيْتُ رَبِّي عَزَّوَجَلَّ فِي صُورَةِ شَابٍّ أَمْرَدَ لَهُ وَفْرَةٌ، جَعْدٌ قَطَطٌ، عَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاءُ**». كذا مطولًا، وبعضهم يختصره [(٦)]، وصححه أحمد وأخبر بأن العلماء حدثوا به وتلقوه

= عن جده أبي سلام، كما تقدم فدل على تدليسه عن زيد بن سلام أيضًا ذاك الكتاب، ولا ينفي أنه قد سمع منه غيره، فإذا صرح بالسماع منه انتفت العلة، وقد جاء التصريح بالسماع عند أحمد في المسند، مع العلم بأن كتاب زيد، وقع ليحيي بن أبي كثير من طريق صحيحة مأمونة فقد أخذه من يد معاوية بن سلام، فصح الحديث ولله الحمد.

(١) (٢٨٥/١) ح٢٥٨٠.

(٢) (١٩١/١-١٩٢) ح٤٤٠.

(٣) ح٥٦٣.

(٤) اللآلئ المصنوعة للسيوطي (٢٩/١).

(٥) ح٢٦٤، ٢٦٦.

(٦) ورواه ابن عدي في الكامل (٢٦٠/٢) في ترجمة حماد بن سلمة، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (ح ٨٩٧)، وأبو يعلى الفراء في إبطال التأويلات (١٣٣/١، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٣) ح١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٤٣، والبيهقي =

بالقبول، وصححه: أبو زرعة الرازي، وابن صدقة، والخلال، والطبراني، وأبو يعلى، وابن تيمية، وابن كثير وغيرهم [(١)].

=

في الأسماء والصفات (٣٦٣/٢) ح٩٣٨، وابن الجوزي في علله (٢٢/١ - ٢٣) ح١٧، ١٨، من طرقٍ عن أسود بن عامر شاذان عن حماد بن سلمة به مطوّلًا، وبعضهم يختصره.

ورواه أحمد في مسنده (٢٩٠/١) ح٢٦٣٤، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٨٨) ح٤٣٣، والطبراني في السنة (كما في اللآلئ ٢٩/١)، والدارقطني في الرؤية (ح ٢٦٥)، وابن عدي في الكامل (٢٦١/٢)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (ح ٨٩٨)، والخطيب في تاريخه (٢١٤/١١) من طرقٍ عن عفان بن مسلم عن عبد الصمد بن كيسان عن حماد بن سلمة به بنحوه مطولًا، وبعضهم يختصره.

ورواه الطبراني في السنة (كما في اللآلئ ٢٩/١)، وابن عدي في الكامل (٢٦٠/٢ - ٢٦١)، والدارقطني في الرؤية (ح ٢٦٧)، من طريقين عن إبراهيم بن أبي سويد الذارع، عن حماد بن سلمة به بنحوه مطولًا ومختصرًا.

ورواه الآجري في الشريعة (ص٤٩٤)، وابن عدي في الكامل (٢٦١/٢) كلاهما عن أبي بكر بن أبي داود السجستاني عن الحسين بن يحي بن كثير العنبري عن أبيه يحي عن حماد به بنحوه مطولًا عند ابن عدي، فرواه عن حماد بن سلمة كل من: أسود بن عامر، وعبد الصمد بن كيسان، وإبراهيم بن أبي سويد ويحي بن كثير العنبري.

(١) وفي طبقات الحنابلة (٤٥/٢ - ٤٦) ساق ابن أبي يعلى بإسناده إلى أبي بكر المرّوذي أنه قال: (قرأت على أبي عبد الله - أحمد بن حنبل - حدثكم شاذان حدثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول

=

=

الله ﷺ: «رَأَيْتُ رَبِّي عَزَّوَجَلَّ شَابٌّ أَمْرَدُ، جَعْدٌ قَطَطٌ، عَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاءُ» قال المرّوذي: قلت لأبي عبد الله: إنهم يقولون ما رواه إلا شاذان. فغضب، وقال: من قال هذا؟ ثم قال: أخبرني عفان حدثنا عبد الصمد بن كيسان حدثنا حماد بن سلمة ...، فقلت: يا أبا عبد الله إنهم يقولون ما روى قتادة عن عكرمة شيئًا. فقال: من قال هذا؟ وأخرج خمسة، ستة أحاديث أو سبعة عن قتادة عن عكرمة). ا.هـ

وروى هذا ابن عدي في الكامل (٢/٢٦١): فقال حدثنا ابن شهريار حدثنا أبو بكر المرّوذي قلت لأحمد بن حنبل: (يقولون إنه لم يرو هذا الحديث إلا شاذان؟ فقال: حدثنا عفان حدثنا عبد الصمد بن كيسان عن حماد بن سلمة. قلت: يقولون لم يسمع قتادة من عكرمة؟ فغضب، وأخرج كتابه فيه سماع قتادة من عكرمة ستة أحاديث).

وفي طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/١١٨ - ١١٩) روى بسنده إلى أبي بكر المرّوذي قال حدثنا عبد الصمد بن يحي قال: (سمعت شاذان يقول: أرسلت إلى أبي عبد الله أستأذنه في أن أحدث بحديث حماد عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ: «رأيت ربي عَزَّوَجَلَّ» فقال: قل له: قد حدّث به العلماء، حدِّث به).

ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (٧/١٩٥) عن الخلال عن المرّوذي أنه قال:- عقب روايته للحديث السابق -: قلت لأبي عبد الله: (فشاذان كيف هو؟ قال: ثقة، وجعل يثبته، وقال: في هذا يشنع به علينا، قلت: أفليس العلماء تلقته بالقبول؟ قال: بلى. قلت إنهم يقولون: إن قتادة لم يسمع من عكرمة، قال: هذا لا يدري الذي قال، وغضب وأخرج إليّ كتابه فيه

=

=

أحاديث بما سمع قتادة من عكرمة فإذا ستة أحاديث سمعت عكرمة).

حدثنا بهذا المروذي عن أبي عبد الله، قال أبو عبد الله: (قد ذهب من يحسن هذا، وعجب من قول من قال لم يسمع، وقال: سبحان الله هو قدم البصرة فاجتمع إليه الخلق، وقال يزيد بن حازم - رواه حماد بن زيد - أن عكرمة سأل عن شيء من التفسير فأجابه قتادة). أخبرنا المروذي قال حدثني عبد الصمد بن يحي الدهقان قال: سمعت شاذان يقول: (أرسلت إلى أبي عبد الله أحمد بن حنبل أستأذنه في أن أحدث بحديث قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال النبي ﷺ: «**رأيت ربي**»، قال: حدّث به، فقد حدث به العلماء).

قال أبو يعلى في إبطال التأويلات (١٤٠/١): (وهذا من أحمد تصحيح لحديث ابن عباس وتثبيت له)، وفي (١٤٣/١) نقل عن الطبراني أنه قال: (حديث قتادة عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ في الرؤية صحيح، ... من زعم أني رجعت عن هذا الحديث بعدما حدثت به فقد كذب، ...)، وروى أيضًا بسنده عن الطبراني أنه قال: (سمعت ابن صدقة الحافظ يقول: من لم يؤمن بحديث عكرمة فهو زنديق)، ثم روى بسنده إلى البرذعي قال: (سمعت أبا زرعة الرازي يقول: من أنكر حديث قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «**رأيت ربي** عَزَّوَجَلَّ» فهو معتزلي)، وفي اللآلئ للسيوطي (٢٩/١) عن السنة للطبراني أنه قال: (سمعت أبا بكر بن صدقة يقول: سمعت أبا زرعة الرازي يقول: حديث قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في الرؤية صحيح، رواه شاذان وعبد الصمد بن كيسان وإبراهيم بن أبي سويد [-يعني عن حماد بن سلمة به-] لا ينكره إلا معتزلي).

ورواه الترمذي في (سننه) [١]، وابن أبي عاصم في (السنة) [٢]، وابن خزيمة في (التوحيد) [٣]، وابن أبي داود في (السنة) [٤]، والدارقطني في (الرؤية) [٥]، من حديث الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل هل رأى محمد ربه؟ قال: (نعم) قال: كيف رآه؟ قال: (في صورة شاب دونه ستر من لؤلؤ، كأن قدميه في خضر،...) كذا مطولًا وبعضهم يختصره [٦]، وصحَّحه الإمام أحمد بطوله [٧].

ورواه أبو بكر النجاد في (الرد على من يقول: القرآن مخلوق) [٨]،

---

(١) (٥/٣٩٥) ح٣٢٧٩.

(٢) (١/١٩٠) ح٤٣٧.

(٣) (١/٤٨١ - ٤٨٣) ح٢٧٣، ٢٧٤.

(٤) كما في إبطال التأويلات لأبي يعلى (١/١٤٨ – ١٤٩)

(٥) ح٢٧٠.

(٦) ورواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد ح٩٢٠، والبيهقي في الأسماء الصفات ح٩٣٥، من طرقٍ عن الحكم بن أبان به مطولًا عند ابن أبي داود، ومنهم من ذكره بدون لفظ (صورة شاب) واختصره ابن أبي عاصم وأشار إلى ذلك بقوله (وفيه كلام)، قال الترمذي: (حديث حسن غريب)، فتابع الحكم بن أبان، قتادة عن عكرمة.

(٧) المنتخب من العلل للخلال (ص ٢٨٠) ح١٧٨.

(٨) ص ١٣٨، ح٨٦

من حديث موسى بن عقبة عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨﴾ [النجم] قال: (نظر محمد صلى الله عليه وسلم إلى ربه عَزَّوَجَلَّ في خضرة)[1].

وله طريق أخرى عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهي ما رواه عبد الله بن أحمد في (السنة)[2]، وابن خزيمة في (التوحيد)[3]، والآجري في (الشريعة)[4]، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة في (العرش)[5]، من حديث عبد الله بن أبي سلمة أن عبد الله بن عمر بن الخطاب بعث إلى عبد الله بن عباس يسأله: هل رأى محمد صلى الله عليه وسلم ربه؟ فأرسل إليه عبد الله بن عباس: أن نعم، فرد عليه عبد الله بن عمر: رسوله أن

(١) وهذه متابعة أخرى لقتادة من موسى بن عقبة أبو محمد المدني ثقة، والراوي عنه هو أبو عمر حفص بن عبد الرحمن بن عمر البلخي الفقيه النيسابوري قاضي نيسابور، وهو صدوق، وعنه النضر بن سلمة بن عروة النيسابوري وكان صدوقًا (الميزان ٤/٢٥٧)، وعنه الحافظ أبو جعفر محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي الكوفي المعروف بـ(مطين)، ثقة جبل، وعنه الحافظ أبو بكر بن النجاد صاحب الكتاب، وهذا إسناد على شرط الصحيح.

(٢) (١/١٧٥) ح٢١٧.

(٣) (١/٤٨٣) ح٢٧٥.

(٤) (٣/١٥٤٣ – ١٥٤٤) ح١٠٣٤، ١٠٣٥.

(٥) (ح ٣٨).

كيف رآه؟ فأرسل إليه: (أنَّه رآه في روضة خضراء دونه فراش من ذهب على كرسي من ذهب تحمله أربعة من الملائكة، ملك في صورة رجل، وملك في صورة ثور، وملك في صورة نسر، وملك في صورة أسد) [١].

وله شاهد: من حديث أم الطفيل رضي الله عنها رواه ابن أبي عاصم في (السنة) [٢]، والطبراني [٣] والدارقطني في (الرؤية) [٤]، من حديث عبد الله بن وهب قال: أخبرني عمرو بن الحارث أن سعيد بن أبي هلال أخبره أن مروان بن عثمان أخبره عن عمارة بن عامر عن أم الطفيل امرأة أبي بن كعب رضي الله عنها أنها سمعت رسول الله ﷺ:

---

(١) ورواه البيهقي في الأسماء والصفات (٣٦١/٢) ح٩٣٤، وابن الجوزي في العلل (٢٣/١) ح٢٠، من طرقٍ عن محمد بن إسحاق بن يسار – وقد صرح بالتحديث عند عبد الله بن أحمد في السنة، وأيضًا ليس هذا من مظنة تدليسه؛ فقد سمع من شيخ شيخه في هذا الحديث أحاديث، وشيخه في هذا الحديث من أقرانه ومتكلم فيه – وهو عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة: (ليس بالقوي) ولا بأس بحديثه في الشواهد والمتابعات، عن عبد الله بن أبي سلمة به، وأما جهالة الرسول الذي أرسله ابن عمر، فهذا لا يكون إلا ثقة فقد وثق به ابن عمر فأرسله ولا تعل الأحاديث بمثل هذا.

(٢) (٢٠٥/١) ح٤٧١، وفي الآحاد والمثاني (١٥٨/٦).

(٣) في الكبير (١٤٣/٢٥) ح٣٤٦.

(٤) (ص ٣٥٨، ٣٥٩) ح٢٨٦، ٢٨٧.

يَذْكُرُ أَنَّهُ: «رَأَى رَبَّهُ عَزَّوَجَلَّ فِي النَّوْمِ فِي صُورَةِ شَابٍّ ذِي وَفْرَةٍ، قَدَمَاهُ فِي الْخُضْرَةِ، عَلَيْهِ نَعْلَانِ مِنْ ذَهَبٍ، عَلَى وَجْهِهِ فَرَاشٌ [١] مِنْ ذَهَبٍ» [٢].

---

(١) روى أبو يعلى في إبطال التأويلات ح١٥٢، أن غلام الخلال أبا بكر عبد العزيز قال: أخبرنا الخلال قال: سألت ثعلب عن قوله: (فراش من ذهب)؟، فقال: (الفراش: ما تطاير من كل شيء رقيق فهو فراش)، وهو في جزء الصفات لغلام الخلال (ل ٨/أ).

(٢) ورواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (ح ٩٠٩)، وأبو يعلى في إبطال التأويلات ح١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٤٠، والبيهقي في الأسماء والصفات (٣٦٨/٢) ح٩٤٢، والخطيب في تاريخه (٣١١/١٣) من طرقٍ عن عبد الله بن وهب به.

وفي الرؤية للدارقطني: قال أبو زرعة الدمشقي: (كل هؤلاء الرجال معروفون لهم أنساب قوية بالمدينة، فأما مروان بن عثمان فهو مروان بن عثمان بن أبي سعيد المعلى الأنصاري، وأما عمارة فهو ابن عامر بن عمرو بن حزم صاحب رسول الله ﷺ، وعمرو بن الحارث وسعيد بن أبي هلال فلا يشك فيهما، وحسبك بعبد الله بن وهب محدثًا في دينه وفضله).

وفي الكامل لابن عدي (١٨٥/١) في ترجمة أحمد بن صالح المصري قال: (قال موسى بن سهل: وسألته [يعني ابن صالح] منذ ثلاثين سنة عن تفسير حديث أم الطفيل فقال: يصدق بهذه الأحاديث على وجوهها، ولا يسأل عن تأويلها، ثم سألته الآن عن مثل ذلك، فقال لي: هذه أخت تلك).

ولكن في العلل لابن الجوزي (١٥/١) قال: (وذكر أبو بكر الخلال في كتاب العلل قال أخبرني محمد بن علي قال حدثني مهنا قال: سألت أبا عبد الله أحمد بن =

=

حنبل عن هذا الحديث، فحول وجهه عني وقال: هذا حديث منكر، وقال: لا يعرف هذا رجل مجهول. يعني مروان بن عثمان، قال: ولا يعرف أيضًا عن عمارة بن عامر)، وكذلك في المنتخب من العلل للخلال ح١٨٣، ونحوه في إبطال التأويلات لأبي يعلى (١٤٠/١)، قال أبو يعلى: (فظاهر هذا التضعيف من أحمد لحديث أم الطفيل)، ثم روى عن الخلال أنه قال: (إنما نروي هذا الحديث وإن كان في إسناده شيئًا تصحيحًا لغيره)، يريد حديث ابن عباس.

قلت: وهو كذلك فمروان بن عثمان وإن ذكره ابن حبان في الثقات فقد قال أبو حاتم الرازي فيه: (ضعيف)، وقال البخاري في التاريخ الصغير (٣٢٧/١): (لا يعرف عمارة ولا سماعه من أم الطفيل).

وقال ابن تيمية في بيان التلبيس (٣٥٧/٧-٣٥٦): (وأما حديث أم الطفيل فإنكار أحمد له لكونه لم يعرف بعض رواته لا يمنع أن يكون عرفه بعد ذلك [كما يدل على ذلك رواية ابن هانئ الآتية] ومع هذا فأمره بتحديثه به لكون معناه موافقًا لسائر الأحاديث كحديث معاذ [حديث إختصام الملأ الأعلى] وابن عباس وغيرهما، وهذا معنى قول الخلال: إنما يروى هذا الحديث وإن كان في إسناده شيء تصحيحًا لغيره، ولأن الجهمية تنكر ألفاظه التي قد رويت في غيره ثابتة، فروي ليبين أن الذي أنكروه تظاهرت به الأخبار واستفاضت، وكذلك قول أبي بكر عبد العزيز: (فيه وهاء ونحن قائلون به)، أي لأجل ما ثبت من موافقته لغيره الذي هو ثابت لا أنه يقال بالواهي من غير حجة، فإن ضعف إسناد الحديث لا يمنع أن يكون متنه ومعناه حقًا، ولا يمنع أيضًا أن يكون له من الشواهد والمتابعات ما يبين صحته، ومعنى الضعيف عندهم: أنا لم نعلم أن راويه عدل، أو لم نعلم أنه ضابط، فعدم

=

=

علمنا بأحد هذين يمنع الحكم بصحته، لا يعنون بضعفه أنا نعلم أنه باطل؛ فإن هذا هو الموضوع وهو الذي يعلمون أنه كذب مختلق، فإذا كان الضعيف في اصطلاحهم عائدًا إلى عدم العلم، فإنه يطلب له اليقين والتثبيت، فإذا جاء من الشواهد بالأخبار الأخر وغيرها مما يوافقه صار ذلك موجبًا للعلم بأن راويه صدق فيه وحفظه، والله تعالى أعلم).

قلت: في إبطال التأويلات لأبي يعلى (١٣٦/١) قال: (وذكر أبو بكر الخلال في سننه قال: أخبرنا محمد بن علي بن محمد الوراق قال: أخبرنا إبراهيم بن هانئ قال: أخبرنا أحمد بن عيسى، وقال له أحمد بن حنبل: (حدثهم به) في منزل عمه، قال: أخبرنا عبد الله بن وهب، قال: أخبرني عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال أن مروان بن عثمان حدثه، عن عمارة بن عامر، عن أم الطفيل امرأة أبي بن كعب أنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يذكر: «**أنه رأى ربه في المنام في صورة شاب...**» الحديث). وظاهر هذه الرواية عن أحمد تدل على صحة حديث أم الطفيل عنده؛ فلا يجوز أن يأمر بالتحديث بحديث يعتقد ضعفه لا سيما فيما يتعلق بصفات الله عَزَّوَجَلَّ، وقد اختلفت الروايات عن الإمام أحمد: في رؤية النبي ﷺ لربه عَزَّوَجَلَّ والذي يظهر لي أن الإمام أحمد كان يثبت حديث ابن عباس رضي الله عنهما على إطلاقه دون تقييد الرؤية بالمنام أو القلب، قال المروذي: قيل لأبي عبد الله: إنهم يقولون أن عائشة رضي الله عنها قالت: (من زعم أن محمدًا رأى ربه، فقد أعظم الفرية) فبأي شيء يدفع حديث عائشة؟ قال: بقول النبي ﷺ: «**رأيت ربي**»، وقول النبي ﷺ أكبر من قولها. (المنتخب من العلل للخلال ح١٧٧، وإبطال التأويلات ح٩١)، ثم تردد في ذلك بعد ثبوت حديث أبي ذر عنده كما روى أبو عوانة في مستخرجه (١٤٧/١): (عن عثمان بن
=

ويشهد له أيضًا حديث معاذ بن عفراء رضي الله عنهما، وهو ما رواه

=

خرزاذ قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ما زلت منكرًا لحديث يزيد بن إبراهيم [يعني: التستري فإنه كان يضعف فيما رواه عن قتادة] حتى حدثنا عفان عن همام عن قتادة عن عبد الله بن شقيق قال قلت لأبي ذر: لو رأيت رسول الله ﷺ لسألته، قال: سألته عن ماذا؟ قال: قلت هل رأيت ربك؟ فقال: قد سألته. فقال: «**رأيت نورًا أنّى أراه**»، قال عفان: فقدم علينا ابن هشام الدستوائي - يعني معاذًا – فحدثنا عن أبيه عن قتادة مثلما قال همام).

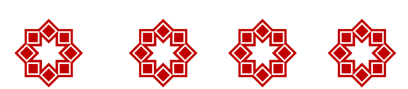
وقال الأثرم قيل لأبي عبد الله حديث أبي ذر «**نور أنى أراه**»؟ قال: لا أدري ما وجهه. (المنتخب من العلل ح٢٧٩).

وقال الأثرم وسمعت أبا عبد الله قال له رجل: عن حسن الأشيب قال: لم يرَ النبي ﷺ ربه. قال: فأنكره إنسان عليه، وقال: لم لا تقول رآه ولا تقول بعينيه ولا بقلبه كما جاء الحديث أنه رآه؟ قال الرجل: فاستحسن ذلك الأشيب. قال أبو عبد الله: حسن. (المنتخب من العلل ح١٨٠، وإبطال التأويلات ح٩٤).

ثم كأنَّ الإمام أحمد: مال بعد ذلك إلى أنها رؤية قلبية: فعن حبيش بن سندي حدثهم أن أبا عبد الله سُئِل عن حديث ابن عباس رضي الله عنهما: رأى محمد ربه؟ قال: بعضهم يقول بقلبه. (المنتخب من العلل ح١٨١).

ونقل حنبل قال: قلت لأبي عبد الله: النبي ﷺ رأى ربه؟ قال: رؤيا حلم، رآه بقلبه. (إبطال التأويلات ح٩٣) ففي هذه الرواية جزم بأنها رؤيا منام، فكأن الإمام أحمد: لما أذن ورضي بالتحديث بحديث أم الطفيل كما في رواية أم هانئ المتقدمة كان هذا هو آخر اختيار له، والله أعلم.

الطبراني في (السنة) [(١)]، قال: حدثنا علي بن سعيد الرازي، حدثنا محمد بن حاتم المؤدب حدثنا القاسم بن مالك المزني، حدثنا سفيان بن زياد، عن عمه سليم بن زياد قال: لقيت عكرمة مولى ابن عباس فقال: لا تبرح حتى أشهدك على هذا الرجل ابن لمعاذ بن عفراء فقال: أخبرني بما أخبرك أبوك عن قول رسول الله ﷺ فقال: حدثني أبي أن رسول الله ﷺ حدثه: «**أنه رأى رب العالمين عَزَّوَجَلَّ في حظيرة من القدس في صورة شاب عليه تاج يلتمع البصر**»، قال سفيان بن زياد: فلقيت عكرمة بعد فسألته الحديث فقال: نعم كذا حدثني إلا أنه قال: «**رآه بفؤاده**» [(٢)].



(١) كما في اللآلئ المصنوعة ١/٣٠.

(٢) وهذا إسناد رجاله موثقون، فسفيان بن زياد هو أبو ورقاء العصفري: ثقة، والقاسم بن مالك المزني أبو جعفر الكوفي: صدوق، ومحمد بن حاتم المؤدب: ثقة، وعلي بن سعيد بن بشير الرازي: اختلف فيه وهو صدوق. (لسان الميزان ٤/٢٣١) وابن معاذ تابعي حجازي، يروي عن أبيه فمثله لا بأس به.

فدلت هذه الأحاديث الصحاح على ما يأتي:

أولًا: إثبات رؤية النبي ﷺ ربه في المنام في أحسن صورة.

ثانيًا: ما جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما من إطلاق رؤية الله؛ يجب حمله على أنها كانت في النوم، وذلك لأمور:

١- أن الرؤية جاءت مقيدة بالمنام في حديث معاذ بن جبل وأم الطفيل ومعاذ بن عفراء رضي الله عنهم، فوجب حمل المطلق على المقيَّد.

٢- أنه ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ رأى ربه بفؤاده مرتين. أخرجه مسلم في (صحيحه) [(١)].

وكذلك ثبت عن أبي ذر رضي الله عنه أنه قال: (رَأَى النَّبِيُّ ﷺ رَبَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِقَلْبِهِ، وَلَمْ يَرَهُ بِبَصَرِهِ) [(٢)].

٣- لما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال - يوم حذر الناس الدجال: - «**تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ عَزَّوَجَلَّ حَتَّى يَمُوتَ**». أخرجه

---

(١) (١٥٨/١) ح١٧٦.

(٢) رواه النسائي في التفسير (٣٤٥/٢) ح٥٥٦، وابن خزيمة في التوحيد ح٣١٧، ٣١٨. والدارقطني في الرؤية ح٢٥٨، ٢٥٩. واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد ح٩١٤، ٩١٥.

من طرق عن هشيم قال حدثنا منصور بن زاذان عن الحكم بن عتيبة عن يزيد بن الرشك التيمي عن أبي ذرٍ به. وهذا إسناد صحيح متصل، رجاله رجال الشيخين.

مسلم في (صحيحه)[١].

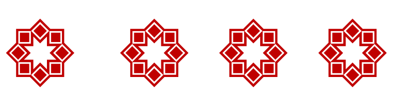
فإن قيل: إن ذلك في حق الناس دون رسول الله ﷺ.

فالجواب: ما رواه مسلم في (صحيحه)[٢]، عن أبي ذر رضي الله عنه قال: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ: «**نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ**» وفي رواية: «**رَأَيْتُ نُورًا**».

وهذا النور هو حجاب الله عن خلقه، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره، أخرج ذلك مسلم في (صحيحه) من حديث أبي موسى رضي الله عنه[٣]، وبهذا ثبت ما تقرر بأن رؤية النبي ﷺ ربه عَزَّوَجَلَّ كانت بفؤاده في المنام.

فإن قيل: رؤيا الأنبياء وحي وحق.

قيل: نعم، وهذه صورة رأى النبي ﷺ فيها ربه، كما يراه الناس يوم القيامة في عرصاتها، وليست صورته التي هي صورته كما يراه المؤمنون في الجنَّة، وتقدم بيان ذلك في الفصل الأول.



(١) (٤/٢٢٤٥).
(٢) (١/١٦١) ح١٧٨.
(٣) (١/١٦١ – ١٦٢) ح١٧٩.

الفصل الثالث:

مَا جَاءَ فِي خَلْقِ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ

أخرج ابن أبي عاصم في (السنة)[1]، وابن خزيمة في (التوحيد)[2]، وعبد الله بن أحمد في (السنة) [3]، والآجري في (الشريعة) [4]، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَبِّحُوا الْوَجْهَ، فَإِنَّ ابن آدَمَ خُلِقَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ» وفي رواية: «لَا تُقَبِّحُوا الْوَجْهَ فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ» [5].

---

(١) (١/٢٢٨ – ٢٢٩) ح٥١٧، عن يوسف بن موسى.

(٢) (١/٨٥) ح٤١، عن يوسف بن موسى.

(٣) (١/٢٦٨) ح٤٩٨، عن أبي معمر القطيعي إسماعيل بن إبراهيم.

(٤) (٣/١١٥٢) ح٧٢٥، من طريق إسحاق بن راهويه.

(٥) ورواه الطبراني في الكبير (١٢/٤٣٠) ح١٣٥٨٠، من طريق إسحاق بن إسماعيل الطالقاني، ورواه الدارقطني في الصفات (ح ٤٨)، من طريق هارون بن معروف، ورواه البيهقي في الأسماء والصفات (٢/٦٤) ح٦٤٠، وأبو يعلى في إبطال التأويلات (١/٩٦) ح٨١، كلاهما من طريق عثمان بن أبي شيبة.

ستتهم عن جرير بن عبد الحميد عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تُقَبِّحُوا الْوَجْهَ، فَإِنَّ ابْنَ آدَمَ خُلِقَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ» هذا لفظ رواية: ابن راهويه والطالقاني ويوسف بن موسى، ورواه الباقون بلفظ: «لَا تُقَبِّحُوا الْوَجْهَ فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ».

=

=

واختلف في إسناده على حبيب بن أبي ثابت:-

فرواه ابن خزيمة في التوحيد (٨٦/١) ح٤٢، عن أبي موسى محمد بن المثنى عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء قال: قال رسول الله ﷺ: «**لايقبح الوجه فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن**» وهذا المرسل أصح، فإن رواية الثوري عن حبيب أصح من روية الأعمش، لأسباب منها ما في العلل الكبير للترمذي (ص: **٣٨٨**) رقم **٤٦** قال: قال محمد - يعني البخاري -: (ولا أعرف لسفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت ولا عن سلمة بن كهيل ولا عن منصور) وذكر مشايخ كُثُر (لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليسًا، ما أقل تدليسه)، وفي شرح علل الترمذي لابن رجب (**٨٠٠/٢**): (عن ابن المديني عن يحي بن سعيد قال: (كان سفيان الثوري يحفظ عن الصغار والكبار) يعني أن الأعمش ليس كذلك)، وفيه أيضًا: قال يعقوب بن شيبة عن علي بن المديني: (حديث الأعمش عن الصغار كأبي إسحاق وحبيب وسلمة، ليس بذاك)، وفيه أيضًا: (حكى ابن البراء في كتابه العلل عن ابن المديني قال: (الأعمش كثير الوهم في أحاديث هؤلاء الصغار، مثل الحكم، وسلمة بن كهيل، وحبيب بن أبي ثابت، وأبي إسحاق، وما أشبههم) فالحديث حديث الثوري. قال الدارقطني في العلل (**١٨٨/١٣**) س **٣٠٧٧**، بعد ذكره للاختلاف: (والمرسل أصحّ).

قلت: وفي المرسل علة أخرى وهي: ما رواه عبد الله بن أحمد في العلل ومعرفة الرجال (**٢١٨/٣**) رقم **٤٩٤٨**، قال حدثني ابن خلاد قال: (سمعت يحي -يعني القطان - يقول: (حبيب ابن أبي ثابت عن عطاء ليس محفوظًا) سمعته يقول: (إن كانت محفوظة لقد نزل عنها) يعني عطاء نزل عنها) وحبيب يدلس.

=

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجَنِّبِ الْوَجْهَ فَإِنَّمَا صُورَةُ الْإِنْسَانِ عَلَى وَجْهِ الرَّحْمَنِ**» [(١)].

والحديث مشتهر عن أبي هريرة رضي الله عنه بمعناه، مرويٌّ عنه من طرق، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ، فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ**» وفي رواية: «**عَلَى صُورَةِ وَجْهِهِ**».

وروي عنه أيضًا بلفظ: «**إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ...**». الحديث [(٢)].

=

وأيضًا فإن عطاء ابن أبي رباح لم يسمع من ابن عمر، نص عليه أحمد بن حنبل ويحي بن معين وعلي بن المديني، كما في المراسيل لابن أبي حاتم وتهذيب الكمال للمزي، فهو مرسلٌ على كلا الروايتين.

(١) هذه رواية النضر بن عبد الجبار كاتب ابن لهيعة، والباقون بنحوه، وقال زيد بن أبي الزرقاء عن ابن لهيعة، عن أبي يونس والأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ: «**إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ...**» الحديث بنحوه. وهذا الإسناد ضعيف، فيه ابن لهيعة وإنما ذكرته للاعتبار.

وقال حرب الكرماني في (كتاب السنة): سمعت إسحاق بن راهويه يقول: (صحَّ أن الله خلق آدم على صورة الرحمن)، وقال إسحاق الكوسج: سمعت أحمد - يعني: ابن حنبل- يقول: (هو حديث صحيح). فتح الباري (٦/٣٩٢ - ٣٩٣) ح**٢٥٥٩**.

(٢) رواه ابن أبي عاصم في السنة ح**٥١٦**، والطبراني في الأوسط (**٨/٢٥**) ح**٧٨٥٠**، من طريق محمد بن سواء، عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة ا قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ، فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ، فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ**».

=

قال عبد الله بن أحمد في (السنة) (١): حَدَّثَنِي أبي قال: سَمِعْتُ

=

ورواه مسلم في صحيحه (٢٠١٧/٤) ح١١٥، وأحمد في مسنده (٤٦٣/٢، ٥١٩) وفي أطراف المسند (٩٦/٨)، وابن خزيمة في التوحيد (٨٤/١) ح٤٠، والبيهقي في الأسماء والصفات (ح ٦٣٧) من ثلاث طرق عن المثنى بن سعيد عن قتادة عن أبي أيوب - يحي بن مالك العتكي - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ، فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ، فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ».

والصحيح عن قتادة، عن أبي أيوب، كذلك رواه شعبة وهمام عن قتادة به مختصرًا، أخرج حديثهما مسلم في صحيحه (٢٠١٧/٤) ح١١٤، ١١٦، وروى أحمد حديث همام في مسنده (٣٤٧/٢، ٤٦٣).

وقد سئل الدراقطني عن هذا الإسناد في علله (٢٠٥/١١) س ٢٢٢٣، فقال عن رواية همام ومثنى - بعد ذكره لرواية ابن أبي عروبة -: (ويشبه أن يكون هو الصحيح). قلت: تابعهما شعبة، فكان هو الصحيح.

وروى الحميدي في مسنده (٤٧٦/٢) ح١١٢١، وأحمد في مسنده (٢٤٤/٢)، وعبد الله بن أحمد في السنة (ح ٤٩٦) عن أبيه، والآجري في الشريعة (ص: ٣١٤) من طريق ابن أبي عمر العدني، وأبو معمر القطيعي، ومحمد بن ميمون الخياط المكي، وابن حبان في صحيحه (٤١٩/١٢ - ٤٢٠) ح٥٦٠٥، من طريق إبراهيم بن بشار، ستتهم عن سفيان ابن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ا قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ» وهذا الإسناد من سلاسل الذهب، فهو من أصح الأسانيد.

(١) (٢٦٨/١) ح٤٩٧.

الْحُمَيْدِيَّ، وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَيَقُولُ: هَذَا حَقٌّ، وَيَتَكَلَّمُ، وَابن عُيَيْنَةَ سَاكِتٌ. قَالَ أبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: مَا يُنْكِرُ ابن عُيَيْنَةَ قَوْلَهُ.

وروي عنه أيضًا بلفظ: «**إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ، وَلَا يَقُلْ: قَبَّحَ اللَّهُ وَجْهَكَ وَوَجْهَ مَنْ أَشْبَهَ وَجْهَكَ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِه**»[(١)].

وقد تأول بعضهم هذا الحديث فقال - في قوله: «**عَلَى صُورَتِهِ**» -: (الهاء في هذا الموضع كناية عن اسم الرجل المضروب أو المشتوم،

---

(١) رواه الحميدي في مسنده (٢/٤٧٦) ح١١٢٠، وأحمد في مسنده (٢/٢٥١، ٤٣٤)، والبخاري في الأدب المفرد (١/٢٦٨) ح١٧٣، وابن أبي عاصم في السنة (ح ٥١٩، ٥٢٠) وعبد الله بن أحمد في السنة (٢/٤٧٠ - ٤٧١) ح١٠٦٨، ١٠٧١، وابن خزيمة في التوحيد (١/٨١ - ٨٣) ح٣٥، ٣٩، والآجري في الشريعة (٣/١١٥١ - ١١٥٢) ح٧٢٣، والدارقطني في الصفات (ح ٤٤، ٤٦)، وابن منده في التوحيد (١/٢٢٣) ح٨٤، من طرقٍ ثلاث هي: الليث بن سعد وسفيان بن عيينه ويحي بن سعيد القطان، ثلاثتهم عن ابن عجلان.

ورواه عبد الله بن أحمد في السنة (٢/٥٣٥ - ٥٣٦) ح١٢٤٢ من طريق عبد الله بن المبارك عن أسامة بن زيد الليثي، ورواه أيضًا في السنة (ح ١٢٤٤) من طريق هاشم بن القاسم عن أبي معشر المدني.

ورواه أبو يعلى في إبطال التأويات (١/٧٨) ح٦٤ من طريق عبد الله بن سعد بن أبي سعيد المقبري.

أربعتهم عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ به.

فيكون المراد: أن الله خلق آدم على صورة هذا الرجل).

قال الطبراني - في كتاب السنة -: (سمعت عبد الله بن أَحْمَد بن حنبل يَقُول: قَالَ رجل لأبي: إن فلانا يَقُول فِي حديث رسول الله، ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِه» أي: صورة الرجل، قَالَ أَبِي: كذب، هَذَا قول الجهمية، وأي فائدة فِي هَذَا) (١).

وصدق الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فأي فائدة في كون وجه ابن آدم يشبه وجه آدم! فلو صح أن يكون هذا علة لمنع الضرب والتقبيح؛ لوجب أن لا يجوز ضرب شيء أو تقبيحه من أعضاء بني آدم، لأن ذلك جميعه قد شابهوا فيه آدم، فليس للوجه بمشابهة آدم اختصاص، وفي إجماع المسلمين على وجوب ضرب هذه الأعضاء في إقامة الحدود - مع كونها مشابهة لأعضاء آدم - دليل على أنه لا يجوز المنع من ضرب الوجه لأجل هذه المشابهة!!.

وأخرى أنه من المعلوم أن ذرية آدم خلقوا على صورة أبيهم، وليس العكس، فإن مثل هذا الخطاب إنما يقال فيه: خلق الثاني المتأخر في الوجود على صورة الأول المتقدم في الوجود، وليس العكس، فإنه إذا قيل: (خُلق الوالدُ على صورةِ ابنِه)، كان كلامًا

(١) إبطال التأويلات لأبي يعلى (١/٨٨) ح٧٤، وميزان الاعتدال (١/٦٠٣) ترجمة حمدان بن الهيثم، وفتح الباري (٦/٣٩٣) ح٢٥٥٩.

فاسدًا، لأن قوله: (خُلِقَ) إخبارٌ عن تكوينه على مثال غيره، ومن الممتنع أن الأول كُوِّن على مثال ما لم يكن بعد، وإنما يكون على مثال ما قد كان[1].

وللحديث لفظٌ آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقد ذكر فيه الشاهد، فعنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**خَلَقَ اللَّهُ** عَزَّوَجَلَّ **آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا...**». وذكر الحديث إلى أن قال: «**فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ، وَطُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا، فَلَمْ يَزَلْ يَنْقُصُ الْخَلْقُ بَعْدُ حَتَّى الْآنَ**»[2].

(١) بيان تلبيس الجهمية (٦/٤٢٨-٤٢٧).

(٢) روى أحمد في مسنده (**٢/٣٢٣**)، وعبد حميد في المنتخب ج **١٤٢٥**، وابن خزيمة في التوحيد (**١/٩٢ - ٩٣**) ح**٤٣**، عن محمد بن المثنى، ثلاثتهم عن أبي عامر عبد الملك بن عمرو العقدي عن المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا**». ورواه عبد الرزاق في مصنفه (**١٠/٣٨٤**) ح**١٩٤٣٥**، وأحمد في مسنده (**٢/٣١٥**)، والبخاري في صحيحه (الفتح **٦/٣٦٢**) ح**٣٣٢٦**، وفي (**١١/٣**) ح**٦٢٢٧**، عن يحيى بن جعفر، ومسلم في صحيحه (**٤/٢١٨٣**) ح**٢٨٤١**، عن محمد بن رافع، ثلاثتهم عن عبد الرزاق عن معمر بن راشد عن همام بن منبه قال: هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن رسول الله ﷺ: - فذكر أحاديث منها -: وقال رسول الله ﷺ: «**خَلَقَ اللَّهُ** عَزَّوَجَلَّ **آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا...**» وذكر سلامه على الملائكة إلى أن قال: «**فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ**
=

وقد تأول بعضهم هذا الحديث أيضًا، فقال: - في قوله: «عَلَى صُورَتِهِ» -: (أي: صورة آدم). وقد سئل الإمام أحمد عن هذا القول، فقال: (هذا كلام الجهمية، وأي صورة كانت لآدم قبل أن يخلق) [(١)].

أي أن التصوير إنما كان بعد الخلق وليس قبله، فإن الله يقول في محكم التنزيل: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ ﴿١١﴾﴾ [الأعراف: ١١].

ثم يقال: أين ذكر الصورة في الستين ذراعًا، فإن الصورة هي الوجه عند الشارع، قال تعالى: ﴿ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ [الفتح].

وفي حديث الشفاعة الطويل في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه - جاء فيه -: «**فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ: اذْهَبُوا فَمَنْ عَرَفْتُمْ صُورَتَهُ فَأَخْرِجُوهُ، وَيُحَرِّمُ صُوَرَهُمْ عَلَى النَّارِ**»، وفي بعض ألفاظ الحديث: «**حَرَّمَ اللهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ**» وفي لفظ آخر: «**إِنَّ قَوْمًا يُخْرَجُونَ مِنَ النَّارِ يَحْتَرِقُونَ فِيهَا، إِلَّا دَارَاتِ وُجُوهِهِمْ**».

=

عَلَى صُورَةِ آدَمَ، وَطُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا، فَلَمْ يَزَلْ يَنْقُصُ الْخَلْقُ بَعْدُ حَتَّى الْآنَ».

(١) نقل جواب الإمام أحمد: غلام الخلال في جزء الصفات (ل ١٠/ب) وابن بطة في الإبانة «الرد على الجهمية» (٣/٢٦٦) رقم ١٩٨ بسند صحيح، وأبو يعلى في إبطال التأويلات (١/٨٨ - ٨٩) ح٧٣، ٧٥، وابنه في طبقات الحنابلة (١/٣٠٩)، وشيخ الإسلام في بيان التلبيس (٦/٤١٧-٤١٦).

وفي (صحيح البخاري) [(١)] عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «**نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُضْرَبُ الصُّورَةُ**»، وفي (صحيح مسلم) [(٢)] عن سويد بن مقرن أن جارية له لطمها إنسان، فقال: (أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الصُّورَةَ مُحَرَّمَةٌ؟!)، وما في معناه من الأحاديث.

فعلم بذلك أن قوله: «**خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ**» أي على صورة الرحمن، والمراد بالصورة: الوجه كما تقدم، وأن هذه الجملة تم الكلام بها، كما ختم به الحديث الأول، وعلل النهي عن الضرب والتقبيح للوجه بها.

وسأل إسحاق الكوسج الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه عن أحاديث في الصفات، حديث النزول ورؤية أهل الجنة ربهم وشكوى النار إلى ربها، ووضع الله قدمه فيها ولطم موسى لملك الموت، وحديث: «**لَا تُقَبِّحُوا الْوَجْهَ، فَإِنَّ ابن آدَمَ خُلِقَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ**» يعني: صورة رب العالمين، فقال الإمام أحمد: (كل هذا صحيح) وقال إسحاق بن راهويه: (كل هذا صحيح لا ينكره إلا مبتدع أو ضعيف الرأي) [(٣)].

---

(١) (الفتح ٦٧٠/٩) ح٥٥٤١
(٢) (١٢٨٠/٣) ح٣٣.
(٣) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه رواية الكوسج (٥٣٥/٢) س ٣٢٩٠.

وهذا الذي جاء به الرسول ﷺ يجب قبوله والإيمان به والتسليم، وهذا لا يناقض قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[الشورى: ١١] لأن المماثلة منفية عن الله تعالى، فهو جل وعلا لا يماثله شيء، وليس له سمي ولا ند ولا كفء، وذلك لا يمنع المشابهة من بعض الوجوه، فإن لفظ الشبه والمثل، معناهما مختلف عند الإطلاق لغة وشرعًا وعقلًا، وإن كان مع القيد والقرينة يراد بأحدهما ما يراد بالآخر. فمعلوم في اللغة أنه يقال: (هذا يشبه هذا، وفيه شبه من هذا) إذا أشبهه من بعض الوجوه، وإن كان مخالفًا له في الحقيقة.

قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ لَوۡلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوۡ تَأۡتِينَآ ءَايَةٞۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّثۡلَ قَوۡلِهِمۡۘ تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ﴾[البقرة: ١١٨]، فوصف القولين بالتماثل والقلوب بالتشابه، فإن القلوب وإن اشتركت في هذا القول فهي مختلفة لا متماثلة.

وقال النبي ﷺ: «**الحَلَالُ بَيِّنٌ، وَالحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ**» (١)، وهذه المشتبهات ليست متماثلة، بل بعضها حرام وبعضها حلال، وبعض الناس يعلمها.

والناس يعقلون أن الألوان تشتبه في كونها ألوانًا، مع علمهم أن

(١) متفق عليه من حديث النعمان بن بشير.

السواد ليس مثل البياض، وكذلك الأجسام تشتبه في كونها أجسامًا قائمة بنفسها، وإن كانت حقائقها ليست متماثلة، فليست حقيقة الماء مماثلة لحقيقة التراب، ولا حقيقة النبات مماثلة لحقيقة الحيوان.[(١)].

ولذلك لما امتحن الإمام أحمد في فتنة خلق القرآن، وجمعهم القاضي ليمتحنهم، فقرأ على الإمام أحمد من رقعة بين يدي القاضي جاء فيها: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، فقال أحمد: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[الشورى: ١١]، وجاء فيها: (ولا يشبهه شيء من خلقه في معنى من المعاني ولا وجه من الوجوه)، فأمسك أحمد عن القول بهذا.[(٢)].

يوضح ذلك ما أخرج البخاري في (صحيحه)[(٣)]، ومسلم في (صحيحه)[(٤)] من طرقٍ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ أَوَّلَ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ...**». الحديث بطوله.

---

(١) الجواب الصحيح لشيخ الإسلام (٣/٤٤٤ - ٤٤٦).

(٢) تاريخ الطبري (٨/٦٣٨ - ٦٣٩).

(٣) (الفتح ٦/٣١٨) ح٣٢٤٥.

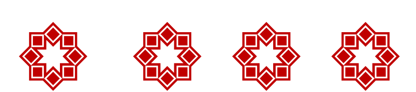
(٤) (٤/٢١٧٨ - ٢١٨٠) ح٢٨٣٤.

ولما قد عرفنا أهل الإيمان وعرفنا القمر؛ فإن وجه الشبه بين وجوه المؤمنين والقمر ليلة البدر: هو (الإضاءة) مع مخالفتهم للقمر من أوجه كثيرة كما لا يخفى.

فإن قيل: ما وجه الشبه بين وجه آدم ووجه الرحمن عَزَّوَجَلَّ؟

قلنا: سبحانك ما ينبغي لنا أن نقول ما ليس لنا به علم، فلم يخبرنا بذلك الله في كتابه ولا رسوله ﷺ، ولم نر الله بعد، فنقف حيث انتهى بنا الخبر؛ ولا نقفو ما ليس لنا به علم.

تمَّت الرِّسَالَةُ بِحَمدِ اللهِ وَفَضْلِهِ وَمَنِّهِ وكَرَمِهِ.



الرسالة الثانية :

شَرْحُ الصَّدْر

فِي السُّؤَالِ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الأَمْرِ

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله رب السماوات السبع ورب الأرض ورب العرش العظيم، ربنا ورب كل شيء، فالق الحب والنوى، ومنزل التوراة والإنجيل والقرآن، لا إله إلا هو الأول فليس قبله شيء، والآخر فليس بعده شيء، والظاهر فليس فوقه شيء، والباطن فليس دونه شيء، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، نبينا محمد وعلى آله وصحبه، أما بعد: فهذه هي الطبعة الثانية لرسالتي: «**شَرْحُ الصَّدْرِ فِي السُّؤَالِ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الأَمْرِ**» وهي المسألة التي تسمى في كتب العقائد، بـ(تسلسل الحوادث) أو (إثبات حوادث لا أول لها) وهي من الأصول التي غلط فيها متأولة الصفات. ولتوضيح هذه المسألة، يجب أن يعلم بأن الطريق إلى معرفة ما جاء به رسول الله ﷺ أن تعرف ألفاظه الصحيحة، وما فسرها به الذين تلقوا عنه اللفظ والمعنى، ولغتهم التي كانوا يتخاطبون بها، ويُعرف بعدها ما حدث من العبارات وتغير من الاصطلاحات، فإذا عُلم ذلك فإن لفظ «**التسلسل**» لفظ مجمل يراد به: إما التسلسل في العلل والفاعلين والمؤثرات، بأن يكون للفاعل فاعلٌ، وللفاعل فاعلٌ، إلى ما لا بداية، وهذا متفق على امتناعه بين العقلاء، والنبي ﷺ علم أن وسواس التسلسل في الفاعلين يقع في النفوس، وأنه معلوم الفساد

بالضرورة، فأمر من وجد من ذلك شيئًا أن يقول: آمنت بالله، ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ وليستعذ بالله من الشيطان ولينته؛ فأرشدنا إلى الإيمان الذي فيه حفظ الدين ودفع المعارض بالانتهاء، وأمرنا بالاستعاذة التي فيها اللجأ إلى الله من وساوس الشيطان الباطلة.

وإما أن يراد التسلسل في الآثار، بأن يكون الحادث الثاني موقوفًا على حادثٍ قبله، وذلك الحادث موقوفًا على حادث قبل ذلك، وهلم جرًّا، وهذا هو محل النزاع بين الطوائف، وقد أوضح شيخ الإسلام ابن تيمية هذه المسألة المهمة، وبينها بيانًا شافيًا [(١)].

والأقوال في التسلسل في الآثار أربعة:

١- منعه في الماضي والمستقبل، وهذا قول جهم والعلاف، وحجة هؤلاء: أنه إذا كان ممتنعًا في الماضي فيجب أن يكون ممتنعًا في المستقبل.

٢- منعه في الماضي وحدوثه في المستقبل، وهذا قول أكثر أهل الكلام.

٣- جوازه في الماضي والمستقبل فيما هو مفتقر إلى غيره كالفلك، وهذا قول الفلاسفة، ابن سينا وأتباعه، وأرسطو وأتباعه.

(١) مجموع الفتاوى (١٨/٢١٠ - ٢٤٤)، درء تعارض العقل والنقل (٤/٢٩٣).

٤- حدوثه في الماضي والمستقبل، لكن لا يجوز ذلك فيما سوى الرب عَزَّوَجَلَّ، وهذا قول أهل السنة والحديث، القائلين: بأن الله متصف بصفات الكمال، وأن جميع هذه الصفات لازمة له أزلًا وأبدًا، فلم يزل متكلمًا إذا شاء، فعَّالًا لما شاء.

وما في هذه الرسالة شرح لاعتقاد السلف في هذه المسألة المهمة، مع توضيح ما اشتبه من ألفاظ الحديث وردِّهِ إلى المحكم منها، وقد امتازت هذه الطبعة بزيادات مهمة، ونُقُولٍ عن بعض الأئمة، أسأل الله أن يتقبلها مني وينفع بها إخواني المسلمين.

وكتبه:

منصور بن عبد العزيز السماري

في ٢١/٢/١٤٢٢هـ

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أما بعد:

فإن خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، فلقد تركنا رسول الله ﷺ، على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، فترك فينا ما إن تمسكنا به فلن نضل بعده: كتاب الله وسُنَّته، فلم يترك خيرًا إلا ودلنا عليه، ولا شرًا إلا وحذرنا منه، فبلَّغ البلاغ المبين في جميع أمور الدين الظاهرة والباطنة، العملية والعلمية، الأحكام والعقائد، حتى تبيَّن الرشد من الغيِّ، والهدى من الضلال، والحلال من الحرام، والمعروف من المنكر، والحق من الباطل، وطريق الجنة من طريق النار، فليس لأحد أن يعدل عما جاء به الرسول ﷺ، بل على الناس أجمعين أن يتبعوه ويسلموا لحكمه، قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء].

فهذه جمل جمعتها، وفوائد انتخبتها في شرح حديث سؤال أهل اليمن عن أول هذا الأمر، وسميتها «**شَرْحُ الصَّدْرِ فِي السُّؤَالِ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الأَمْرِ**».

وقد بذلت وسعي في جمع ألفاظ الحديث، والكلام على عِلَلَهِ واختلاف ألفاظه، بعد تخريجه من كتب الحديث، ثم بيان المعنى الذي دل عليه، وخطأ من تأوَّله على غير تأويله، وحلِّ مشكله بردِّ متشابهه إلى محكمه، وذكر ما في السنة من شواهده.

والله أسأل أن يجعله خالصًا لوجهه، وأن ينفعني به وينفع من قرأه، وسبحانك اللَّهُمَّ وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب وإليك.

وكتب:

منصور بن عبد العزيز السماري

في المدينة المنورة

في شهر ربيع الأول سنة ١٤١٦ للهجرة

الفصل الأول:

أحاديث في بدء الخلق

ورد في صحيح الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب: (التوحيد والرد على الجهمية) باب: ﴿وَكَانَ عَرۡشُهُۥ عَلَى ٱلۡمَآءِ﴾ [هود: ٧] ﴿ وَهُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ ١٢٩ ﴾ [التوبة: ١٢٩].

قال: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أبو حَمْزَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ جَامِعِ بن شَدَّادٍ، عَنْ صَفْوَانَ بن مُحْرِزٍ، عَنْ عِمْرَانَ بن حُصَيْنٍ، قَالَ: إِنِّي عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَهُ قَوْمٌ مِنْ بني تَمِيمٍ، فَقَالَ: «**اقْبَلُوا البُشْرَى يَا بني تَمِيمٍ**»، قَالُوا: بَشَّرْتَنَا فَأَعْطِنَا، فَدَخَلَ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ، فَقَالَ: «**اقْبَلُوا البُشْرَى يَا أَهْلَ اليَمَنِ، إِذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بنو تَمِيمٍ**»، قَالُوا: قَبِلْنَا، جِئْنَاكَ لِنَتَفَقَّهَ فِي الدِّينِ، وَلِنَسْأَلَكَ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الأَمْرِ مَا كَانَ، قَالَ: «**كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ**».

ثُمَّ أَتَانِي رَجُلٌ فَقَالَ: يَا عِمْرَانُ أَدْرِكْ نَاقَتَكَ فَقَدْ ذَهَبَتْ، فَانْطَلَقْتُ أَطْلُبُهَا، فَإِذَا السَّرَابُ يَنْقَطِعُ دُونَهَا، وَايْمُ اللَّهِ لَوَدِدْتُ أَنَّهَا قَدْ ذَهَبَتْ وَلَمْ أَقُمْ [(١)].

---

(١) الفتح (٤٠٣/١٣)، ورواه ابن منده بسنده إلى أبي حمزة السكري في كتاب التوحيد (٨٣/١) (ح٩)

وقال في كتاب (بدء الخلق) في الباب الأول منه:

حَدَّثَنَا عُمَرُ بن حَفْصِ بن غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، فذكره بنحو حديث أبي حمزة السكري، ولكن قال فيه: «**كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ، وَخَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ**»[(١)].

فرواه بمثل رواية أبي حمزة السكري، عن الأعمش: شيبانُ بن عبد الرحمن[(٢)]، وكذلك محمد بن خازم أبو معاوية الضرير، ولكن بلفظ: «**كَانَ اللهُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ...**»[(٣)].

ورواه بمثل رواية حفص بن غياث، عن الأعمش: أبو إسحاق

---

(١) الفتح (٦/٢٨٦) (ح٣١٩١)، ورواه يعقوب البسوي عن شيخ البخاري في المعرفة والتاريخ (٣/١٩٥)، ثم البيهقي في سننه الكبرى (٩/٢ - ٣) كتاب السير، وفي الاعتقاد له (ص٥٥) باب ذكر صفة الفعل.

(٢) رواه ابن حبان في صحيحه: الإحسان (١٤/١١) (ح٦١٤٢)، وابن منده في التوحيد (١/٨٥) (ح١٠)، (٣/١٨٥) (ح٦٣٦)، والبيهقي في الكبرى (٩/٢) مبتدأ الخلق.

(٣) رواه أحمد في مسنده (٤/٤٣١ - ٤٣٢) ثم أبو نعيم في الحلية (٢/٢١٦)، ورواه الفريابي في القدر (ح٨٣)، وابن جرير في تاريخه (١/٣٨)، والطحاوي في مشكل الآثار (١٤/٢٩٩) (ح٥٦٢٩)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/٥٧١) (ح٢٠٧)، والبيهقي في الصفات (١/٥٦٣) (ح٤٨٩).

الفزاري [(١)]، وكذلك أبو عبيدة بن معن [(٢)]، وأبو بكر بن عياش [(٣)]، ومحمد بن عبيد [(٤)]، ورواه أبو عوانة الوضاح اليشكري عن الأعمش بلفظ: «**كَانَ اللَّهُ** عَزَّوَجَلَّ **لَا شَرِيكَ لَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ**» [(٥)]، ورواه خالد بن الحارث [(٦)]، والنضر بن شميل [(٧)]، عن المسعودي، عن جامع بن شداد بمثل رواية أبي بكر بن عياش، عن الأعمش، عن جامع [(٨)].

---

(١) رواه عثمان الدارمي في رده على الجهمية (ص٢٨) (ح٤٠)، وفي نقضه على المريسي (ح١٠٥)، والفريابي في القدر (ح٨٢)، والطحاوي في مشكل الآثار (٣٠٠/١٤ - ٣٠١) (ح٥٦٣٠)، والآجري في الشريعة (١٧٦ - ١٧٧)، والطبراني في الكبير (٢٠٤/١٨ - ٢٠٥) (ح٥٠٠)، وأبو نعيم في الحلية (٢٥٩/٨ - ٢٦٠) وابن منده في التوحيد (٨٢/١) (ح٨)، (١٨٥/٣) (ح٦٣٦)، والبيهقي في الصفات (٢٣٤/٢) (ح٨٠٠)، وفي الاعتقاد (ص٥٥).

(٢) رواه ابن حبان في صحيحه (الإحسان) (٧/١٤)، (ح٦١٤٠).

(٣) رواه محمد بن عثمان بن أبي شيبة في العرش (ص٥١) (ح١)، ثم الطبراني في الكبير (٢٠٣/١٨) (ح٤٩٧).

(٤) رواه ابن أبي عاصم في الأوائل (ح١٥٧).

(٥) رواه الفريابي في القدر (ح٨٤).

(٦) رواه النسائي في الكبرى (٣٦٣/٦) (ح١١٢٤٠) كتاب التفسير (سورة هود).

(٧) رواه ابن جرير في تفسيره (٤/١٢) وفي تاريخه (٣٨/١).

(٨) اختلفت الروايات عن المسعودي عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن =

وبهذا يُعلم أن الحديث رُوِيَ بألفاظ متعددة، والمجلس كان واحدًا، وسؤال أهل اليمن وجوابه ﷺ، كان في ذلك المجلس، وعمران رضي الله عنه الذي روى الحديث لم يبق حتى ينقضي المجلس، بل قام لما أخبر بذهاب راحلته قبل فراغ المجلس، وهو المخبر بلفظ

=

مسعود، وذلك بسبب اختلاطه، وخلاصة قول أهل العلم فيه أنه ثقة اختلط بآخره، وإن سماع من سمع منه قديمًا صحيح، والقديم هنا هو: من سمع منه بالكوفة أو البصرة أو في قدومه بغداد، أو سمع منه في زمان أبي جعفر المنصور، وقد ذكروا فيمن سمع منه قديمًا: خالد بن الحارث، والنضر بن شميل، وفيمن سمع منه بعد اختلاطه: يزيد بن هارون.

انظر: الكواكب النيرات (ص٢٨٢ - ٢٩٨).

والحديث رواه يزيد بن هارون، عن المسعودي، عن جامع بن شداد، عن ابن بريدة الأسلمي عن بريدة بن حصيب الأسلمي رضي الله عنه، أخرج هذه الطريق أيضًا أبو الشيخ في العظمة (**٢/٥٧٧ - ٥٧٨**) (ح٢١١).

ورواه روح بن عبادة، عن المسعودي، عن جامع بن شداد، عن صفوان بن محرز، عن بريدة رضي الله عنه، أخرج هذه الطريق ابن خزيمة في التوحيد (**٢/٨٨٤**) (ح**٥٩٣**)، والحاكم في المستدرك (**٢/٣٤١**) كتاب التفسير (سورة هود).

وهذا الاختلاف سببه اختلاط المسعودي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والصواب ما رواه خالد بن الحارث والنضر بن شميل، عن المسعودي، عن جامع، عن صفوان بن محرز، عن عمران بن حصين رضي الله عنهما، فخالد والنضر رويا عن المسعودي قبل اختلاطه، وروايتهم عن المسعودي عن جامع وافقت رواية الأعمش وغيره عن جامع.

الرسول ﷺ، فدل ذلك على أنه إنما قال أحد الألفاظ، والباقي روي بالمعنى، فكأن أشبه الألفاظ بقول رسول الله ﷺ، قوله: «**كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ**» لما ثبت عن رسول الله ﷺ، أنه كان يقول إذا أوى إلى فراشه: «**اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ مُنْزِلَ التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ، اقْضِ عَنَّا الدَّيْنَ، وَأَغْنِنَا مِنَ الْفَقْرِ**»[(١)].

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (١٠/٢٥١) (ح٩٣٦٢)، وأحمد في المسند (٢/٣٨١، ٤٠٤، ٥٣٦)، والبخاري في الأدب المفرد (٢/٦١٩) (ح١٢١٢)، ومسلم في صحيحه (٤/٢٠٨٤) (ح٢٧١٣)، وأبو داود في سننه (٥/٣٠١) (ح٥٠٥١)، وابن ماجه في سننه (٢/١٢٧٤ - ١٢٧٥) (ح٣٨٧٣)، والترمذي في جامعه (٥/٤٧٢) (ح٣٤٠٠) وقال: حسن صحيح، والنسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة (٦/١٩٧) (ح١٠٦٢٦)، وابن خزيمة في التوحيد (١/٢٦٦ - ٢٦٨) (ح١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠)، وابن حبان في صحيحه (الإحسان) (١٢/٣٣٤) (ح٧١٥)، وابن منده في التوحيد (٢/٥٧، ٨٣) (ح٢٠٠، ٢٢٤) وفي (٣/٢٦٨ - ٢٦٩) (ح٨٣٠، ٨٢٩، ٨٢٨)، والبيهقي في الصفات (١/٣٨) (ح١٢).

من طرق عن سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه به.

ورواه مسلم في صحيحه، والترمذي في جامعه (٥/٥١٨) (ح٣٤٨١) وقال: حسن غريب، وفي علله الكبير (٢/٩١٥) باب (٤٠٩)، وابن خزيمة في التوحيد =

=

(٢٦٥/١ - ٢٦٦) (ح١٦٧)، وابن منده في التوحيد (٢ - ٨٢) (ح٢٢٣)، والبيهقي في الصفات (٩٨/١) (ح٥٣)، والخطيب في تاريخه (٩٨/٦ - ٩٩)، وأبو إسماعيل الهروي في الأربعين في دلائل التوحيد (ص٥٧ - ٦٠) (ح١٥) من طرق عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أتت فاطمة النبي ﷺ تسأله خادمًا، فقال لها: «**قُولِي: اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ...**» بمثل حديث سهيل عن أبيه.

قلت: هذه الزيادة مشكلة، إذ المحفوظ في جواب النبي ﷺ لها ولعلي رضي الله عنهما بعد مجيئها وسؤالها الخادم، أنه علمهما التسبيح ثلاثًا وثلاثين والتحميد ثلاثًا وثلاثين والتكبير أربعًا وثلاثين، وذلك مروي في (الصحيحين) من حديث علي رضي الله عنه من طرق، ومن حديث سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم وغيره، ومجيء فاطمة رضي الله عنها تسأل خادمًا إنما كان مرة واحدة كما هو ظاهر، ولعل هذا هو الذي جعل البخاري يعلّ هذه الرواية باختلاف الرواة على الأعمش، فاعتد بمخالفة قائد الأعمش عبيد الله بن سعد أبي مسلم - مع ضعفه - لمن هو أوثق منه، كما في علل الترمذي الكبير، وأعلها أيضًا الدارقطني في علله (٢٠٩/١٠) س (١٩٨٠).

ورواه النسائي في الكبرى (١٩٧/٦) (ح١٠٦٢٥)، وعنه ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص٣٤٦ - ٣٧٤) (ح٧٤٤)، وأبو يعلى في مسنده (٢١٠/٨) (ح٤٧٧٤)، من طريقين عن الشعبي عن عائشة رضي الله عنها وظاهر طريق النسائي الصحة، فهو يرويه عن محمد بن قدامة بن أعين، عن جرير، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه كما هو المحفوظ، فقد رواه عن سهيل بهذا الإسناد وهيب وحماد بن سلمة وعبد العزيز المختار، وخالد الطحان، وإسماعيل بن أبي عياش، وقد يكون الحديث محفوظًا عند جرير من الطريقين، والله أعلم.

=

وهذا الحديث مفسر لقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّاهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد:٣] وكذلك حديث عمران رضي الله عنه فيه تفسير لقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ﴾ لأن أهل اليمن سألوا عن أول هذا الأمر، فأوضح لهم النبي صلى الله عليه وسلم، أوليَّة الله المطلقة التي ليس لها بداية، قبل أن يشرع في الإجابة عن بداية خلق هذا العالم الذي سألوا عن أوله، فكلا الحديثين قد فسر قوله: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ﴾ فلزم التشابه بين التفسيرين، وأقرب الألفاظ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أولى بالترجيح،

=

ورواه الطبراني في الكبير (٣١٦/٢٣ - ٣١٧، ٣٥٢) (ح٧١٧، ٨٢٥)، وفي الدعاء له (١٤٣٦/٣ - ١٤٣٧، ١٤٦٥) (ح١٣٥٦، ١٤٢٢)، والبيهقي في الصفات (٣٩/١) (ح١٣) وعلَّقه البخاري في التاريخ (٤٧٩/٦) من طريق سهيل بن أبي صالح عن موسى بن عقبة عن عاصم بن أبي عبيد عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم، كان يدعو بهؤلاء الكلمات: «**اللهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ لَا شَيْءَ قَبْلَكَ، وَأَنْتَ الْآخِرُ لَا شَيْءَ بَعْدَكَ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ نَاصِيَتُهَا بِيَدِكَ...**» الحديث. ولفظه مغاير، وإنما ذكرته لمحل الشاهد منه وهو قوله: «**اللهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ لَا شَيْءَ قَبْلَكَ**». وعاصم هذا ذكره ابن حاتم ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره البخاري في تاريخه وذكر حديثه عن أم سلمة رضي الله عنها، قال الدارقطني في العلل (٢٢١/١٥): (ورواه يوسف بن خالد السَّمتي عن موسى بن عقبة عن عاصم عن شيخ كان يدخل على زينب، عن زينب بنت أم سلمة عن أمها عن النبي صلى الله عليه وسلم. وكأن قول سهيل أشبه).

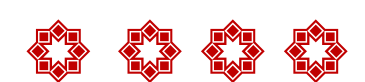
وهو قوله: «**كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ**» والباقي من الألفاظ إنما رُوِيَ بالمعنى، فما اشتبه من معناه رُدَّ إلى هذا اللفظ الراجح.

وهذا إذا تحتم الترجيح بين الروايات، وأما مع إمكان الجمع - وهو ممكن هنا وهو الأولى فإن قوله: «**كَانَ اللَّهُ**» (كان) هنا تفيد الأزلية، أي ما لا بداية له، وكذلك قوله: «**وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ**» معناه نفي الأزلية عن كل مخلوق بعينه، أي: لم يكن شيء غير الله ككونه، إذْ كل مخلوق بعينه كان بعد أن لم يكن، فالحديث فيه تقرير التوحيد وهو من معنى (لا إله إلا الله)، ففيه نفي وإثبات، نفي الأزلية عن كل مخلوق بعينه، لأنها من صفات الربوبية، وإثباتها له سبحانه، فيكون قوله في رواية: «**وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ**» تأكيد لمعنى الأزلية في قوله: «**كَانَ اللَّهُ**» وعلى هذا المعنى لا يوجد أي إشكال بين روايات الحديث، وتؤيده رواية أبي عوانة بلفظ: «**كان الله** عَزَّوَجَلَّ **لا شريك له**».

إذا تقرر ذلك، لم يكن في هذا اللفظ تعرض لابتداء الحوادث ولا لأول مخلوق، وأنه ليس مراد الرسول ﷺ هذا، بل إن الحديث يناقض هذا، ولكن مراده الإخبار عن خلق هذا العالم المشهود الذي خلقه الله في ستة أيام ثم استوى على العرش، كما أخبر الله بذلك في كتابه في غير موضع، ويدل على هذا أن قول أهل اليمن: (جِئْنَاكَ لِنَسْأَلَكَ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الأَمْرِ) إما أن يكون الأمر المشار إليه هذا العالم، أو جنس المخلوقات، فإن كان المراد هذا العالم كان

النبي ﷺ، قد أجابهم، لأنه أخبرهم عن أول خلق هذا العالم، وإن كان المراد جنس المخلوقات لم يكن قد أجابهم؛ لأنه لم يذكر أول الخلق مطلقًا، وإنما ذكر خلق السماوات والأرض، ولم يذكر خلق العرش، فعُلِمَ أنه أخبر بأول خلق هذا العالم لا بأول الخلق مطلقًا، وإخباره بخلق السماوات والأرض بعد أن كان عرشه على الماء، يقصد به الإخبار عن ترتيب بعض المخلوقات على بعض وهذا زيادة وإيضاح، وإلا فهم لم يسألوه عن مجرد الترتيب وإنما سألوه عن أول هذا الأمر، وإذا كان إنما أجابهم بهذا عُلِمَ أنهم إنما سألوه عن هذا، فإنه لا يجوز أن يكون أجابهم عما لم يسألوه عنه ولم يجبهم عما سألوا عنه. بل هو ﷺ منزه عن ذلك.

وقولهم (هَذَا الأَمْرِ) إشارة إلى حاضر موجود، ولو سألوه عن أول الخلق مطلقًا لم يشيروا إليه بـ(هَذَا) فإن ذاك لم يشاهدوه، بل لم يعلموه، فلا يشيرون إليه بـ(هَذَا) فعلم أن سؤالهم كان عن أول هذا العالم المشهود.



الفصل الثاني:

بيان الغلط في تفسير هذا الحديث

أما من قال من المتأولة أهل الكلام: أن قوله: «وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ» أي: لم يوجد شيء معه، فهذا غلط بيّن، لأنه يقتضي اختلاف معنى «كَانَ» في أول الحديث - وهي الأزلية - عن معناها في آخره من غير دليل، والأصل اتحاد المعنى فيما يثبت وينفى، كما تقدم في الجمع بين الروايات.

ثم على فرض أن معنى قوله «لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ» أي: لم يوجد شيء؛ فإما أن يكون النبي ﷺ قد قال: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ» فإن كان هذا هو لفظه ﷺ؛ لم يكن فيه تعرّض لابتداء الحوادث ولا لأول مخلوق، كما تقدم في الترجيح بين الروايات.

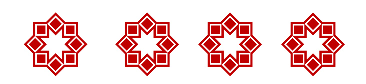
وإما أن يكون لفظه ﷺ الذي قاله: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ»؛ فإن كان كذلك، فإما أن يكون مراده: أنه حين كان لا شيء معه؛ كان عرشه على الماء، فيكون معناه: لم يكن معه شيء من هذا الأمر المسؤول عنه وهو هذا العالم المشهود، أي: كان الله وكان عرشه على الماء قبل هذا العالم المشهود، فإن كان هذا هو المراد لم يكن فيه تعرض لابتداء الحوادث ولا لأول مخلوق.

وإما أن يكون المراد به: كان لا شيء معه وبعد ذلك كان عرشه

على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، ثم خلق السماوات والأرض.

فإن كان كذلك؛ فليس في هذا إخبار بأول ما خلقه الله مطلقًا، بل ليس فيه إلا أن عرشه على الماء كان بعد ذلك، وليس فيه ذكر خلقهما؟!، فلم يبق مرادًا في الحديث على هذا المعنى إلا إخباره بخلق السماوات والأرض، وإذا لم يبين الحديث أول المخلوقات مطلقًا، ولا ذكر متى كان خلق العرش الذي أخبر أنه كان على الماء مقرونًا بقوله: «**كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ**» دل ذلك على أن النبي ﷺ إنما قصد الإخبار بابتداء خلق السماوات والأرض.

فلم يبق لأهل الكلام نصٌ أو ظاهرٌ من هذا الحديث، بل ولا حتى معنى ضعيف.



الفصل الثالث:

مذهب أهل الكلام في خالقية الله

ثم هذا المعنى الذي أرادوه، وهو وصف ذاك المخلوق المعين بأنه أول الخلق مطلقًا؛ فيه تنقص للخالق عَزَّوَجَلَّ، بأنه لم يكن خلق شيئًا قبل خلقه لذاك المخلوق، فعطلوا الخالق سبحانه عن صفة الخالقية، فقد عطلوه عن التخليق، وهو فعله، وفعله صفته، يقول الله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾[النحل: ١٧]، فلا يجوز أن يعطل عن هذه الصفة، فهي صفة أزلية كصفاته الأخرى، بل هي من أظهر صفات الرب عَزَّوَجَلَّ، ولهذا وقع الإخبار بها في أول ما أنزل على الرسول ﷺ، وهو قوله: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١﴾[العلق].

❖ **فإن زعموا**: أن وصف ذاك المخلوق بأنه أول الخلق مطلقًا، لا يمنع من القول بأن الله قادر على أن يخلق في الأزل.

قيل لهم: هذا القول فيه إثبات القدرة فقط، وليس فيه إثبات الفعل بأنه يخلق، بل ليس فيه سوى إثبات إمكان القدرة على الخلق، إذ لم يوجد خلقٌ يحقق إثبات القدرة، وهذا يقتضي أنه كان ناقصًا غير متصف بصفة القدرة التي هي من لوازم ذاته، والتي هي من أظهر صفات الكمال، وهذا ممتنع في العقل بالبرهان اليقيني؛ فإنه إذا لم يكن قادرًا ثم صار قادرًا؛ فلا بد من أمر جعله قادرًا بعد أن لم

يكن، فإذا لم يكن هناك إلا العدم المحض، امتنع أن يصير قادرًا بعد أن لم يكن، بخلاف الإنسان فإنه كان غير قادر ثم جعله غيره قادرًا.

❖ **فإذا زعم جهول**: بأن وصف ذاك المخلوق أنه أول الخلق مطلقًا؛ لا يمنع من القول بأن الله يخلق في الأزل**!!**.

قيل له: بل يمتنع ذلك إلا إذا جُعل ذاك المخلوق مقارنًا لله أزلًا، فيمتنع حينئذ أن يكون مخلوقًا لله**!!**، لأن الخالق لا بد أن يتقدم على مخلوقه، فإن كون الفاعل مقارنًا لمفعوله أزلًا، مخالف لصريح المعقول ولصحيح المنقول.

فإذا تقرر ذلك ثبت أن الله عَزَّوَجَلَّ يخلق منذ الأزل، والأزل ليس شيئًا محدودًا، بل معناه عدم الأولية، فما غاية ينتهي إليها تقدير العقل إلا والأزل قبل ذلك بلا غاية محدودة.

(إن حقيقة قول هؤلاء أهل الكلام هو أن الرب عَزَّوَجَلَّ لم يكن قادرًا ولا كان الكلام والفعل ممكنًا له، لا يفعل شيئًا ولا يتكلم بشيء، بل هو وحده موجود بلا كلامٍ يقوله ولا فعلٍ يفعله، ولم يزل كذلك مدةً لا نهاية لها، ثم إنه سبحانه تكلم وفعل من غير سبب اقتضى ذلك، وجعلوا مفعوله هو فعله؛ فلم يفرقوا بين الفعل والمفعول**!!**.

ولذلك أنكروا صفاته عَزَّوَجَلَّ ورؤيته سبحانه، وقالوا: يريد جميع المرادات بإرادة واحدة، وكل كلام تكلم به أو يتكلم به؛ إنما هو

شيء واحد لا يتعدد ولا يتبعض، وإذا رؤي سبحانه في الآخرة؛ رؤي لا بمواجهة ولا بمعاينة، ... إلى أمثال هذه الأقوال التي تخالف العقل الصريح والنقل الصحيح.

وببدعتهم هذه زعموا أنهم نصروا الإسلام وردوا على أعدائه كالفلاسفة، فلا للإسلام نصروا، ولا لعدوّه كسروا. بل كان ما ابتدعوه مما أفسدوا به حقيقة الإسلام على من اتبعهم؛ فأفسدوا عقله ودينه، واعتدوا بهذه البدعة على من نازعهم من أهل السنة، وفتحوا لعدو الإسلام بابًا إلى مقصوده، فإن الفلاسفة - أعداء الرسل - لما رأت أن هذا مبلغ علم هؤلاء، وأن هذا هو الإسلام الذي عليه هؤلاء؛ وعلموا فساد هذا؛ أظهروا قولهم بقدم العالم أو بقدم مادته، وكان ذلك مما زادهم ضلالًا في أنفسهم وتسلطًا على هؤلاء)[1].

(ويقال لهؤلاء الفلاسفة: إن العقل الصريح لا يدل على قدم شيء من العالم: لا فلك ولا غيره، وإنما يدل على أن الرب عَزَّوَجَلَّ لم يزل فاعلًا منذ الأزل وإلى ما لا نهاية، فإذا قُدر أنه لم يزل يخلق شيئًا بعد شيء؛ كان كل ما سواه مخلوقًا محدثًا مسبوقًا بالعدم، ولم يكن من العالم شيء بعينه قديمًا، حتى الزمان إنما هو مقدار الحركة، فإن مقدار الفعل المعين يسمى زمانًا، وليس جنس الزمان هو مقدار

(١) شرح حديث النزول (ص٤١٣، ٤٢٠) بتصرف.

حركةٍ معينة كحركة الشمس أو القمر أو الفلك، بل هو مقدار جنس الحركة، الذي هو فعل الله عَزَّوَجَلَّ، ولهذا قال تعالى في الحديث القدسي: «**يُؤْذِينِي ابن آدَمَ يَقُولُ: يَا خَيْبَةَ الدَّهْرِ فَلَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: يَا خَيْبَةَ الدَّهْرِ فَإِنِّي أَنَا الدَّهْرُ، أُقَلِّبُ لَيْلَهُ وَنَهَارَهُ، فَإِذَا شِئْتُ قَبَضْتُهُمَا**» (١) والمعنى أن الدهر الذي هو الزمان، إنما هو تقلب الليل والنهار، والأمر بيد الله فهو الذي يقلّبهما، والتقليب هو فعله المتعلق بمشيئته، فهو يقول: «**فَإِذَا شِئْتُ قَبَضْتُهُمَا**» والقبض فعله أيضًا، والفعل صفة الفاعل، فإذا سبَّ ابن آدم الدهر الذي هو فعل الله في الليل والنهار تقليبًا وقبضًا؛ وقع سبُّهُ على الفاعل كما لا يخفى، وأهل الملل متفقون على أن الله خلق السماوات والأرض في ستة أيام، ولم تكن تلك الأيام مقدار حركة هذه الشمس أو القمر، فإنهما مما خلق في تلك الأيام، إذًا تلك الأيام مقدرة بحركة أخرى، وهكذا إلى ما لا بداية، لأن أفعال الله ليس لها بداية، فهو الأول فليس شيء قبله، فليس لابتداء وجوده حدٌّ ولا غاية.

وكذلك إذا انشقت السماء وطواها الله بيمينه، وقبض الأرض جميعًا، وقامت القيامة وقضى الله بين العباد، وأدخل أهل الجنة الجنة، قال تعالى: ﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴿٦٢﴾﴾[مريم] مع أن

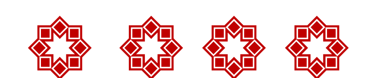
---

(١) متفق عليه، الفتح (١٠/٥٦٥)، مسلم (ح٢٢٤٦) والحديث بلفظ مسلم.

الشمس والقمر ثوران مكوّران في النار مع من كان يعبدهما كما ثبت في الصحيح، فالبكرة والعشيّ زمان مقدرٌ بحركات أخرى، كما في بعض الآثار أنهم يعرفون ذلك بأنوار تظهر من جهة العرش، فهم لا يرون فيها شمسًا ولا زمهريرًا، وهكذا إلى ما لا نهاية، لأن أفعال الله ليس لها نهاية، فهو الآخر فليس شيء بعده، فليس لدوام بقائه سبحانه حدٌ ولا غاية ولا نهاية.

وهذا الذي تقرر إنما يناقض قول المبتدعة من أهل الملل الذين ابتدعوا الكلام المحدث، الذي ذمَّه السلف والأئمة.

وكان ما عُلم بالشرع من الكتاب والسُنَّة مع صريح العقل أيضًا؛ رادًا على هؤلاء المبتدعة من أهل الكلام، ورادًا لما يقول الفلاسفة الدهرية القائلون بقدم العالم أو بقدم مادته) [١].



(١) شرح حديث النزول (ص٤٤٢ - ٤٤٤) بتصرف.

الفصل الرابع:

من أقوال أئمة أهل السُّنَّة في هذه المسألة

لقد هدى الله أهل السُّنَّة إلى الحق فيما اختلف فيه، فقالوا: بامتناع وجود حياة بلا حركة أصلًا، فالحركة والفعل من لوازم الحياة.

يقول الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَلَقَدْ بَيَّنَ نُعَيْمُ بن حَمَّادٍ أَنَّ كَلَامَ الرَّبِّ لَيْسَ بِخَلْقٍ، وَأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَعْرِفُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ إِلَّا بِالْفِعْلِ، فَمَنْ كَانَ لَهُ فِعْلٌ فَهُوَ حَيٌّ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِعْلٌ فَهُوَ مَيِّتٌ، وَأَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ، فَضُيِّقَ عَلَيْهِ حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ، وَتَوَجَّعَ أَهْلُ الْعِلْمِ لِمَا نَزَلَ بِهِ) [(١)].

ويقول الإمام عثمان بن سعيد الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إِنَّ أَمَارَةَ مَا بَيْنَ الْحَيِّ، وَالْمَيِّتِ التَّحَرُّكُ، وَمَا لَا يَتَحَرَّكُ فَهُوَ مَيِّتٌ، لَا يُوصَفُ بِحَيَاةٍ، كَمَا وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى الْأَصْنَامَ الْمَيِّتَةَ فَقَالَ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ ۝٢٠ أَمۡوَٰتٌ غَيۡرُ أَحۡيَآءٖۖ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ۝٢١﴾[النحل]، فَالله الْحَيّ الْقَيُّومُ الْقَابِضُ

---

(١) خلق أفعال العباد (ص١١٧).

الْبَاسِطُ، يَتَحَرَّكُ إِذَا شَاءَ وَيَفْعَلُ مَا يَشَاءُ)[(١)].

ويقول الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (قد أعظمتم على الله الفرية، حين زعمتم أنه لا يتكلم فشبهتموه بالأصنام التي تعبد من دون الله؛ لأن الأصنام لا تتكلم، ولا تتحرك ولا تزول من مكان إلى مكان)[(٢)].

ولذلك هم يفرقون بين الفعل والفاعل والمفعول خلافًا لأهل البدع، يقول الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعولِ وَالْفِعْلِ، فَقَالَتِ الْقَدَرِيَّةُ: الْأَفَاعِيلُ كُلُّهَا مِنَ الْبَشَرِ لَيْسَتْ مِنَ اللَّهِ، وَقَالتِ الْجَبْرِيَّةُ: الْأَفَاعِيلُ كُلُّهَا مِنَ اللَّهِ، وَقَالتِ الْجَهْمِيَّةُ: الْفِعْلُ وَالْمَفْعولُ وَاحِدٌ، لذلكَ قَالُوا لِـ(كُن): مَخْلُوقٌ. وَقَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: التَّخْليقُ فِعْلُ اللَّهِ، وَأَفَاعِيلُنَا مَخْلُوقَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓۖ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ۝١٣ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ۝١٤﴾[الملك]، يَعْنِي: السِّرَّ وَالْجَهْرَ مِنَ الْقَوْلِ، فَفِعْلُ اللَّهِ صِفَةُ اللَّهِ، وَالْمَفْعولُ غَيْرُهُ مِنَ الْخَلْقِ)[(٣)].

وقال أيضًا: (وَكَذَلِكَ مُؤَدَّى جَمِيعِ لُغَاتِ الْخَلْقِ مِنْ غَيْرِ اخْتِلَافٍ

---

(١) نقض عثمان بن سعيد على المريسي (ص١٦٤).

(٢) الرد على الجهمية والزنادقة (ص٢٧٤).

(٣) خلق أفعال العباد (ص١٨٨).

بَيْنَهُمْ، إِنَّمَا هُوَ الْفَاعِلُ وَالْفِعْلُ وَالْمَفْعولُ، فَالْفِعْلُ صِفَتُهُ وَالْمَفْعولُ غَيْرُهُ، وَبَيَانُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ﴾[الكهف: ٥١] وَلَمْ يُرِدْ بِخَلْقِ السَّمَاوَاتِ: السَّمَاوَاتِ نَفْسَهَا وَقَدْ مَيَّزَ فِعْلَ السَّمَاوَاتِ مِنَ السَّمَاوَاتِ)[١].

وقال أيضًا: (وَأَمَّا الْفِعْلُ مِنَ الْمَفْعولِ، فَالْفِعْلُ إِنَّمَا هُوَ إِحْدَاثُ الشَّيْءِ، وَالْمَفْعولُ هُوَ الْحَدَثُ لِقَوْلِهِ: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ فَالسَّماوَاتُ وَالْأَرْضُ مَفْعولُهُ، وَكُلُّ شَيْءٍ سِوَى اللَّهِ بِصِفَاتِهِ فَهُوَ مَفْعولٌ، فَتَخْلِيقُ السَّمَاوَاتِ فِعْلُهُ، لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَقُومَ سَمَاءٌ بنفْسِهَا مِنْ غَيْرِ فِعْلِ الْفَاعِلِ، وَإِنَّمَا تُنْسَبُ السَّمَاءُ إِلَيْهِ لِحَالِ فِعْلِهِ، فَفِعْلُهُ مِنْ رُبُوبِيَّتِهِ، حَيْثُ يَقُولُ: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ والـ(كن) منه: صفته، وهو الموصوف به، لذلك قال: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، وقال النبي ﷺ: «رَبَّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكَهُ»)[٢].

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ - في كتاب التوحيد من صحيحه -: (بَابُ مَا جَاءَ فِي تَخْلِيقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَغَيْرِهَا مِنَ الخَلاَئِقِ وَهُوَ فِعْلُ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَأَمْرُهُ، فَالرَّبُّ بِصِفَاتِهِ وَفِعْلِهِ وَأَمْرِهِ وَكَلاَمِهِ، وَهُوَ الخَالِقُ المُكَوِّنُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَمَا كَانَ بِفِعْلِهِ وَأَمْرِهِ وَتَخْلِيقِهِ وَتَكْوِينِهِ، فَهُوَ

---

(١) المصدر السابق (ص١٨٧).

(٢) المصدر السابق (ص١٨٦).

مَفْعُولٌ مَخْلُوقٌ مُكَوَّنٌ) (١).

ويقول الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقًا على هذا التبويب للإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَهَذِهِ التَّرْجَمَةُ مِنْ أَدَلِّ شَيْءٍ عَلَى دِقَّةِ عِلْمِهِ وَرُسُوخِهِ فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَهَذِهِ التَّرْجَمَةُ فَصْلٌ فِي مَسْأَلَةِ الْفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ وَقِيَامِ أَفْعَالِ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ بِهِ، وَأَنَّهَا غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، وَأَنَّ الْمَخْلُوقَ هُوَ الْمُنْفَصِلُ عَنْهُ الْكَائِنُ بِفِعْلِهِ وَأَمْرِهِ وَتَكْوِينِهِ، فَفَصَلَ النِّزَاعَ بِهَذِهِ التَّرْجَمَةِ أَحْسَنَ فَصْلٍ وَأَبْيَنَهُ وَأَوْضَحَهُ؛ إِذْ فَرَّقَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ، وَبَيَّنَ أَنَّ أَفْعَالَهُ تَعَالَى كَصِفَاتِهِ دَاخِلَةٌ فِي مُسَمَّى اسْمِهِ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ فِي هَذِهِ التَّرْجَمَةِ هُوَ قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَهُوَ الْمَأْثُورُ عَنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ، وَصَرَّحَ بِهِ فِي كِتَابِ «خَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ»، وَجَعَلَهُ قَوْلَ الْعُلَمَاءِ مُطْلَقًا، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ نِزَاعًا إِلَّا عَنِ الْجَهْمِيَّةِ، وَصَرَّحَ الْبُخَارِيُّ فِي هَذِهِ التَّرْجَمَةِ بِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَأَنَّ أَفْعَالَهُ وَصِفَاتِهِ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ) (٢).

ويقول الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لم يزل وَلَا يزَال بصفاته وأسمائه لم يحدث لَهُ صفة وَلَا اسْم، لم يزل عَالما بِعِلْمِهِ، وَالْعلم صفة فِي الْأَزَل، وقادرًا بقدرته، وَالْقُدْرَة صفة فِي الْأَزَل، ومتكلمًا بِكَلَامِهِ،

(١) صحيح البخاري (٩/١٣٤) باب: (٢٧).

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٣٦١ - ٣٦٢).

وَالْكَلَام صفة فِي الْأَزَل، وخالقًا بتخليقه، والتخليق صفة فِي الْأَزَل، وفاعلًا بِفِعْلِهِ، وَالْفِعْل صفة فِي الْأَزَل، وَالْفَاعِل هُوَ الله تَعَالَى، وَالْفِعْل صفة فِي الْأَزَل، وَالْمَفْعُول مَخْلُوق، وَفعل الله تَعَالَى غير مَخْلُوق) [(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (المأثور عن السلف؛ هو الذي ذكره البخاري في كتاب «خلق أفعال العباد» عن العلماء مطلقًا، ولم يذكر فيه نزاعًا وكذلك ذكره البغوي وغيره أنه مذهب أهل السنة، وكذلك ذكره أبو علي الثقفي والصِّبْغِي وغيرهما من أصحاب ابن خزيمة في العقيدة التي اتفقوا هم وابن خزيمة على أنها مذهب أهل السنة، وكذلك ذكره الكلاباذي في كتاب «التعرف لمذهب أهل التصوف» أنه مذهب الصوفية وهو مذهب الحنفية وهو مشهور عندهم،... وهو قول السلف قاطبة، وجماهير الطوائف، وهو قول جمهور أصحاب أحمد، متقدميهم كلهم وأكثر المتأخرين،...، وكذلك هو قول أئمة المالكية والشافعية وأهل الحديث وأكثر أهل الكلام) [(٢)].

فأهل السنة يقولون: بأن الله متصف بصفات الكمال، كالعلم

(١) كتاب الفقه الأكبر (ص٢٨) من الشرح الميسّر.

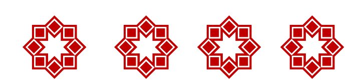
(٢) شرح حديث النزول (ص٤٠١ - ٤٠٢)، والتسعينيّة (٢/٤٥٦ - ٤٥٨).

والإرادة، والقدرة والحياة وغيرها، وأن جميع هذه الصفات لازمة له، وكونه سبحانه متكلمًا فاعلًا من لوازم حياته، فإن الحياة مستلزمة الفعل والحركة، مع العلم بأن الحي يتكلم ويفعل بمشيئته وقدرته، وذلك يوجب وجود كلام بعد كلام وفعل بعد فعل، ويفرقون بين كون المتكلم يتكلم بشيء بعد شيء دائمًا، وكون الفاعل يفعل شيئًا بعد شيء دائمًا، وبين آحاد الكلام والفعل، إذ يمتنع كون الكلام المعين يتكلم به المتكلم أزلًا وأبدًا، كما يمتنع كون الفعل المعين مع الفاعل أزلًا وأبدًا، فلا شيء من كلامه بعينه أزلي معه، وكذلك ليس شيء من مفعولاته بعينه أزلي معه، وهو سبحانه لم يزل متكلمًا بما شاء، فعالًا لما يريد منذ الأزل، وإن لزم من ذلك أن المفعولات لا تزال تحدث شيئًا بعد شيء، فهذا من كمال فعله الذي هو صفته، وهذه المعية لم ينفها شرعٌ ولا عقل، قال تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾﴾[النحل] وأما المفعول فكل مفعول معين، محدث مسبوق بعدمه.

فإذا ظن الظان أن هذا يقتضي قِدَمَ شيء معه، كان ذلك من فساد تصوره؛ لأنه الله خالق كل شيء، وكل مخلوق معين مسبوق بعدمه، فليس مع الله مخلوق معيَّنٌ أزلي، فإذا قلنا: لم يزل يخلق مخلوقًا بعد مخلوق في الأزل، فإن كل مخلوق معين له ابتداء، ولا نجزم

أن يكون له انتهاء، لأن الله يكتب الخلود لما يشاء من مخلوقاته، وهذا قد تواترت النصوص من الكتاب والسُّنَّة على إثباته، وهذا فرق في أعيان المخلوقات وهو فرقٌ صحيح، لكن يشتبه على كثير من الناس (النوع) بـ(العين)، كما اشتبه ذلك عليهم في كلام الله، فلم يفرقوا بين كون كلامه أزلي النوع، بمعنى أن لم يزل متكلمًا إذا شاء منذ الأزل، وبين الكلام المعين، وكذلك لم يفرقوا بين كون الفاعل يفعل شيئًا بعد شيء أزلًا وأبدًا، وبين الفعل المعين.

فمن اهتدى في هذا الباب إلى الفرق بين (النوع) و(العين) [١]، تبين له فصل الخطأ من الصواب في مسألة الأفعال والكلام.



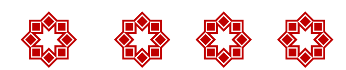
(١) التفريق بين (النوع) و(العين) أصلٌ عظيم في هذه المسألة وفي باب الأسماء والأحكام؛ في مسألة التكفير، والتبديع، والتفسيق، واللعن، وغيرها، وقد ضلت طوائف من أهل البدع بسبب غلطهم في هذا الأصل. والله المستعان.

اعتراض وجواب

❖ **اعترض**: بعض جهال أهل الكلام فقال: (جنس المخلوقات هي غير الله، فإذا كان وجودها أكمل لله؛ فمعنى هذا أن الله تعالى يكمل بغيره من مخلوقاته، ويلزم من ذلك أن الله تعالى محتاج إلى مخلوقاته لوجوب الكمال له).

والجواب: أن هذا القول يدل على جهل قائله بصفات الله عَزَّوَجَلَّ، فالله يخلق ما يشاء ويختار لم يزل فعَّالًا منذ الأزل، فحدوث المخلوقات شيئًا بعد شيء منذ الأزل، هو دليل على فعل الله وهو التخليق، فالله عَزَّوَجَلَّ كامل بفعله الذي هو صفته، وصفاته أزلية، ولو شاء لأوجد خلقًا آخر غير هذا الخلق، فليس الله محتاجًا إلى مخلوق بعينه، ولكن المخلوق يتكون بفعله عَزَّوَجَلَّ وهو التخليق، فإذا لم يتكون بتخليقه شيء، كان فعله عجزًا ونقصًا لعدم حدوث المخلوق به، وهذا أمرٌ بيّن ظاهر.

ويقال له: هل عَظُم شأن قوله تعالى للشيء: (كن) إذا أراده؛ إلا لتكون الشيء بقولها؟! فلو لم يكن بقولها شيء، لكان قولها من العجز والنقص، لعدم حدوث المخلوق بقولها، فهل في هذا احتياج للمخلوق حتى يكون قول: (كن) كمالًا لله؟! سبحان من لا يعجزه شيء، الخالق لكل شيء.



رفع ما قد يشكل على بعض الناس

بقي حديث قد يشكل ظاهره على من لم يتدبره ويجمع طرقه واختلاف ألفاظه، وهو ما روى عبادة بن الصامت رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ، قال: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ قَالَ: رَبِّ وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ**»[١].

---

(١) رواه أحمد في المسند (**٣١٧/٥**)، والبخاري في تاريخه (**٩٢/٢/٣**)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (**٥٠/١**) (ح**١٠٧**)، والبزار في مسنده (**٥٠/٢**) مخطوط، والفريابي في القدر (ح**٧٢** - **٧٣**)، وابن جرير في التفسير (**١٧/٢٩**)، وفي تاريخه (**٣٢/١**)، والدولابي في الكنى (ص**١٠٣**)، والآجري في الشريعة (**٧٦٦/٢**) (ح**٣٤٦**)، من طرق عن معاوية بن صالح، عن أيوب بن زياد أبي زيد الحمصي، عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت، عن أبيه الوليد، عن أبيه عبادة به.

قال علي بن المديني عن هذا الإسناد: (إسناد حسن). ذكره ابن حجر في النكت على الأطراف (**٢٦١/٤**). ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده (ص**٧٩**) (ح**٥٧٧**) ومن طريقه أخرجه ابن أبي عاصم في السُّنَّة (**٤٩/١**) (ح**١٠٥**)، والترمذي في جامعه (**٤٥٧/٤** - **٤٥٨**) (ح**٢١٥٥**) وقال: حديث غريب من هذا الوجه، وفي (**٤٢٤/٥**) (ح**٣٣١٩**) وقال: حديث حسن غريب، وفي تحفة الأشراف وكذلك تحفة الأحوذي قال: حسن صحيح غريب، وابن أبي حاتم في تفسيره (**٧٩/٧**) من تفسير ابن كثير، واللالكائي في شرح الاعتقاد (**٢١٨/٢**) (ح**٣٥٧**).

ورواه ابن جرير في تفسيره (**١٦/٢٩**) وفي تاريخه (**٣٢/١** - **٣٣**) من طريق عباد بن العوام. ورواه علي بن الجعد في مسنده (ح**٣٤٤٤**) ومن طريقه أخرجه البخاري

=

=

في تاريخه (٣/٢/٩٢)، واللالكائي في شرح الاعتقاد (٤/ ٦١٥) (ح١٠٩٧)، ثلاثتهم عن عبد الواحد بن سليم، عن عطاء بن أبي رباح، عن الوليد بن عبادة بن الصامت، عن أبيه عبادة به، وعبد الواحد بن سليم، قال أحمد: حديثه منكر، أحاديثه موضوعه. وقال البخاري: فيه نظر.

وقد تابع عبد الواحد، عبد الله بن السائب عند ابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/٤٨ - ٤٩)، وفي الأوائل (ص٢٦) (ح٢)، والفريابي في القدر (ح٤٢٥)، ولكن في سنده بقية بن الوليد وهو يدلس التسوية وقد عنعن. ورواه ابن وهب في القدر (ص١٢١ - ١٢٢) (ح٢٧)، وأحمد في المسند (٥/٣١٧) عن موسى بن داود، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/٤٨) (ح١٠٣)، وفي الأوائل (ص٢٥) (ح١) من طريق مروان بن محمد، ثلاثتهم عن ابن لهيعة عن يزيد ابن أبي حبيب، قال ابن وهب: عن عبادة به. وقال موسى ومروان عن الوليد بن عبادة: عن عبادة به. وفيه: ابن لهيعة. ورواه ابن وهب في القدر (ص١٢١) (ح٢٦) من طريق الأعمش قال: قال عبادة بن الصامت به. وهذا منقطع ولعل الواسطة بين الأعمش وعبادة: ابنه الوليد. والله أعلم.

ورواه أبو داود في سننه (٥/٧٦) (ح٤٧٠٠)، ثم البيهقي في الاعتقاد (ص٨٦)، وأبو نعيم في الحلية (٥/٢٤٨) من طريق يحي بن حسان عن الوليد بن رباح - كذا قال وهو خطأ، والصواب: رباح بن الوليد - عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن أبي حفص حبيش بن شريح الحبشي الشامي، عن عبادة به.

ورواه ابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/٤٨) (ح١٠٢) من طريق مروان بن محمد، عن رباح بن الوليد بن يزيد، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن أبي عبد العزيز الأردني عن عبادة به.

=

ورواه ابن الْمُبَارَكِ، عَنْ رَبَاحِ بن زَيْدٍ، عَنْ عُمَرَ بن حَبِيبٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بن أبي بَزَّةَ، عَنْ سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ، عَنِ ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما عَنِ النَبِيِّ ﷺ قَالَ: «**أَوَّلُ شَيْءٍ خَلَقَهُ اللَّهُ الْقَلَمُ، فَأَمَرَهُ فَكَتَبَ كُلَّ شَيْءٍ يَكُونُ**»[1].

=

وأبو عبد العزيز هذا لعله هو حبيش بن شريح، فإذا كان هو، فهي الطريق المذكورة قبل، وإسناده لا بأس به، ورواه الآجري في الشريعة (**٥١٦/١**) (ح**١٨١**)، من طريق معاوية بن يحي الصدفي، عن الزهري، عن محمد بن عبادة عن أبيه عبادة بن الصامت به، والصدفي ضعيف، والحديث له شواهد من حديث ابن عمر وحديث أبي هريرة كلّها ضعاف.

(١) رواه عثمان الدارمي في رده على الجهمية (ص١٢١) (ح**٢٥٣**)، وفي نقضه على المريسي (ح**٢٩٠**)، وابن أبي عاصم في السنة (**٥٠/١**) (ح**١٠٨**)، وفي الأوائل (ص**٢٦**) (ح**٣**)، وابن الإمام أحمد في السنة (**٣٩٣/٢**) (ح**٨٥٤**)، وأبو يعلى في مسنده (**٢١٧/٤**) (ح**٢٣٢٩**)، وفي معجمه (ص**٨٢ - ٨٣**)، والفريابي في القدر (ح**٦٥**)، وابن جرير في تفسيره (**١٦/٢٩**)، وفي تاريخه (**٣٢/١**)، وابن حبان في روضة العقلاء (ص**١٥٧**)، والطبراني في الأوائل (ص**٢٢**) (ح**١**)، وأبو نعيم في الحلية (**١٨١/٨ - ١٨٢**)، والبيهقي في الكبرى (**٣/٩**) وفي الصفات (**٢٣٧/٢**) (ح**٨٠٣**) من طرق عن عبد الله بن المبارك به.

وهذا الحديث رجاله كلهم ثقات. قال ابن كثير في تفسيره (**٧٩/٧**): (غريب من هذا الوجه، ولم يخرجوه)؛ أي: أصحاب الكتب الستة.

قلت: قد اختلف على القاسم بن أبي بزّة، فرواه عنه هشام الدستوائي به موقوفًا على

=

=

ابن عباس، وهذا هو المحفوظ. رواه ابن الإمام أحمد في السنة (ح٨٧٥) عن أبيه عن يحيى بن سعيد القطان عن هشام به. ورواه ابن جرير في تفسيره من طريق ابن عليّة عن هشام به. ثم قد روي من طرق عن ابن عباس موقوفًا:

فقد رواه ابن جرير في تفسيره (**١٥/٢٩**) وفي تاريخه (**٣٤/١، ٥١ - ٥٢**)، والآجري في الشريعة (**٧٦٩/٢**) (**ح٣٤٩**)، والطبراني في الكبير (**٤٣٣/١١**) (**ح١٢٢٢٧**)، من طرق عن عطاء بن السائب، عن أبي الضحى مسلم بن صبيح، عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفًا بنحوه، وقال فيه: (... اكْتُبْ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) وفيه زيادة.

وروى وكيع في نسخته عن الأعمش (**ح٤**)، والفريابي في القدر (**ح٧٧**)، وابن جرير في تفسيره (**١٤/٢٩**)، وفي تاريخه (**٣٣/١، ٥٠ - ٥١**)، والآجري في الشريعة (**٧٦٩/٢**) (**ح٣٥٠**)، وأبو الشيخ في العظمة (**١٣٨٠/٤**) (**ح٨٩٧**)، وابن منده في التوحيد (**٩٣/١ - ٩٤**) (**ح١٤، ١٥**)، والحاكم في مستدركه (**٤٩٨/٢**) وقال: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، ورواه البيهقي في الكبرى (**٣/٩**)، وفي الصفات (**ص٤٨١**) من طرق عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفًا بنحوه، وقال فيه: (... فَجَرَى بِمَا هُوَ كَائِنٌ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ) وفيه زيادة.

ورواه الآجري في الشريعة (**٧٦٨/٢**) (**ح٣٤٨**) من طريق عصمة أبي عاصم، عن عطاء بن السائب، عن مقسم، عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفًا بنحوه، وفيه ألفاظ غريبة، وعصمة أبو عاصم هذا لم أعثر على من ترجم له، وروايته تدلُّ على ضعفه.

ورواه الفريابي في القدر (**ح٨٠، ٨١**)، وابن جرير في تفسيره (**١٧/٢٩**)، وفي تاريخه

=

وروَاه سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: قِيلَ لِابن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: إِنَّ نَاسًا يُكَذِّبُونَ بِالْقَدَرِ، فَقَالَ: (إِنَّهُمْ يُكَذِّبُونَ بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، لَآخُذَنَّ بِشَعْرِ أَحَدِهِمْ فَلَأَنْصُوَنَّهُ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ كَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئًا، ثُمَّ خَلَقَ، فَكَانَ أَوَّلَ مَا خَلَقَ الْقَلَمَ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَقَالَ: اكْتُبْ، فَكَتَبَ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى قِيَامِ

=

(٣٥/١) من طريق شعبة عن أبي هاشم المكي، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفًا بنحوه، والأشبه بالصواب أنه موقوف على ابن عباس رضي الله عنهما.

ورواه ابن أبي عاصم في السنة (٤٩/١) (ح١٠٦)، والآجري في الشريعة (٧٦٠/٢) (ح٣٤٠)، والطبراني في مسند الشاميين (٣٨٩/١) (ح٦٧٣) من طرق عن بقية قال: حدثنا أرطاة بن المنذر عن مجاهد أنه بلغه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، بمعنى حديث ابن عباس، وفيه زيادة، وفي سنده بقية ولم يصرح بالتحديث عن شيخ شيخه وهو يدلس التسوية، ومجاهد لم يسمعه من ابن عمر رضي الله عنهما، وقد رواه الدارقطني في كتاب الصفات (ص٣٥) (ح١٤) من طريق عتبة بن السكن الفزاري قال: حدثنا أرطاة بن المنذر قال: حدثنا ليث بن أبي سليم عن مجاهد، عن ابن عمر به، فظهر أن الواسطة هو ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف.

ورواه الطبراني في مسند الشاميين (٣٩٧/٢) (ح١٥٧٢) من طريق أخرى عن ابن عمر، بمثل حديث ابن عباس، وفي سنده نصر بن محمد بن سليمان، وهو ضعيف. ويروى من حديث أبي هريرة وفيه زيادة، وإسناده ضعيف جدًا بل منكر.

السَّاعَةِ، فَإِنَّمَا يَجْرِي النَّاسُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ) [(١)].

(١) رواه عثمان الدارمي في رده على الجهمية (ص٣١) (ح٤٤)، وفي نقضه على المريسي (ح١٠٧)، والفريابي في القدر (ح٧٨، ٧٩)، وابن جرير في تفسيره (١٧/٢٩)، وفي تاريخه (٣٤/١)، والآجري في الشريعة (٧٧٠/٢) (ح٣٥١) من طرق عن سفيان الثوري به.

وقد روى شعبة هذا الخبر عن أبي هاشم - كما تقدم - ولم يقل فيه ما قال سفيان، من أن الله عَزَّوَجَلَّ كان على عرشه قبل أن يخلق شيئًا، وما زاده الثوري مقبول فهو زيادة ثقة بل هو أولى من رواية شعبة، فقد روى وكيع عن شعبة قال: سفيان أحفظ مني وإذا خالفني في حديث فالحديث حديثه، وقال رجل لشعبة: خالفك سفيان، فقال: دمغتني. وقال يحي القطان: ليس أحد أحبُّ إلي من شعبة، ولا يعدله أحد عندي، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان. وقال أيضا: سفيان أثبت من شعبة وأعلم بالرجال، وقال أيضًا: ما رأيت أحدًا أحفظ من سفيان ثم شعبة. وذكر شعبة وسفيان مرة فقال: سفيان أقل خطأ، لأنه يرجع إلى كتاب. وقال يحي بن معين: ما خالف أحد سفيان في شيء إلا كان القول قول سفيان. وقال إسحاق بن هانئ: قلت لأحمد: إن اختلف سفيان وشعبة في الحديث، فالقول قول من؟ قال: سفيان أقل خطأ، وبقول سفيان آخذ، وقال أيضًا: سفيان أحفظ للإسناد وأسماء الرجال من شعبة. وقال أبو عبيد الآجري: سمعت أبا داود يقول: ليس يختلف سفيان وشعبة في شيء إلا يظفر به سفيان، خالفه في أكثر من خمسين حديثًا القول فيها قول سفيان، وقال أبو حاتم الرازي: سفيان فقيه حافظ زاهد إمام، هو أحفظ من شعبة، وقال صالح جزرة: سفيان أحفظ من شعبة وأكثر حديثًا. وقال أبو زرعة الرازي: سفيان أحفظ من شعبة في الإسناد والمتن.

فدل هذا اللفظ على أن الله خلق القلم بعد خلقه عرشه، وأن الأَوَّليَّة التي ذكرت للقلم هي بالنسبة لهذا العالم المشهود من السماوات والأرض وما بينهما، ويؤيد ذلك قوله في الحديث: «**حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ**» أو: «**إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**» فهو يدل على أنه إنما أمره حينئذ أن يكتب مقدار هذا الخلق إلى حد؛ وهو يوم القيامة، ولم يكتب حينئذٍ ما يكون بعد ذلك، فدل الحديث على أن القلم أول المخلوقات من هذا الخلق الذي أُمر بكتابته.

ويؤيد هذا ما جاء في حديث عمران بن حصين - الذي تقدم - فيما رواه أبو إسحاق الفزاري وأبو عبيدة بن معن، عن الأعمش، عن جامع، عن صفوان، عن عمران، فذكر الحديث، وجاء فيه:

أن النبي ﷺ، قال: «**كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، ثُمَّ كَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ**» و(ثم) تفيد الترتيب مع التراخي.

وبمعنى حديث عمران جاء حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما إذ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**قَدَّرَ**» وفي لفظ: «**فَرَغَ**» وفي لفظ: «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ**»[1].

---

(١) رواه ابن وهب في القدر(ص١٠١) (ح١٧)، وأحمد في المسند (١٦٩/٢) =

ويشهد لما تقدم من أنه لا ابتداء لخالقيَّة الله في الماضي؛ ما رواه حماد بن سلمة، عن يعلى بن عطاء، عن وكيع بن حدس [(١)]، عن

=

(ح٦٥٧٩)، وعبد بن حميد في المنتخب (٣٠٥/١) (ح٣٤٣)، ومسلم في صحيحه (٢٠٤٤/٤) (ح٢٦٥٣)، والبسوي في تاريخه (٥١٣/٢ - ٥١٤)، والدارمي في نقضه عل المريسي (ح٢٩١)، وفي الرد على الجهمية (ص١٢٢، ١٢٦) (ح٢٥٤، ٢٦٢)، والبزار في مسنده (١٨/٢) مخطوط، وابن الإمام أحمد في السنة (٣٨٧/٢ - ٣٨٨) (ح٨٤٢)، والترمذي في جامعه (٤٥٨/٤) (ح٢١٥٦)، وقال: حسن صحيح غريب. والفريابي في القدر (ح٨٥، ٨٧)، والآجري في الشريعة (٧٦٢/٢ - ٧٦٣) (ح٣٤١ - ٣٤٣)، وابن منده في التوحيد (٩٢/١ - ٩٣) (ح١٢ - ١٣)، واللالكائي في شرح الاعتقاد (٥٨٠/٤) (ح١٠٢٥، ١٠٢٦)، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (٣٢٧/١)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢٣٤/٢) (ح٧٩٩)، وفي الاعتقاد (ص٨٦)، والخطيب في تاريخه (٢٥٢/٢) (ت٧٢١)، والبغوي في شرح السنة (١٢٣/١) (ح٦٧)، من طرق عن حميد بن هانئ أبي هانئ الخولاني، عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن زيد المعافري، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما به.

(١) ويقال: عدس. وقد رجح أنه (حدس) بالحاء الإمام أحمد كما في المسند (١١/٤) (ح١٦٢٣٤) قال: الصواب حدس. وقال أبو داود في سؤالاته لأحمد (ص١٧٥) (س٤٢): سمعت أحمد يقول: (رأيت في كتاب الأشجعي عن سفيان، عن يعلى بن عطاء، عن وكيع بن حدس، يوافق حماد بن سلمة). وقال في العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (٤٢٩/٣): الصواب ما قال حماد بن سلمة وأبو عوانة وسفيان، قالوا: وكيع بن حدس، وقال: هشيم يتابع شعبة، وكذا نقله ابن ماكولا في الإكمال (٤٠٠/٢)، وقال الآجري عن أبي داود قال: سمعت عيسى بن

=

عمه أبي رزين العقيلي رضي الله عنه أنه قال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا عَزَّوَجَلَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ؟ قَالَ: «**كَانَ فِي عَمَاءٍ مَا تَحْتَهُ هَوَاءٌ، وَمَا فَوْقَهُ هَوَاءٌ، ثُمَّ خَلَقَ عَرْشَهُ عَلَى الْمَاءِ**»[(١)].

=

يونس يقول: رأيت رجلًا من ولد وكيع فسألته عنه فقال: ابن حدس، وقال ابن حبان في كتاب مشاهير علماء الأمصار (ص١٢٤) (ت٩٧٣)/ أما شعبة وهشيم فقالا: وكيع بن عدس، وقال حماد بن سلمة وأبو عوانة: وكيع بن حدس، والصواب بالحاء. وقال في الثقات (٤٩٦/٥): أرجو أن يكون الصواب: حدس بالحاء، سمعت عبدان والجواليقي يقول: الصواب؛ حدس، وإنما قال شعبة: عدس، فتابعه الناس، وقال في صحيحه (٤٨٢/١) (ح٢٤٧): شعبة واهم في قوله عدس، إنما هو حدس كما قاله حماد بن سلمة وأولئك.

ورجح الترمذي في جامعه (٢٨٨/٥) أن الصواب: عدس، وكذا قال موسى بن هارون كما روى النقاش عنه، ونقله ابن ماكولا في الإكمال (٤٠٠/٢).

والصواب عندي: هو القول الأول وهو: وكيع بن حدس بالحاء، فإن شعبة كثيرًا ما يخطئ في الأسماء، وخالفه سفيان؛ فالقول قوله كما تقدم، فكيف إذا تابعه حماد بن سلمة وأبو عوانة؟ وأما متابعة هشيم لشعبة فكما قال الإمام أحمد إن هشيمًا يقلد شعبة، والله أعلم.

(١) رواه أبو داود الطيالسي في مسنده (ص١٤٧) (ح١٠٩٣)، وأحمد في مسنده (١١/٤ - ١٢) (ح١٦٢٣٣، ١٦٢٤٥)، وابن ماجه في سننه (المقدمة) (٦٤/١) (ح١٨٢)، وابن أبي عاصم في السنة (٢٧١/١ - ٢٧٢) (ح٦١٢)، وابن الإمام أحمد في السنة (٢٤٥/١) (ح٤٥٠)، والترمذي في جامعه (٢٨٨/٥) (ح٣١٠٩)، وقال: حديث حسن، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة في العرش (ص٥٤) (ح٧)، وابن =

وقوله: «فِي عَمَاءٍ»: «فِي» بمعنى: (على)، كما في قوله تعالى: ﴿أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]؛ أي: على ظلل.

و«العَمَاءِ»: هو السحاب الأبيض [(١)]، وقيل: هو سحاب شبه

=

جرير في تفسيره (٤/١٢)، وفي تاريخه (٣٧/١ - ٣٨)، والطبراني في الكبير (٢٠٧/١٩) (ح٤٦٨)، وابن حبان في صحيحه (الإحسان) (٨/١٤) (٦١٤١)، وأبو الشيخ في العظمة (٣٦٣/١ - ٣٦٦) (ح٨٣، ٨٤)، وابن عبد البر في التمهيد (١٣٧/٧)، وابن أبي زمنين في أصول أهل السنة، مخطوط (ص٧) باب في الإيمان بالعرش، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢٣٥/٢ - ٣٠٣) (ح٨٠١، ٨٦٤)، والذهبي في العلو (ص١٩) وحسن إسناده. والحديث رجاله ثقات، إلا ما يقال في وكيع بن حدس من جهالة وقد وثقه ابن حبان، بل قال عنه: إنه من الأثبات، كما في مشاهير علماء الأمصار، ووكيع من التابعين وقد روى عنه ثقة، ولم يرو ما ينكر، بل أحاديثه مشهورة ولم يقدح فيها، ووثق الأئمة كثيرًا ممن يشبه حال وكيع، وقد حسن حديثه الترمذي، وصححه ابن جرير في تاريخه (٤٠/١) وابن حبان في صحيحه، وقال الحاكم عن حديث بهذا الإسناد: (صحيح الإسناد) ووافقه الذهبي، وحسن سنده ابن حجر، وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: (هذه الأحاديث صحاح حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض، وهي عندنا حق لا شك فيها). وقد ذكر فيها هذا الحديث. الصفات للدارقطني (ح٥٧).

(١) قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة في كتاب العرش (ص٥٤) (ح٨): (حدثنا عبد الله بن مروان بن معاوية قال: سمعت الأصمعي يقول وذكر هذا الحديث

=

الدخان يركب رؤوس الجبال [(١)]، وقيل: السحاب الكثيف المطبق [(٢)].

=

فقال: العماء الممدود في كلام العرب السحاب الأبيض، والعمى المقصور ففي البصر وليس هو من معنى هذا).

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث (٨/٢): (قوله/ «فِي عَمَاءٍ»: في كلام العرب: السحاب الأبيض - ثم نقل قول الأصمعي والشواهد من كلام العرب إلى أن قال: - وإنما تأولنا هذا الحديث على كلام العرب المعقول عنهم، ولا ندري كيف كان ذلك العماء وما مبلغه، والله أعلم، وأما العمى في البصر فإنه مقصور وليس هو من معنى هذا الحديث في شيء). وقال الأزهري في تهذيب اللغة (٢٤٦/٣): (القول عندي ما قاله أبو عبيد أنه العماء، ممدود، وهو السحاب).

(١) قال الجوهري في الصحاح (٢٤٣٩/٦): (والعماء ممدود: السحاب. قال أبو زيد: هو شبه الدخان يركب رؤوس الجبال).

(٢) قال أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين: (العماء: السحاب الكثيف المطبق، فيما ذكر الخليل) انظر: مخطوط أصول أهل السنة لابن زمنين (ص٧) وانظر الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٥/٥٥).

وقال الأزهري: (قال الليث: العماية والعماءة: السحابة الكثيفة المطبقة).

وقال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة (١٣٥/٤): (العماء: السحاب الكثيف المطبق، والقطعة منه عماءة).

وقال ثعلب: (هو عمى مقصور، أي: في عمى عن خلقه). التمهيد لابن عبد البر (١٣٨/٧).

وقال الخطابي في إصلاح غلط المحدثين (ص٤٦) (ح٦١): (يرويه بعض المحدثين

=

فدلَّ الحديث على أن هذا العماء لم يكن معه شيء من المخلوقات وأنه مخلوق قبل العرش والماء، لقوله: «**ثُمَّ خَلَقَ عَرْشَهُ عَلَى الْمَاءِ**» فالله أعلم بما كان قبل هذا العماء من مخلوقات، وإنما ننتهي إلى ما علَّمنا سبحانه، قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ يعني: إلا بما بيّن عَزَّوَجَلَّ.

فما خلقه قبل ذلك شيئًا بعد شيء فهو بمنزلة ما سيخلقه بعد يوم القيامة، ودخول أهل الجنة وأهل النار منازلهم، وهذا مما لا سبيل للعباد إلى معرفته تفصيلًا، ولهذا قال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (قَامَ فِينَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقَامًا، فَأَخْبَرَنَا عَنْ بَدْءِ الخَلْقِ، حَتَّى دَخَلَ أَهْلُ الجَنَّةِ مَنَازِلَهُمْ، وَأَهْلُ النَّارِ مَنَازِلَهُمْ) رواه البخاري [(١)]. فقوله: (بَدْءِ الخَلْقِ)

=

في عمًى (مقصور) على وزن: عصًا وقفًا. يريد أنه كان في عمًى عن علم الخلق، وليس هذا شيئًا، وإنما هو في عماء (ممدود)، هكذا رواه أبو عبيد وغيره من العلماء. قال: والعماء: السحاب. قال غيره: الرقيق من السحاب).

قلت: ومن هذا يتبين بأن قول يزيد بن هارون الذي رواه الترمذي عقب الحديث وهو قوله: (العماء أي ليس معه شيء) إنما المراد ليس مع هذا العماء الذي فسره العلماء بالسحاب؛ شيء من المخلوقات لقوله: «**مَا تَحْتَهُ هَوَاءٌ، وَمَا فَوْقَهُ هَوَاءٌ**» وهذا نفي لوجود شيء من المخلوقات مع هذا العماء مخلوق.

(١) الفتح (٦/٢٨٦) (ح٣١٩٢).

مثل قوله في حديث عبد الله بن عمرو المتقدم: «**كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ**» فإن الخلائق هنا المراد بها الخلائق المعروفة المخلوقة بعد خلق العرش والماء، ولهذا كان التقدير للمخلوقات هو التقدير لخلق هذا العالم، كما في حديث القلم إذ أمره الله أن يكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة، ولم يؤمر بكتابة ما بعده، بل جاء في حديث مجاهد عن ابن عباس التصريح بأن القلم خُلق بعد العرش - كما تقدم في الروايات -، وقوله في حديث عمران: «**وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ**» يراد به أنه كتب كل ما أراد خلقه منذ خلق القلم إلى قيام الساعة، كما في الأحاديث المتقدمة، فإن لفظ: «**كُلَّ شَيْءٍ**» يعم في كل موضع بحسب ما سيقت له، كما في قوله: ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ وقوله: ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ وقوله: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾، وأمثال ذلك، وليس هذا بمعنى قوله: ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾، وقوله: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، وقوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾، وأمثال ذلك. فسبحان من خلق فسوى وقدر فهدى.

فائدة

وهي أن من عرف ذلك، عرف عِظَمَ التسبيح الذي أخبر به رسول الله ﷺ أمَّ المؤمنين جويرية رضي الله عنها، لما خرج من عندها بكرة حين صلى الصبح، ثم رجع بعد أن أضحى وهي جالسة في مصلَّاها، فَقَالَ: «مَا زِلْتِ عَلَى الْحَالِ الَّتِي فَارَقْتُكِ عَلَيْهَا؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَقَدْ قُلْتُ بَعْدَكِ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، لَوْ وُزِنَتْ بِمَا قُلْتِ مُنْذُ الْيَوْمِ لَوَزَنَتْهُنَّ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، عَدَدَ خَلْقِهِ وَرِضَا نَفْسِهِ وَزِنَةَ عَرْشِهِ وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ»[1].

---

(١) رواه الحميدي في مسنده (٢٣٢/١) (ح٤٩٦)، وأحمد في المسند (٢٥٨/١، ٣٥٣ (ح٢٣٣٤، ٣٣٠٨)، (٣٢٤/٦ - ٣٢٥، ٤٢٩ - ٤٣٠) (ح٢٦٨٠١، ٢٧٤٦١)، والبخاري في الأدب المفرد (١٠٢٩/٢) (ح٦٤٧)، ومسلم في صحيحه (٢٠٩٠/٤) (ح٢٧٢٦)، وأبو داود في سننه (١٧١/٢) (ح١٥٠٣)، وابن ماجه في سننه (١٢٥١/٢ - ١٢٥٢) (ح٣٨٠٨)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٤٣٧/٥ - ٤٣٨) (ح٣١٠٦ - ٣١٠٨)، والترمذي في جامعه (٥٥٦/٥) (ح٣٥٥٥) وقال: حسن صحيح، والنسائي في المجتبى (٨٦/٢٣ - ٨٧) (ح١٣٥١)، وفي الكبرى (٤٠٢/١) (ح١٢٧٥)، (٤٨/٦ - ٥٠) (ح٩٩٨٩ - ٩٩٩٣)، وأبو يعلى في مسنده (٤٩١/١٢) (ح٧٠٦٨)، وابن خزيمة في التوحيد (١٧/١) (ح٥)، وابن حبان في صحيحه (١١٠/٣، ١١٣ - ١١٤) (ح٨٢٨، ٨٣٢)، والطبراني في الكبير (٦١/٢٤ - ٦٣) (ح١٦٠ - ١٦٣)، وفي الدعاء (١٥٨٦/٣ - ١٥٨٧) (ح١٧٤١، ١٧٤٢)، وابن منده =

فإن ما يقوم بقلب الذاكر حين يقول: «**سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، عَدَدَ خَلْقِهِ**» من معرفته وتنزيهه وتعظيمه لله بهذا القدر المذكور من العدد، أعظم مما يقوم بقلب القائل: «**سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ**» وهذا يسمى الذكر المضاعف، وهو أعظم ثناء من الذكر المفرد المجرد، وهذا إنما يظهر في معرفة هذا الذكر وفهمه، فإن الذاكر لله بهذا الذكر يخبر أنَّ ما يستحقه الرب من التسبيح وهو تنزيه الله وتعظيمه والثناء عليه، هو تسبيح يبلغ هذا العدد العظيم، الذي لا يبلغه العادُّون، ولا يحصيه المحصون، ولو كان في العدد ما يزيد عليه لذكره، فإنه ليس لخالقية الله ابتداء، فالله يخلق في الأزل، والأزل ليس شيئًا محدودًا، وكذلك لا أحد يحصي الحاضر من خلقه، وتجدد المخلوقات لا ينتهي عددًا.

وأما قوله: «**رِضَا نَفْسِهِ**» فإن المراد: تسبيحًا هو في العظمة والجلال مساوٍ لرضا نفسه سبحانه، ولا ريب أن رضا نفسه الرب أمر لا نهاية له في العظمة والوصف، وفيه إثبات نفسه وإثبات رضاه

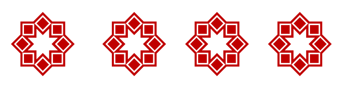
=

في التوحيد (٣/ ٢٧ - ٢٨، ١٣٧ - ١٣٩) (ح٣٧٨، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧)، وأبو إسماعيل الهروي في الأربعين في دلائل التوحيد (ص ٥٢ - ٥٣) (ح١٠)، والبغوي في شرح السنة (٥/٤٥) (ح١٢٧٦)، وابن أبي حاتم في علله (٢/٢٠٧) (ح٢١١١).

وأن رضاه ليس هو مجرد إرادته، فإنه قد قال: «**عَدَدَ خَلْقِهِ**» فالمخلوق هو ما أراده وشاءه سبحانه، فإنه ما شاء الله كان، وهذا يقتضي أن رضا نفسه أعظم من ذلك. وأما قوله: «**زِنَةَ عَرْشِهِ**» فهذا في معرض التعظيم لوزن العرش وأنه أعظم المخلوقات وزنًا وثقلًا، فالمراد: تسبيحًا هو في العظم والثقل وكبر المقدار مساوٍ لزنة العرش الذي هو أثقل المخلوقات على الإطلاق، فلم يحمله حملة العرش بقوتهم وبشدة أسرهم، ولكن بقوة الله وتأييده. وأما قوله: «**مِدَادَ كَلِمَاتِهِ**» فهذا يعمُّ الأقسام الثلاث ويشملها، فمداد كلماته سبحانه لا نهاية لعدده ولا لصفته وعظمته ولا لثقله وقدره [(١)].

ويستفاد من ذلك أنه جمع بين رضا نفسه ومداد كلماته، فأثبت كلامه ورضاه الذي يتضمن محبته ومشيئته، وهاتان الصفتان هما اللتان أنكرهما الجعد بن درهم أول الجهمية، لما زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا، ولم يكلم موسى تكليمًا، تعالى الله عما تقول الجهميَّة علوًا كبيرًا، فسُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، عَدَدَ خَلْقِهِ، وَرِضَا نَفْسِهِ، وَزِنَةَ عَرْشِهِ، وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ.

تمَّت الرِّسَالَةُ بِحَمدِ اللهِ وَفَضْلِهِ وَمَنِّهِ وكَرَمِهِ.



(١) من المنار المنيف لابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الرسالة الثالثة :

البَيَانُ وَالإِيضَاحُ
فِي حُكْمِ تَرْكِ الصَّلاةِ

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله الذي هدانا لعبادته، وجعل الصلاة علمًا لعباده أهل ولايته، فهي مفتاح ديوان العبد ورأس ماله، فلا بقاء لربح بلا رأس مال، شهد بكفر تاركها الكتاب والسنة واتفاق الصحابة، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله أفضل من صلى لربه وحقق عبادته، أما بعد:

فهذه الطبعة الثانية لكتاب «**البَيَانُ وَالإِيضَاحُ فِي حُكْمِ تَرْكِ الصَّلَاةِ**» أُقدمها لإخواني المسلمين بعد تنقيح وإضافات مهمة، أسأل الله أن ينفع بها كما نفع بسابقتها، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وكتبه:

منصور بن عبد العزيز السماري

في ٢٨/٦/١٤٢١هـ

مقدمة

الحمد لله الممتن على عباده المؤمنين بما افترض عليهم من الصلاة خضوعًا لجلاله، وخشوعًا لعظمته، وتواضعًا لكبريائه، فما جاء من عنده فريضةٌ أوَّل منها، فإن الصلاة لم تزل مفتاح شرائع دين الإسلام وعقده، لا تزول عنه أبدًا، لم يكن لله عَزَّوَجَلَّ دينٌ بغيرها قط، لم تزل مقرونة بالإيمان في دين الملائكة والأنبياء والخلق أجمعين، فهي أعم الشرائع فرضًا، بها يفتتح الله ذكر الشرائع، وبها يفتتح رسول الله ﷺ أعلام الإيمان أينما ذكرها.

وهي أشهر الفرائض منارًا للدين، ومعلمًا بين المسلمين والمشركين، فلن يستحق الداخل في دين الإسلام مشاركة أهله ومباينة ملة الكفر وأهله، إلا بإقامتها، شهرَ الله أمرها بالنداء إليها، للاجتماع على إقامتها، فإن تركها العامة انطمس منار الدين كله، فلا يبقى للدين رسمٌ ولا علمٌ يُعرف به، وهي عماد الدين الذي لا يقوم إلا به، فمتى تُرِكت سقط الدين، وهي أول ما أوجبه الله من العبادات، وأول ما يُحاسب عليه العبد من عمله، فإن قبلت وإلا حبط عمله.

وهي آخر ما وصّى به النبي ﷺ أمته وقت فراق الدنيا، وهي آخر ما يفقد من الدين، فإذا ذهبت ذهب الدين كله، سماها الله إيمانًا؛

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ يعني: صلاتكم إلى بيت المقدس. وقال ﷺ: «إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ شَطْرُ الْإِيمَانِ» يعني: شطر الصلاة، فسميت باسم الإيمان؛ لأن تركها ذهابٌ للإيمان كلِّه.

قد أوجبها الله تعالى على أنبيائه ورسله من قبل، فقال لموسى عليه السلام: ﴿فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ ۝١٣ إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ ۝١٤﴾ [طه]. وحكى عن إبراهيم عليه السلام لما ذهب بإسماعيل وأمه إلى مكة دعاءه، فقال: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّىٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[إبراهيم: ٣٧].

وذكر الله عَزَّوَجَلَّ الأنبياء فوصفهم ثم قال: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْرَٰٓءِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَٱجْتَبَيْنَآ ۚ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُ ٱلرَّحْمَـٰنِ خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَبُكِيًّا ۩ ۝٥٨﴾ [مريم]. فأخبر عن جميع الأنبياء أن مفزعهم إلى الصلاة يعبدون الله ويتقربون إليه بها، ثم قال: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلشَّهَوَٰتِ ۖ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا ۝٥٩﴾ [مريم].

وكان الأنبياء يصلون الصلوات الخمس في وقتها، كما صلاها جبريل بالنبي ﷺ في اليوم الأول في أول وقتها ثم في اليوم الثاني في آخر وقتها، ثم قال: يا محمد الوقت فيما بين هذين الوقتين، هذا

وقتك ووقت الأنبياء قبلك. [١].

فلا دين إلا بها، وقد دلت نصوص الشريعة من الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة من أصحاب رسول الله ﷺ على كفر تارك الصلاة وخروجه من الملة بتركها، وبيان ذلك في الفصول الآتية:

الفصل الأول: الأدلة من الكتاب والسنة.

الفصل الثاني: إجماع أصحاب رسول الله ﷺ.

الفصل الثالث: شبهاتٌ والرد عليها.

الفصل الرابع: الجواب عن أدلة المخالفين.

وقد اقتصرت في هذه الرسالة على ما أرى أنه أقوى الأدلة، وما تركته منها فهو إما ضعيف الدلالة أو الإسناد، أو يدخل في معنى ما ذكرته من الأدلة. ومن الله وحده أستمد العون والتوفيق.

وكتبه:
منصور بن عبد العزيز السماري
في ١٤١٩/٦/١٤هـ

(١) رواه عبد الرزاق في مصنفه (٥٣١/١)، وأحمد في مسنده (٣٣٣/١)، وأبو داود في سننه (٢٧٤/١)، والترمذي في سننه (٢٨٠/١-٢٧٨)، وابن خزيمة في صحيحه (١٦٨/١)، والحاكم في مستدركه (١٩٣/١)، من طريقين عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**أَمَّنِي جِبْرِيلُ** عليه السلام **عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ...**» وذكر الحديث بطوله.

قال الترمذي: حسن صحيح، وكذا صححه ابن خزيمة والحاكم والألباني، وهو كما قالوا.

الفصل الأول:

الأدلة من الكتاب والسنة

١- قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ۝٤٢ خَٰشِعَةً أَبْصَٰرُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا۟ يُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ وَهُمْ سَٰلِمُونَ ۝٤٣﴾ [القلم: ٤٢ – ٤٣].

وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعًا وذكر الحديث إلى أن قال: «**فتتبع كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ، وَتَبْقَى هَذِهِ الأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا**» إلى أن قال: «**فَيُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ فَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لله مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ إِلَّا أَذِنَ الله لَهُ بِالسُّجُودِ، وَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ اتِّقَاءً وَرِيَاءً إِلَّا جَعَلَ الله ظَهْرَهُ طَبَقَةً وَاحِدَةً ...**».

فهذه حال المنافقين الذين قد سجدوا في الدنيا رياءً، حيل بينهم وبين السجود، لأنهم لم يسجدوا في الدنيا من تلقاء أنفسهم، فكيف بمن دُعِيَ إلى السجود في الدنيا ولم يسجد؟! فلا شك أنه ليس من هذه الأمة ولا من منافقيها، فتعين أنه من الكفار الذين ظهر كفرهم، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱرْكَعُوا۟ لَا يَرْكَعُونَ ۝٤٨﴾ [المرسلات].

وقال سبحانه: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ ٱلْقُرْءَانُ لَا يَسْجُدُونَ ۩ ۝٢١﴾ [الانشقاق].

قد جعل الله الصلاة علامة ما بين ملة الكفر والإسلام، وبين أهل النفاق والإيمان في الدنيا والآخرة.

٢- ووصفَ الله المنافقين فقال: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلٗا ١٤٢﴾ [النساء]، وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِ، يَجْلِسُ يَرْقُبُ الشَّمْسَ حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيِ الشَّيْطَانِ، قَامَ فَنَقَرَهَا أَرْبَعًا، لَا يَذْكُرُ الله فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا**».

فهذه حال المنافق مع الصلاة!! فمن لا يرقب شمسًا ولا ينقر الصلاة نقرًا، ولا يقوم لها عمدًا: فهو الكافر جهرًا.

٣- وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه يعرف أمته يوم القيامة عند حوضه بأنهم يأتون غرًا محجلين من آثار الوضوء، فيسأل عن من يذاد عن الحوض منهم فيقول: «**أُمَّتِي أُمَّتِي**» فيُقال له: «**إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ ...**».

فتعين أن من ترك الصلاة وهو تاركٌ للوضوء بلا شك لا يعرفه النبي صلى الله عليه وسلم يوم القيامة ولا يسأل عنه، فهو الكافر المرتد يقينًا.

٤- وقال الله عَزَّوَجَلَّ موبخًا الكافر: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ٣١ وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ٣٢﴾ [القيامة]، فلما كان الإسلام: تصديقًا بالخبر وانقيادًا للأمر، كان ضده التكذيب والتولي، ففي الآية الكذب ضد التصديق، والتولي ترك الصلاة، وهذا هو الأشقى، قال تعالى: ﴿لَا يَصۡلَىٰهَآ إِلَّا ٱلۡأَشۡقَى ١٥ ٱلَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ١٦﴾ [الليل]، وقال عَزَّوَجَلَّ:

﴿وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلۡأَشۡقَى ۝١١ ٱلَّذِي يَصۡلَى ٱلنَّارَ ٱلۡكُبۡرَىٰ ۝١٢ ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحۡيَىٰ ۝١٣﴾ [الأعلى] ثم بين الله من أفلح وأنجح فقال: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۝١٤ وَذَكَرَ ٱسۡمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ۝١٥﴾ [الأعلى]، وهو الذي صدق شهادته بأن لا إلٰه إلا الله؛ بالصلاة، وهذا هو دين الله الذي أرسل به أنبياءه وأنزل به كتبه، فقال سبحانه عقب ذلك: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَفِي ٱلصُّحُفِ ٱلۡأُولَىٰ ۝١٨ صُحُفِ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ ۝١٩﴾، ولا ينفع تصديق بغير انقياد للأمر، فإبليس كافرٌ بنص القرآن، وإنما كفره باستكباره وامتناعه عن الانقياد للأمر وهو السجود تحية لآدم، لا لكونه كذّب خبرًا، وقال تعالى في الكفار: ﴿فَإِنَّهُمۡ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ أي: يعتقدون أنك صادق. ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ ۝٣٣﴾[الأنعام]، أي: لا ينقادون لدين الله مع معرفتهم أنه حق، وقال عَزَّوَجَلَّ في فرعون وقومه: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ ظُلۡمٗا وَعُلُوّٗا﴾[النمل: ١٤]. وقال تعالى في اليهود ومعرفتهم بالنبي ﷺ: ﴿يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡ﴾[البقرة: ١٤٦]، ومن هذا كفر أبي طالب، فإنه عرف حقيقة المعرفة أن محمدًا ﷺ صادقٌ، وأقرّ بذلك وصرّح به في شعره.

فهؤلاء الكفار لم يدخلوا بهذا التصديق والإقرار في الإسلام، لأنهم لم يلتزموا الانقياد لأمر الله الذي لا يقوم إلا بالصلاة. وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤۡمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُواْ بِهَا خَرُّواْ سُجَّدٗا وَسَبَّحُواْ

بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ۩ ﴿١٥﴾ [السجدة]، ولم يقل: إذا ذكروا بها أقرّوا بها فقط، فخص الله المؤمنين بها بأنهم أهل السجود.

وقال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾﴾ [الروم]، فبين سبحانه أن علامة أن يكون من المشركين ترك إقامة الصلاة.

ولقد شدد الله الوعيد في تركها ووكده على لسان نبيه ﷺ، فأخرج تاركها من الإيمان، فلم تُجعل فريضة من أعمال العباد علامةً بين الكفر والإيمان غير الصلاة.

٥- فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرْكَ الصَّلَاةِ**»(١).

٦- وعن بريدة بن الحصيب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ**»(٢).

فأخرج من الإيمان كل من عاهد على الإيمان من جميع العباد،

---

(١) رواه مسلم في صحيحه (٨٨/١)، واستوفى محمد بن نصر المروزي طرقه وألفاظه في «تعظيم قدر الصلاة» (٨٧٣-٨٧٧/٢) ح٨٨٦-٨٩٢.

(٢) رواه أحمد في مسنده (٣٤٦-٣٥٥/٥)، والترمذي في سننه (١٣-١٤/٥)، والنسائي في سننه (٥٤/١)، وابن ماجه في سننه (٣٤٢/١)، ومحمد بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (٨٧٧-٨٧٩/٢) ح٨٩٤ -٨٩٦، وابن حبان في صحيحه (الإحسان ١٠/٣)، والحاكم في المستدرك (٦-٧/١)، من طرق عن الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه بريدة به.

إذا ترك الصلاة فكان رسول الله ﷺ إذا غزا قومًا، لم يُغِرْ عليهم حتى يصبح، فإن سمع أذانًا أمسك، وإلا صبحهم(١).

وكذلك كان الصديق رضي الله عنه يفعل(٢)، فهي أشهر معالم التوحيد منارًا بين ملة الإسلام وملة الكفر.

٧- ففي الصحيحين من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: دعانا رسول الله ﷺ فبايعنا، فكان فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، قال: «**إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ**».

وفي صحيح مسلم من حديث أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «**سَتَكُونُ أُمَرَاءُ فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ عَرَفَ بَرِئَ، وَمَنْ أَنْكَرَ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ**» قَالُوا: أَفَلَا نُقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: «**لَا، مَا صَلَّوْا**».

وفيه أيضًا من حديث عوف بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ**

---

(١) رواه البخاري في صحيحه عن أنس رضي الله عنه.

(٢) رواه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٢/٩٢٣) ح٩٧٣، ٩٧٤، والأثر صحيح.

وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟ فَقَالَ: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ».

فهذه الأحاديث دليلٌ على أن ترك الصلاة الذي علق عليه النبي ﷺ قتالهم: كفرٌ بواحٌ عندنا من الله فيه برهان.

٨- وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «**رَأْسُ الأَمْرِ الإِسْلَامُ، وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ...**» الحديث [(١)]، فكما أن الخيمة إذا سقط عمودها سقطت، ولم ينتفع بالطنب ولا بالأوتاد، وإذا قام

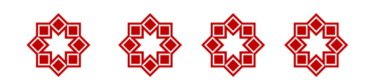
(١) رواه أحمد في مسنده (٥/٢٣١)، والترمذي في سننه (٥/١٢)، وابن ماجه في سننه (٢/١٣١٢)، ومحمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (١/٢١٩) ح١٩٦، من طريق معمر بن راشد عن عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن معاذ بن جبل به، وقال الترمذي: حسن صحيح.

ورواه هناد بن السري في الزهد (ح١٠٩٠) من طريق منصور بن المعتمر، ورواه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (ح ١٩٧)، والحاكم في المستدرك (٢/٤١٢-٤١٣) من طريق الأعمش، كلاهما عن حبيب بن أبي ثابت - زاد الأعمش (والحكم بن عتيبة) – عن ميمون بن أبي شبيب، عن معاذ بن جبل به مطولًا.

قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

وقال الألباني: الحديث صحيح بمجموع طرقه (الصحيحة/ ح١١٢٢). وهو كما قال.

عمودها انتفع بالطنب والأوتاد، وكذلك الصلاة من الإسلام، كما في الحديث الآخر أن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا يُسْأَلُ وَيُحَاسَبُ عَنْهُ الْعَبْدُ يُسْأَلُ عَنْ صَلَاتِهِ، فَإِنْ قُبِلَتْ مِنْهُ قُبِلَ مِنْهُ سَائِرُ عَمَلِهِ، وَإِنْ رُدَّتْ عَلَيْهِ رُدَّ عَلَيْهِ سَائِرُ عَمَلِهِ**»[1].



(١) وفي لفظٍ: «**أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الصَّلَاةُ، فَإِنْ صَلَحَتْ صَلَحَ لَهُ سَائِرُ عَمَلِهِ، وَإِنْ فَسَدَتْ فَسَدَ سَائِرُ عَمَلِهِ**». أطال في تخريجه الألباني في (الصحيحة/ ح**١٣٥٨**) وصححه.

الفصل الثاني:

إجماع أصحاب رسول الله ﷺ

ولقد جاء عن أصحاب رسول الله ﷺ رضي الله عنهم، إكفار تارك الصلاة، ولم يجئ عن أحدٍ منهم خلاف ذلك.

فعن المسور بن مخرمة وابن عباس رضي الله عنهما، أنهما دخلا على عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين طُعِن، فلما أسفر الفجر -وكان قد أُغمي عليه- فجعلوا ينادونه وينبهونه وهو لا ينتبه، فقال بعضهم: إن كان لا ينتبه فاذكروا له الصلاة، فقالوا: يا أمير المؤمنين الصلاة الصلاة، ففزع، وقال: (الصَّلَاةَ الصَّلَاةَ، وَلَا حَظَّ فِي الْإِسْلَامِ لِمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ) فصلى وجرحه يثعب دمًا [(١)].

وعن أبي المليح الهذلي قال: سمعت عمر رضي الله عنه على المنبر يقول: «**لَا إِسْلَامَ لِمَنْ لَمْ يُصَلِّ**» [(٢)].

فهذا قول عمر رضي الله عنه بمحضرٍ من أصحاب رسول الله ﷺ، وهم جميعٌ متوافرون، ولم ينكر ذلك أحد منهم.

---

(١) استوفى طرقه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٢/٨٩٦-٨٩٢) ح٩٢٣-٩٢٩، وهو صحيح مشهور.

(٢) رواه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٢/٨٩٧) ح٩٣٠-٩٣١، من طريقين عن عبد الملك بن عمير عن أبي المليح الهذلي به. والأثر صحيح.

وعن وهب بن منبه أنه سأل جابر بن عبد الله رضي الله عنه فقال: فِي الْمُصَلِّينَ مِنْ طَوَاغِيتَ؟ قَالَ: (لَا) وَسَأَلْتُهُ: هَلْ فِيهِمْ مِنْ مُشْرِكٍ؟ قَالَ: (لَا)، وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «**بَيْنَ الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ**» وَسَأَلْتُهُ: أَكَانُوا يَدْعُونَ الذُّنُوبَ شِرْكًا؟ قَالَ: (مَعَاذَ اللهِ وَلَمْ يَكُنْ يَدْعُونَ فِي الْمُصَلِّينَ مُشْرِكًا)(١).

وكذا قال أبو الزبير سمعت جابرًا رضي الله عنه وَسَأَلَهُ رَجُلٌ: أَكُنْتُمْ تَعُدُّونَ الذَّنْبَ فِيكُمْ شِرْكًا؟ قَالَ: (لَا)، قَالَ: وَسُئِلَ مَا بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ قَالَ: (تَرْكُ الصَّلَاةِ)(٢).

وقال مجاهد بن جبر: قلت لجابر بن عبد الله رضي الله عنه: مَا كَانَ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ عِنْدَكُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم؟ قَالَ: (الصَّلَاةُ)(٣).

وقيل لابن مسعود رضي الله عنه: إن الله يكثر ذكر الصلاة في القرآن: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَاتِهِمۡ دَآئِمُونَ ۝٢٣﴾[المعارج]، ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَاتِهِمۡ

---

(١) رواه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٢/٨٧٦-٨٧٥) ح٨٨٩، وسنده يماني صحيح.

(٢) رواه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٢/٩٠٤) ح٩٤٧، وسنده على شرط مسلم.

(٣) رواه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٢/٨٧٧) ح٨٩٣، وسنده صحيح.

يُحَافِظُونَ ﴿٣٤﴾ [المعارج]، فقال: (ذَلِكَ عَلَى مَوَاقِيتِهَا)، قَالُوا: مَا كُنَّا نَرَى يَا أبا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَّا عَلَى تَرْكِهَا، فَقَالَ: (تَرْكُهَا الْكُفْرُ)(١).

وقال أيضًا رضي الله عنه: (مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ فَلَا دِينَ لَهُ)(٢).

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: (لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا صَلَاةَ لَهُ)(٣).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ فَقَدْ كَفَرَ)(٤).

وعن عبد الله بن شقيق رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: (لَمْ يَكُنْ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرَوْنَ شَيْئًا مِنَ الْأَعْمَالِ تَرْكُهُ كُفْرٌ غَيْرَ الصَّلَاةِ)(٥).

وقال الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (بلغني أن أصحاب رسول الله

---

(١) رواه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (١٣٧/١-١٣٦) ح٦٢، (٩٠٠/٢-٨٩٩) ح٩٣٨، وسنده صحيح إلا أن فيه انقطاعًا، وصله ابن عبد البر في التمهيد (٢٣/٤)، واللالكائي في أصول الاعتقاد (٨٢٧/٢)، فصح الأثر به.

(٢) رواه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٨٩٩/٢-٨٩٨) ح٩٣٥-٩٣٧، والأثر صحيح.

(٣) رواه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٩٠٣/٢) ح٩٤٦، قال الألباني: صحيح. وهو كما قال.

(٤) رواه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٩٠٠/٢) ح٩٣٩، والأثر حسن.

(٥) رواه الترمذي في سننه (١٤/٥)، ومحمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٩٠٤/٢-٩٠٥) ح٩٤٨، وصححه الألباني.

ورواه الحاكم في المستدرك (٧/١) من طريق عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة به. وصححه، وقال الذهبي: إسناده صالح.

ﷺ كانوا يقولون: بين العبد وبين أن يشرك فيكفر، أن يدعَ الصلاة من غير عذر)[١].

فهذا الإجماع المنقول عن أصحاب رسول الله ﷺ في كفر تارك الصلاة، يبطل تأويل كل متأول.

وقد ورد عن التابعين ومن بعدهم تكفير تارك الصلاة:-

فعن معقل بن عبيد الله الجزري قال: قلت لنافع: رجلٌ أقرّ بما أنزل الله تعالى وبما بيّن نبي الله ﷺ، ثم قال: أترك الصلاة وأنا أعرف أنها حق من الله تعالى؟ قال: (ذاك كافر) ثم انتزع يده من يدي غضبانًا موليًا[٢].

وعن سعيد بن جبير رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: (مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّدًا فَقَدْ كَفَرَ)[٣].

وعن أيوب السختياني رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: (تَرْكُ الصَّلَاةِ كُفْرٌ لَا يُخْتَلَفُ فِيهِ)[٤].

---

(١) رواه الخلال في السنة (٤/١٤٢) ح١٣٧٢، وابن بطة في الإبانة (٢/٦٧٣) ح٨٧٧، وإسناده صحيح.

(٢) رواه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٢/٩٢٤) ح٩٧٧، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة (١/٣٨٢)، والأثر صحيح.

(٣) رواه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٢/٨٨٩) ح٩١٩، والأثر صحيح.

(٤) رواه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٢/٩٢٥) ح٩٧٨، والأثر صحيح.

وعن يَحْيَى بن مَعِين قال: قِيلَ لِعَبْدِ الله بن الْمُبَارَكِ: إِنَّ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: مَنْ لَمْ يَصُمْ وَلَمْ يُصَلِّ بَعْدَ أَنْ يُقِرَّ بِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ مُسْتَكْمِلُ الْإِيمَانِ؟ قَالَ عَبْدُ الله: (لَا نَقُولُ نَحْنُ كَمَا يَقُولُ هَؤُلَاءِ، مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّدًا مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ حَتَّى أَدْخَلَ وَقْتًا فِي وَقْتٍ فَهُوَ كَافِرٌ) (١)، يعني بقوله: «هؤلاء» أي: المرجئة.

وسئل أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَنْ مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّدًا؟ قَالَ: (لَا يُكَفَّرُ أَحَدٌ بِذَنْبٍ إِلَّا تَارِكُ الصَّلَاةِ عَمْدًا فَإِنْ تَرَكَ صَلَاةً إِلَى أَنْ يَدْخُلَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى يُسْتَتَابُ ثَلَاثًا) (٢).

وسئل صدقة بن الفضل عَنْ تَارِكِ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: (كَافِرٌ) (٣).

وقال علي بن المديني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وترك الصلاة كفر، ليس شيء من الأعمال تركه كفر إلا الصلاة، من تركها فهو كافر وقد حل قتله) (٤).

---

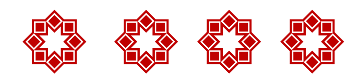
(١) رواه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٢/٩٢٧-٩٢٦) ح٩٨١، والأثر صحيح.

(٢) رواه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٢/٩٢٧) ح٩٨٢، والأثر صحيح. وانظر المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد (في العقيدة) جمع عبد الإله الأحمدي (٢/٤١-٣٦).

(٣) رواه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٢/٩٢٩) ح٩٨٩، والأثر صحيح.

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٥/٩٦٣) رقم ١٧٥٢، والأثر صحيح.

قال أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: (قَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ أَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ كَافِرٌ، وَكَذَلِكَ كَانَ رَأْيُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ لَدُنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا أَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ عَمْدًا مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ حَتَّى يَذْهَبَ وَقْتُهَا كَافِرٌ)[1].



(١) تعظيم قدر الصلاة (٢/٩٢٩) ح٩٩٠.

الفصل الثالث:

شبهات والرد عليها

الشبهة الأولى:

قول بعضهم: بأن النصوص الدالة على كفر من ترك الصلاة، تنزّل على من تركها وهو جاحدٌ لوجوبها!! وهذا باطل من وجوه:

الأول: أن فيه إلغاء الوصف الذي اعتبره النبي ﷺ وعلق به الحكم، فقد حكم بكفر التارك دون أن يذكر الجاحد.

الثاني: أنه اعتبر وصفًا لم يجعله النبي ﷺ مناطًا للحكم، فإن من جحد وجوب الصلوات الخمس كافر، وإن صلَّاها وأتى بكل شروطها وأركانها وواجباتها ومستحباتها.

الثالث: لو حُمل الترك على الجحود: لم يكن لتخصيص الصلاة في الأدلة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة ومن بعدهم معنى أو فائدة؛ فإن هذا الحكم عامٌ في الزكاة والصيام والحج وغيرها، فمن ترك منها واحدًا جحدًا لوجوبه كفر[1].

الشبهة الثانية:

قول بعضهم: بأن ترك الصلاة كفرٌ عمليٌ، والكفر العملي لا يخرج من الملة.

(١)) انظر رسالة الشيخ ابن عثيمين في الصلاة.

الجواب: أن الكفر العملي منه ما يخرج من الملة كالسجود لغير الله والذبح لغير الله، وهذا كفرٌ أكبر بالكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، وكذلك ترك الصلاة كفرٌ عمليٌ مخرج من الملة كما تقدم.

الشبهة الثالثة:

قول بعضهم: بأن المراد بالكفر في أحاديث تارك الصلاة، إنما هو كفرٌ دون الكفر المخرِج من الملة. وهذا باطل من وجوه:

الأول: أن النبي ﷺ جعل الصلاة حدًا فاصلًا بين الكفر والإيمان، وبين المؤمنين والكفار، فقال: «**بَيْنَ العَبْدِ وَبَيْنَ الشِّرْكِ والكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ**» وقال: «**الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ**».

والحد يميز المحدود ويخرجه عن غيره، فلا يدخل أحدهما في الآخر.

الثاني: أن كفر تارك الصلاة كفرًا يخرج من الملة: قد دلت عليه أدلة أخرى بألفاظٍ أخرى كما تقدم، فوجب حمل الكفر على ما دلت عليه لتتفق الأدلة.

الثالث: الإجماع المنقول عن أصحاب رسول الله ﷺ، في أنهم لا يعدون شيئًا من الأعمال تركه كفر غير الصلاة.

الرابع: أن الصلاة ليست كغيرها، فهي الركن الثاني من أركان

الإسلام وعمود الدين وشعار المسلمين فبها يعرفون، قال رسول الله ﷺ: **«مَنْ صَلَّى صَلاَتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَذَلِكَ المُسْلِمُ لَهُ مَا لِلْمُسْلِمِ، وَعَلَيْهِ مَا عَلَى المُسْلِمِ»**[١].

ويعبّر عن أهل الملة بها فيقال: **(اختلف أهل الصلاة)** أو **(اختلف أهل القبلة)** وقولهم: **(لا نكفر أحدًا من أهل القبلة)**.

فوصف تاركها بالكفر: يقتضي أنه الكفر المخرج من الإسلام[٢].

الشبهة الرابعة:

قول بعضهم: بأن تارك الصلاة متعمدًا لا يكون كافرًا حتى يموت على تركها، فيتبين حينئذ كفره.

والجواب أن يقال: إن كان كافرًا بتركها: فقد كفر حين يصدق عليه أنه ترك الصلاة، وهو أن يتركها من غير عذر؛ حتى يخرج جميع وقتها الذي وقته الله ورسوله وأجمع أهل العلم على ذهاب الوقت بخروجه.

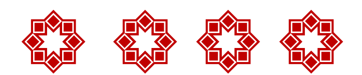
كمن ترك الظهر أو العصر حتى تغرب الشمس، أو ترك المغرب أو العشاء حتى يطلع الفجر، أو ترك الفجر حتى تطلع الشمس، من

(١) رواه البخاري في صحيحه عن أنس رضي الله عنه.

(٢) انظر بعض هذه الأوجه في رسالة الشيخ ابن عثيمين في الصلاة.

غير عذر شرعي في ذلك، فقد تحقق فيه معنى ترك الصلاة.

وإلا فإن الموت لا يحقق لأحدٍ كفرًا ولا إيمانًا إلا ما تقدم من فعله [١].



(١) انظر قول إسحاق بن راهويه في «تعظيم قدر الصلاة» لمحمد بن نصر (٢/٩٣٥)، وانظر للفائدة كتاب الصلاة لابن القيم (ص ٢٦-٢٧).

الفصل الرابع

الجواب عن أدلة المخالفين

أولًا: الجواب مجملًا: بأن الأدلة التي استدلوا بها لم يأت فيها: أن تارك الصلاة لا يكفر، أو أنه مؤمن، ومن تأملها وجدها لا تخرج عن ثلاثة أقسام، كلها لا تعارض الأدلة الدالة على أن تارك الصلاة كافر.

أما القسم الأول: فما لا يكون فيه دليلٌ أصلًا للمسألة، مثل استدلال بعضهم بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، فإن معنى قوله: ﴿ مَا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ أي: ما هو أقل من ذلك، وليس معناه: ما سوى ذلك، فإن من شهد أن لا إلٰه إلا الله، ووحد الله ولم يشرك به شيئًا، ولكن كذب بمحمدٍ ﷺ ولم يؤمن به، كافرٌ بالإجماع كفرًا لا يُغفر، وليس ذنبه من الشرك.

وكذلك ترك الصلاة من الكفر الذي لا يغفر، وقد سماه النبي ﷺ شركًا.

وأما القسم الثاني: ما كان عامًا مخصوصًا بالأدلة الدالة على كفر تارك الصلاة، فإن الخاص يقضي على العام، لأن الخاص محكم والعام مشتبه، فوجب ردُّ المتشابه إلى المحكم.

كحديث عتبان بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «... **فَإِنَّ اللهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ**»[(١)]، وحديث أنس عن النبي ﷺ أنه قال: «**مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ، إِلَّا حَرَّمَهُ اللهُ عَلَى النَّارِ**»[(٢)]. وما في معناها من الأدلة، وأكثر ما استدلوا به من هذا القسم.

ومما يوضح تخصيص هذه العمومات أن كل من جحد أمرًا من الأوامر، أو استحل محرّمًا، وهو يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله: كفر إجماعًا، فيبطل بذلك استدلالهم بتلك الأدلة استقلالًا.

وأما القسم الثالث: فما ورد مقيدًا بحال العذر فيها بترك الصلاة، إذْ لا يصح معها أن يسمَّى تاركًا للصلاة.

كحال من ذكر في حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**يَدْرُسُ الْإِسْلَامُ كَمَا يَدْرُسُ وَشْيُ الثَّوْبِ، حَتَّى لَا يُدْرَى مَا صِيَامٌ، وَلَا صَلَاةٌ، وَلَا نُسُكٌ، وَلَا صَدَقَةٌ، وَلَيُسْرَى عَلَى كِتَابِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فِي لَيْلَةٍ، فَلَا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ مِنْهُ آيَةٌ، وَتَبْقَى**

---

(١) متفق عليه.

(٢) متفق عليه.

طَوَائِفُ مِنَ النَّاسِ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْعَجُوزُ، يَقُولُونَ: أَدْرَكْنَا آبَاءَنَا عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ، لَا إِلَهَ إِلَّا الله، فَنَحْنُ نَقُولُهَا» فَقَيل لحذيفة: مَا تُغْنِي عَنْهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله، وَهُمْ لَا يَدْرُونَ مَا صَلَاةٌ، وَلَا صِيَامٌ، وَلَا نُسُكٌ، وَلَا صَدَقَةٌ؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ حُذَيْفَةُ، فردها ثَلَاثًا، كُلَّ ذَلِكَ يُعْرِضُ عَنْهُ حُذَيْفَةُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِم فِي الثَّالِثَةِ، فَقَالَ: (تُنْجِيهِمْ مِنَ النَّارِ) قالها ثَلَاثًا[1].

فهؤلاء أنجتهم كلمة التوحيد من النار، لأنهم لم يعلموا شرائع الإسلام ولا يدرون عنها شيئًا، وإنما يكون الترك لشيءٍ قد بلغهم الأمر بفعله، فما قام به أولئك هو غاية ما يقدرون عليه، فحالهم كحال من ماتوا قبل فرض الشرائع كمن مات في أول الإسلام.

أو كحال من مات قبل أن يتمكن من فعل الشرائع كمن مات عقيب شهادته.

أو كحال من مات قبل العلم بها كمن أسلم في دار الكفر فمات قبل أن تبلغه شرائع الإسلام[2].

ثانيًا: الجواب مفصلًا: وأذكر فيه صحيح الأحاديث التي احتجوا

---

(١) رواه ابن ماجه في سننه ح(**٤٠٤٩**)، والحاكم في المستدرك (**٤/٤٧٣**) وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي والألباني وهو كما قالوا.

(٢) انظر رسالة الشيخ ابن عثيمين في الصلاة.

بها، وعليها يقاس ما جاء في معناها مما لم يذكر:

١- فاحتج بعضهم بحديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**ثَلَاثٌ أَحْلِفُ عَلَيْهِنَّ، لَا يَجْعَلُ اللهُ** عَزَّ وَجَلَّ **مَنْ لَهُ سَهْمٌ فِي الْإِسْلَامِ كَمَنْ لَا سَهْمَ لَهُ، وَأَسْهُمُ الْإِسْلَامِ ثَلَاثَةٌ: الصَّلَاةُ، وَالصَّوْمُ، وَالزَّكَاةُ...**» الحديث.[1].

ووجه الدلالة منه عندهم: أنه جعل الصلاة سهمًا من ثلاثة أسهم، ثم بيّن أن من أدّى واحدًا من هذه الأسهم الثلاثة كان له سهمٌ في الإسلام، فمن أدّى الزكاة فقط وترك الصلاة والصوم، كان له سهمٌ في الإسلام أي: نصيب فيه، فلو كان ترك الصلاة مخرجًا من الملة لما كان له نصيب فيه.

والجواب أن يقال: إذا لم يأت العبد بهذه الأسهم الثلاثة، فتركها جميعًا، فهل له نصيب في الإسلام؟

فإن قُلتَ: نعم، له نصيب في الإسلام، فقد أبطلت بذلك دلالة الحديث التي ذكرت بزعمك، فجعلت من له سهمٌ كمن لا سهم له**!!**

وإن قُلتَ: لا نصيب له؛ وصدقت فكفرته بترك العمل، وحينئذٍ فقد كفّرته بترك الصلاة مع ترك الزكاة والصيام، وقد اتفقنا على أن

---

(١) رواه أحمد في مسنده **(١٤٥/٦)**، والحاكم في المستدرك **(١٩/١)** وفي **(٣٨٤/٤)** وصححه الألباني في (الصحيحة/ **١٣٨٧**)، وهو كما قال.

النصوص دلت على أن ترك الزكاة والصوم ليس كفرًا مخرجًا من الملة، فيبقى السبب في كفره ترك الصلاة، لأن تركها تركٌ لما سواها كما دلت عليه نصوص كفر تارك الصلاة، فهذا الدليل حجة لمن كفر بترك الصلاة!!

٢- واحتج بعضهم بحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إِنَّ لِلْإِسْلَامِ صُوًى وَمَنَارًا كَمَنَارِ الطَّرِيقِ، مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَعْبُدَ اللهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتَسْلِيمُكَ عَلَى بني آدَمَ إِذَا لَقِيتَهُمْ، فَإِنْ رَدُّوا عَلَيْكَ رَدَّتْ عَلَيْكَ وَعَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ، وَإِنْ لَمْ يَرُدُّوا عَلَيْكَ رَدَّتْ عَلَيْكَ الْمَلَائِكَةُ، وَلَعَنَتْهُمْ أَوْ سَكَتَتْ عَنْهُمْ، وَتَسْلِيمُكَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِكَ إِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهِمْ، فَمَنِ انْتَقَصَ مِنْهُنَّ شَيْئًا فَهُوَ سَهْمٌ مِنَ الْإِسْلَامِ تَرَكَهُ، وَمَنْ تَرَكَهُنَّ فَقَدْ نَبَذَ الْإِسْلَامَ وَرَاءَ ظَهْرِهِ**»(١).

والجواب أن يقال: إذا لم يأت العبد بالسهم الأول منها، فهل هو سهم من الإسلام تركه، أم أنه نبذ الإسلام وراء ظهره؟

---

(١) رواه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٤١١/١) ح٤٠٥، والحاكم في المستدرك (٢١/١)، وأبو نعيم في الحلية (٢١٨/٥-٢١٧)، وصححه الحاكم، والألباني في (الصحيحة/ ٣٣٣)، وهو كما قال.

فجوابك ولا شك: أنه نبذ الإسلام وراء ظهره، لأن النصوص الأخرى قد دلت على ذلك.

وكذلك يقال: بأن من ترك الصلاة نبذ الإسلام وراء ظهره، لأن النصوص الأخرى دلت على ذلك كما تقدم.

فهذا الحديث عامٌ قد خصصته الأدلة الأخرى الدالة على كفر من ترك السهم الأول أو الثاني منها، وأن ترك واحدٍ منهما تركٌ لما سواه.

٣- واحتجوا بحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: أشهد أني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «**خَمْسُ صَلَوَاتٍ افْتَرَضَهُنَّ اللهُ عَلَى عِبَادِهِ مَنْ أَحْسَنَ وُضُوءَهُنَّ وَصَلَّاهُنَّ لِوَقْتِهِنَّ، فَأَتَمَّ رُكُوعَهُنَّ وَسُجُودَهُنَّ وَخُشُوعَهُنَّ كَانَ لَهُ عِنْدَ اللهِ عَهْدٌ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللهِ عَهْدٌ إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ**»(١).

وجه الدلالة منه: أن من لم يحسن الوضوء ولم يصلِّ الصلاة لوقتها، ولم يتم الركوع والسجود والخشوع، هو في حكم التارك

---

(١) رواه مالك في موطئه (١/١٢٣)، وأحمد في مسنده (**٥/٣١٥،٣١٧،٣١٩،٣٢٢**) وأبو داود في سنده (**٢/١٣٠/١٣١**) ح١٤٢٠، والنسائي في سننه (**١/٥٤**) ح٤٦٢، وابن ماجه في سننه (**١/٤٤٨**)، ومحمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (**٢/٩٥١-٩٥٦، ٩٦٨-٩٧١**) ح١٠٢٩-١٠٣٤، ١٠٥١-١٠٥٤، وقد استوفى ابن نصر طرقه، والحديث صححه الألباني وهو كما قال.

للصلاة، وقد أطمعه الله في دخول الجنة، إذ جعله تحت مشيئته إما أن يعذبه وإما أن يغفر له، ولو كان كافرًا لم يطمعه في دخول الجنة.

والجواب أن يقال: قد فرق النبي ﷺ بين التارك للصلاة وبين من انتقص من حقوقها شيئًا، فوجب التفريق بينهما في الحكم، قال في التارك للصلاة: «**بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ تَرْكُ الصَّلَاةِ**».

وقال في المنتقص من حقوقها، في رواية أخرى مفسرة من روايات حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه: «**... وَمَنْ أَتَى بِهِنَّ قَدِ انْتَقَصَ مِنْهُنَّ شَيْئًا، اسْتِخْفَافًا بِحَقِّهِنَّ، لَمْ يَكُنْ لَهُ عِنْدَ اللهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ**»[(١)]. فقد صرحت هذه الرواية أنه جاء بالصلوات الخمس، ولكن انتقص من حقوقها استخفافًا بها، كحال من لم يحسن الوضوء فلم يخلل الأصابع ويترك العقب، وقد قال النبي ﷺ: «**ويلٌ للأعقاب من النار**»[(٢)]، وكحال من لم يخشع في الصلاة ولم يتم الركوع والسجود، كما في الصحيحين في حديث المسيء صلاته، وفيه الأمر بالطمأنينة، وكحال من لم يصلها إلا بعد الوقت المشروع لها، فيصلّيها في وقت أهل الأعذار من غير عذر، فقد ذكر رسول

---

(١) رواه ابن ماجه (٤٤٨/١)، ومحمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٩٧١/٢-٩٦٨ ح١٠٥١-١٠٥٤)، والحديث صحيح كما تقدم.

(٢) متفق عليه من حديث عبد الله بن عمرو وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم.

الله ﷺ الأمراء بعده الذين يفعلون ما ينكر، فقالوا: يا رسول الله، أفلا نقاتلهم؟ قال: «**لَا، مَا صَلَّوْا**»، وقال أيضًا: «**سَيَكُونُ أُمَرَاءُ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا، فَصَلُّوا الصَّلَاةَ لِوَقْتِهَا، وَاجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ نَافِلَةً**»[(١)]، فنهى عن قتالهم إذا صلوا، وبيَّن أنهم سيؤخرون الصلاة عن وقتها المشروع إلى وقت المعذور من غير عذر، ولم يأمر بقتالهم في تلك الحال، فدل ذلك على أن ترك المحافظة عليها في وقتها ليس كتركها كليّةً.

فإذا عرف الفرق بين الأمرين، فإن النبي ﷺ إنما أطمع في دخول الجنة من لم يحافظ على بعض ما ذكر، لا من ترك الصلاة ولم يجئ بشيء منها.

٤- واحتج بعضهم: بما رواه نَصْرُ بن عَاصِمٍ اللَّيْثِيُّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْهُمْ، أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَسْلَمَ عَلَى أَنْ يُصَلِّيَ صَلَاتَيْنِ فَقَبِلَ مِنْهُ[(٢)].

قالوا: هذا يدلُّ على أن من ترك بعض الصلوات كان غير خارج من الملة.

والجواب: أن هذا الحديث إما أنه منسوخ لما ثبت في الصحيحين من حديث معاذ وإرسال النبي ﷺ له وأنه يقدم قومًا أهل كتاب...

(١) رواه مسلم في صحيحه (١/٤٤٩-٤٤٨) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٢) رواه أحمد في مسنده (٥/٣٦٣)، وسنده صحيح.

الحديث.

وإما أن يكون حادثة عين لا عموم لها، فإن هذا الرجل قد استثناه الشارع فقد قبل منه النبي ﷺ، فإذا وفى بعهده فصلى في اليوم صلاتين يحافظ على طهورها وركوعها وسجودها وخشوعها ووقتها: فإن له عهدًا عند الله أن يدخله الجنة، فإن الخمس صلوات في حقه صلاتان لقبول النبي ﷺ منه، فلا يسمى تاركًا للصلاة إلا إذا ترك صلاةً من الصلاتين التي فرضت عليه.

ويوضح ذلك: ما تقدم من أن النبي ﷺ كان إذا غزا قومًا؛ لم يغر عليهم حتى يصبح فإن سمع أذانًا أمسك وإلا صبحهم، فلم ينتظر النبي ﷺ أربع صلوات حتى يقطع بأنهم لا يصلون في اليوم صلاتين، فعلم بفعله ﷺ؛ المحكم في النصوص من المتشابه، وأن حديث عاصم حادثة عين لا عموم لها.

وعن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما قال: (إِنِّي لَأَعْلَمُ أَهْلَ دِينَيْنِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي النَّارِ: قَوْمٌ يَقُولُونَ: إِنْ كَانَ أَوَّلُنَا ضُلَّالًا مَا بَالُ خَمْسِ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، إِنَّمَا هُوَ صَلَاتَانِ الْعَصْرُ وَالْفَجْرُ، وَقَوْمٌ يَقُولُونَ: إِنَّمَا الْإِيمَانُ كَلَامٌ وَإِنْ زَنَى وَإِنْ قَتَلَ) [١].

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٦٩/٦)، والحاكم (٤١٩/٤) وصححه، وهو كما قال.

٥- واحتج بعضهم بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر فيه: «... حَتَّى إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ بِأَشَدَّ مُنَاشَدَةً لله فِي اسْتِقْصَاءِ الْحَقِّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لله يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ فِي النَّارِ، يَقُولُونَ: رَبَّنَا كَانُوا يَصُومُونَ مَعَنَا وَيُصَلُّونَ وَيَحُجُّونَ، فَيُقَالُ لَهُمْ: أَخْرِجُوا مَنْ عَرَفْتُمْ، فَتُحَرَّمُ صُوَرُهُمْ عَلَى النَّارِ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا قَدِ أَخَذَتِ النَّارُ إِلَى نِصْفِ سَاقَيْهِ، وَإِلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا مَا بَقِيَ فِيهَا أَحَدٌ مِمَّنْ أَمَرْتَنَا بِهِ، فَيَقُولُ: ارْجِعُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا مِمَّنْ أَمَرْتَنَا، ثُمَّ يَقُولُ: ارْجِعُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ نِصْفِ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا مِمَّنْ أَمَرْتَنَا أَحَدًا، ثُمَّ يَقُولُ: ارْجِعُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا خَيْرًا. فَيَقُولُ الله عز وجل: شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ قَدْ عَادُوا حُمَمًا، فَيُلْقِيهِمْ فِي نَهَرٍ فِي أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ يُقَالُ لَهُ: نَهَرُ الْحَيَاةِ، فَيَخْرُجُونَ كَمَا تَخْرُجُ الْحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ» إلى أن قال: «هَؤُلَاءِ عُتَقَاءُ الله الَّذِينَ أَدْخَلَهُمُ الله الْجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ، وَلَا

خَيْرٍ قَدَّمُوهُ...» الحديث. [(١)].

ووجه الدلالة منه: أن المؤمنين شفعهم الله في إخوانهم المصلين والصائمين وغيرهم في المرة الأولى، فأخرجوهم من النار بالعلامة، فلما شُفّعوا في المرات الأخرى، وأخرجوا بشرًا كثيرًا لم يكن فيهم مصلون، وإنما فيهم من الخير كلٌّ حسب إيمانه.

والجواب أن يقال: ليس في الحديث أن الذي شُفّعوا فيهم في المرات الأخرى لا يصلون، ولا أنهم أخرجوا جميع من حُرمت صورهم على النار، فإن العلامة في الأولين هي: (معرفة المؤمنين لهم في الدنيا بالصلاة والصيام والحج، مع تحريم صورهم على النار، فيخرجون من أخذ النار إلى ساقيه وإلى ركبتيه) فلم يجاوزوا ذلك في المرة الأولى، وأما في المرات الأخرى فإنهم ممن لم يعرفوهم في الدنيا بكل ما ذكر من الصلاة والصيام والحج، أو ممن لم تبلغهم الشريعة فلم يبلغهم أمر الصلاة، كحال من ذكر في حديث «اندراس الإسلام» السابق، فمسّتهم النار ببعض ما علموا ولم يعملوا به، فحدَّ الله للمؤمنين فيهم حدًا بما في قلوبهم من الإيمان، ليميزوهم به من غيرهم، أو أنهم ممن أكلتهم النار أكثر مما ذكر في الأولين، فلم يبق إلا أثر السجود، كما في الرواية الأخرى المتفق عليها من حديث

---

(١) متفق عليه.

أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما قال: «... حَتَّى إِذَا فَرَغَ اللهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ بِرَحْمَتِهِ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مِنْ كَانَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا مِمَّنْ أَرَادَ اللهُ تَعَالَى أَنْ يَرْحَمَهُ مِمَّنْ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَيَعْرِفُونَهُمْ فِي النَّارِ، يَعْرِفُونَهُمْ بِأَثَرِ السُّجُودِ، تَأْكُلُ النَّارُ مِنَ ابن آدَمَ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ، فَيُخْرَجُونَ مِنَ النَّارِ وَقَدِ امْتَحَشُوا، فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ مِنْهُ كَمَا تَنْبُتُ الْحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ، ثُمَّ يَفْرُغُ اللهُ تَعَالَى مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَيَبْقَى رَجُلٌ مُقْبِلٌ بِوَجْهِهِ عَلَى النَّارِ وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا الْجَنَّةَ...» الحديث. فالذين يخرجهم الله من النار من أهل التوحيد إنما تعرفهم الملائكة بأثر السجود حتى آخر رجل يدخل الجنة. فوجب ردُّ ما اشتبه من الأدلة إلى ما أُحكم، فيُردُّ ما كان فيه احتمال المفهوم إلى صريح المنطوق.

وأما الاستدلال بقوله: «لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطّ» من حديث أبي سعيد المتقدم، فهو أيضًا من المشتبه، والجواب عنه من وجهين يتبين بهما اشتباهه:

الوجه الأول: أن يقال: المراد بالخير المنفي المؤكد نفيه بقوله «قَطّ» أي: لا إيمان عندهم البتة، فهم من الكفار!!

فإن قالوا: إنما المراد بالخير المنفي ما زاد على أصل الإقرار بالشهادتين، كما تدلُّ عليه بقية الأحاديث.

قلنا: كذلك دلت أحاديث أخرى على أن المراد بالخير المنفي ما زاد على فعل الصلاة أيضًا، كما في حديث: «**آخِرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا الْجَنَّةَ**» وأحاديث كفر تارك الصلاة.

الوجه الثاني: أن قوله: «**لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطّ**» قد ورد هذا اللفظ في أحاديث أخرى يتبين منها المراد به ويتضح معناه، فمنها:

حديث الرجل الذي قتل تسعًا وتسعين نفسًا، ثم كمل المئة بذاك العابد، وأخبره العالم بأن له توبة، فمات قبل أن يصل إلى بلد الصالحين، فاختصمت فيه ملائكة العذاب وملائكة الرحمة، فقالت ملائكة العذاب: «**إِنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ**» وقالت ملائكة الرحمة: «**جَاءَ تَائِبًا مُقْبِلًا بِقَلْبِهِ إِلَى اللهِ...**»[(١)]، والملائكة جميعهم صادقون في وصفهم للرجل، فهم لا يكذبون ولا يعصون، فعُلم من الحديث وما ورد فيه أن ملائكة العذاب أرادوا بهذا اللفظ: أن الرجل قد أسرف على نفسه في معصية الله حتى لا يذكر له مع هذا الإسراف خيرٌ قط، فهو مغمورٌ في بحور سيئاته، ولم يذكر له من الذنوب إلا القتل وأنه أسرف فيه حتى قتل مئة نفسٍ، ولم يذكر في ذنبه أنه ترك الصلاة أو ترك فرائض الدين. كما في الحديث الآخر: «**أن رجلًا أسرف على نفسه**» وفي رواية: «**لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ**» قال

---

(١) متفق عليه.

لأهله: إذا أنا متُّ فأحرقوني... الحديث [(١)].

فقوله في الرواية الأولى: «**أن رجلًا أسرف على نفسه**» هو تفسيرٌ لقوله في الرواية الأخرى: «**لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ**»، فظهر بذلك معنى قوله: «**لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ**» أي: أنهم أسرفوا على أنفسهم في المعاصي حتى اندثر ما لهم من خير مع هذا الإسراف، فإن العامة تقول في حق ذاك الرجل الذي لا تردعه صلاته عن أي معصية كانت، حتى اشتهر بذلك السوء وعُرف به: «فلان ليس فيه خيرٌ أبدًا».

ولو سئلوا عنه: أكان تاركًا للصلاة؟ لقالوا: لا. ولكنه كمن لم يصلّ إذ لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر والبغي.

وبهذا يزول الاشتباه ويرتفع الإشكال في هذا الحديث.

٦- وكذلك القول في حديث البطاقة المشهور [(٢)]، فإن ذنوب صاحبها مهما تعددت وتنوعت، فإنها قطعًا لا تشتمل على الشرك

---

(١) متفق عليه، وجاء في رواية عند أحمد **(٣٩٨/١)**، **(٣٠٤/٢)** من حديث أبي هريرة مرفوعًا، ومن حديث ابن مسعود موقوفًا، أن الرجل «**لم يعمل خيرًا قط غير التوحيد**» وهذه الزيادة قد أعرض عنها البخاري ومسلم في صحيحيهما، وعلى فرض ثبوتها فالتوحيد المستثنى هو عدم الشرك، وقد بينت النصوص أن ترك الصلاة شرك ينافي التوحيد، كما تقدم.

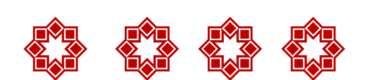
(٢) رواه أحمد والترمذي وابن حبان والحاكم وصححه وقال الترمذي: (حسن غريب).

الأكبر ولا على شيء من نواقض التوحيد، التي منها ترك الصلاة، كما تقدم من الأدلة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

فهذا الحديث هو من مثل حديث أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله، ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ**» قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «**وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ**»... الحديث.

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (هَذَا عِنْدَ المَوْتِ، أَوْ قَبْلَهُ إِذَا تَابَ وَنَدِمَ، وَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله، غُفِرَ لَهُ) [١].

وقد تقدم الجواب عن هذه الأدلة وهي: ما كان عامًا مخصوصًا بالأدلة الدالة على كفر تارك الصلاة [٢]، والله الموفق.



---

(١) رواه البخاري في صحيحه كتاب اللباس باب الثياب البيض ح٥٨٢٧.

(٢) تقدم ص ١١٢.

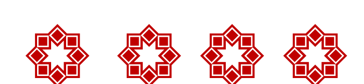
الخاتمة

فالصلاة هي عظم الدين وأساس العبادة، ففرضها لا يسقط عن العبد بحال دون حال ما دام عقله معه، بخلاف سائر الفروض، فرضها الله على الحر والعبد، والذكر والأنثى، والمقيم والمسافر، والصحيح والمريض، والغني والفقير، والشاب والشيخ الكبير، والآمن والخائف، وفي السلم والحرب.

وهي أكثر الفروض ذكرًا في القرآن والسنة، أفردها الله من بين سائر الفرائض فقال: ﴿ فَٱسْجُدُواْ لِلَّهِ وَٱعْبُدُواْ ۩ ﴿٦٢﴾ ﴾[النجم]، فهي أولى الشرائع بتحقيق الإيمان بيانًا بين ملة الإيمان وملة الكفر، قال تعالى: ﴿ وَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٩٨﴾ وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴿٩٩﴾ ﴾[الحجر].

وسبحانك اللَّهُمَّ وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تَمَّت الرِّسَالَةُ بِحَمدِ اللهِ وَفَضْلِهِ وَمَنِّهِ وكَرَمِهِ.



الرسالة الرابعة :

الإسْلامُ وَالإِيمَانُ
وَمَنْزِلَةُ العَمَلِ مِنَ الدِّينِ

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

إنه لا بيان لمعاني القرآن أتمَّ من بيان النبي ﷺ، ولا تفسير أوضح من تفسيره، فالرسول ﷺ؛ أعلم الخلق بها، وأرغبهم في تعريف الخلق بها، وأقدرهم على بيانها، فهو فوق كل أحد في (العلم، والإرادة، والقدرة)، وهذه الثلاثة بها يتم المقصود، وغير الرسول ﷺ لا يقاربه في شيءٍ من ذلك، فالواجب على كل مسلم – عند التنازع في معاني القرآن – الرد إلى سنة رسول الله ﷺ.

ولقد كثر كلام الناس في حقيقة الإيمان والإسلام، وكثر نزاعهم واضطرابهم، من حين خرجت الخوارج المارقة المكفرة.

والخطأ في اسم الإيمان ليس كالخطأ في غيره من الأسماء، فأحكام

الدنيا والآخرة متعلقة باسم الإيمان والإسلام والكفر والنفاق، كالوعد والوعيد في الدار الآخرة، والموالاة والمعاداة، والقتل والعصمة وغير ذلك في الدار الدنيا.

ولذلك ينبغي أن يعلم أن الألفاظ الواردة في القرآن والحديث، إذا عُرف تفسيرها وما أريد بها من جهة النبي ﷺ، لم يُحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم، ولهذا قال الفقهاء: الأسماء ثلاثة أنواع: نوع يعرف حده بالشرع، كالصلاة والزكاة، ونوع يعرف حده باللغة، كالشمس، والقمر، ونوع يعرف حده بالعرف، كلفظ (المعروف) في قوله: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩].

فاسم الصلاة والزكاة والصيام والحج، وكذلك اسم الخمر والسرقة والزنا والربا والغيبة وغيرها، قد بين الرسول ﷺ ما يراد بها في كلام الله ورسوله، فمن بيان النبي ﷺ يعرف معناها، ولو أراد أحد أن يفسرها بغير ما بينه النبي ﷺ لم يقبل منه.

واسم الإيمان والإسلام وكذلك النفاق والكفر، هي أعظم من هذا كله، فالنبي ﷺ قد بين المراد بهذه الألفاظ بيانًا لا يحتاج معه إلى الاستدلال على ذلك باشتقاق وشواهد استعمال العرب ونحو ذلك، فبيان الله ورسوله لهذه الأسماء شاف كاف.

بل معاني هذه الأسماء معلومة من حيث الجملة عند الخاصة

والعامة، ظاهرة في الكتاب والسنة وكلام سلف الأمة، وبخاصة اسم الإيمان؛ فقد عُلم معناه وأركانه وموجباته وشعبه، وخُلُقُه وطعمه وحلاوته وشطره وصريحه وحقيقته، فماذا بقي؟!.

وأهل البدع إنما دخل عليهم الداخل، لأنهم أعرضوا عن هذه الطريق، وصاروا يبنون دين الإسلام على مقدمات يظنون صحتها، إما في دلالة الألفاظ، وإما في المعاني المعقولة، ولا يتأملون بيان الله ورسوله، وكل مقدمات تخالف بيان الله ورسوله فإنها تكون ضلالًا.

وكتبه:

منصور بن عبد العزيز السماري

الفصل الأول:

معنى الإسلام

إن من بيان الله ورسوله لمعنى الإسلام، ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ﴾[آل عمران: ١٩]، ويقول سبحانه: ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ﴾[آل عمران: ٨٥]، ويقول عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾ [المائدة: ٣]، فالإسلام؛ دينٌ وملة، ناسخٌ لجميع الأديان الأخرى، أكمله الله، فلا يُزاد فيه.

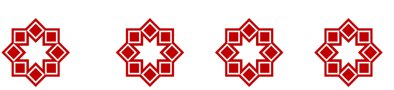
أركانه خمسة كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وعند مسلم من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أن جبريل عليه السلام سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإسلام فقال: «**الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**».

وفي الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا: «**بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ، شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَحَجِّ الْبَيْتِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ**».

إذًا فالإسلام دين، والدين مصدر دان يدين دينًا: إذا خضع وذل، وهو في بيان الله ورسوله، خضوع وذل لله بأقوال وأفعال مخصوصة،

وهي المباني الخمس، الشهادتان والصلاة والزكاة والصوم والحج، فمن جاء بها فقد أظهر الاستسلام لله وحده؛ فالعبد يدخل حينها في الإسلام؛ قال تعالى: ﴿ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]، فتحصل له بذلك العصمة في الدنيا لدمه وماله وعرضه، ونكل سريرته إلى الله، وليس كل مسلم مؤمن، يعني: الإيمان الذي ينجو به في الآخرة، فربما كان منافقًا.

فالإسلام ضده الكفر الظاهر من الأقوال أو الأفعال أو التروك.



الفصل الثاني:

معنى الإيمان

أما الإيمان فيقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾ [الحجرات: ١٤] ففي هذه الآية ينفي الله عن هؤلاء الأعراب الإيمان ويثبت لهم الإسلام؛ فحرف «لما» يُنفى به ما قرب وجوده وانتُظر ولم يوجد بعد، فلما قالوا: «آمنا» قيل: لم تؤمنوا بعد؛ بل الإيمان مرجو منتظر منكم أن يدخل في قلوبكم؛ بعد دخولكم في الإسلام، ولهذا فسر النبي ﷺ الإيمان: بإقرار القلب وخضوعه، فقال في حديث: جبريل: «**الْإِيمَانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»، وهذا الإيمان الذي في القلب، من أركان الإيمان الستة لا يصح إلا إذا أتى بالإسلام الظاهر، ولذلك إذا أفرد الإيمان بالتعريف في النصوص الشرعية شمل الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة، فكل ما يحبه الله ورسوله يدخل في اسم الإيمان إذا أُطلق في الكتاب والسنة؛ كما فسره النبي ﷺ في حديث شعب الإيمان، فقال: «**الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ**» [متفق عليه]، وكما بينه الله في كتابه حين وصف المؤمنين الذين أخرج

هؤلاء الأعراب منهم، فقال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾[الحجرات]، وكما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ﴾[الأنفال].

وبهذا الإيمان تحصل للعبد النجاة من عذاب الله في الآخرة، وفيه يتفاوت أهل الإيمان؛ تكليفًا وعملًا، فهو يزيد وينقص، فكل مؤمن فهو مسلم قطعًا، والإيمان ضده الكفر الظاهر من الأقوال أو الأفعال أو التروك، وكذلك ضده النفاق الباطن.

ويوضح ذلك أنه لابد في الإيمان من أصلين:

الأول: التصديق بالحق، وهذا أصل القول.

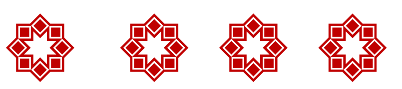
الثاني: المحبة للحق، وهذا أصل العمل.

فإذا قام بالقلب التصديق بالحق والمحبة له صلُح القلب، فلزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك، فما يظهر على البدن من الأقوال والأعمال هو موجب ما في القلب ولازمه ودليله، كما أن ما يقوم بالبدن من الأقوال والأعمال له أيضًا تأثير على ما في القلب، فكل منهما يؤثر في الآخر، ولكن القلب هو الأصل والبدن فرع له،

كما قال النبي ﷺ: «أَلاَ وَإِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً: إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، أَلاَ وَهِيَ القَلْبُ»[متفق عليه].

فإذا عرف ذلك، فاسم «الإيمان» تارة يطلق على ما في القلب من التصديق بالحق والمحبة له، كما في حديث جبريل، وتكون الأقوال والأعمال الظاهرة لوازمه وموجباته ودلائله، فتوجد بوجوده وتنتفي بانتفائه، فيقرن حينها اسم الإيمان بالإسلام تارة، وبالعمل الصالح تارة.

وإذا ذكر اسم الإيمان مفردًا غير مقرون بغيره، فيدخل فيه الإسلام والأعمال الصالحة؛ ويطلق على ما في القلب والبدن إدخالًا لموجب الإيمان ومقتضاه في مسماه، كما في حديث شعب الإيمان.



الفصل الثالث:

تعريف الإيمان وحكاية الإجماع عليه وتكفير تارك العمل:

ومما تقدم جاء تعريف الإيمان المطلق بأنه (قول وعمل) وهذا هو المأثور عن الصحابة وأئمة التابعين وجمهور السلف وهو مذهب أهل السنة، وهذا التعريف يتضمن القول والعمل الباطن والظاهر كما في نصوص الكتاب والسنة؛ ولكن لما كان بعض الناس قد لا يفهم دخول النية في ذلك، زاد بعضهم: (ونية)، وبعضهم يقول: (اعتقاد بالقلب وقول باللسان وعمل بالجوارح) فجعل القول والعمل اسمًا لما يظهر فقط، فاحتاج أن يضم إلى ذلك (اعتقاد القلب) المتضمن لقول القلب وعمل القلب.

وهذه الزيادات في التعريف إنما هي تفسير مجمل، لأن القول المطلق والعمل المطلق في كلام السلف يتناول قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، فقول اللسان بدون قول القلب هو قول المنافقين، قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح]، وكذلك عمل الجوارح بدون أعمال القلوب، هو من أعمال المنافقين التي لا يقبلها الله عَزَّوَجَلَّ؛ قال تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٤٢﴾﴾ فهم يقومون إلى

الصلاة ظاهرًا، وأمّا الذي في قلوبهم فلكي يراهم الناس، ولذلك زاد آخرون في التعريف فقالوا: (قولٌ وعمل ونية واتباع السنة) وهذا حق أيضًا، ففيه إخراج للبدعة من الإيمان، لكن السلف قالوا: (قولٌ وعمل) ليبينوا اشتماله على الجنس، ولم يكن مقصودهم ذكر صفات الأقوال والأعمال.

يقول الإمام إسحاق بن راهويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الإيمان قول وعمل يزيد وينقص لا شك أن ذلك كما وصفنا، وإنما عقلنا هذا بالروايات الصحيحة والآثار العامة المحكمة، وآحاد أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين، وكذلك من بعد التابعين من أهل العلم -على شيء واحد لا يختلفون فيه، وكذلك في عهد الأوزاعي بالشام، وسفيان الثوري بالعراق، ومالك بن أنس بالحجاز، ومعمر باليمن، على ما فسرنا وبينا، أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص) [(١)].

ويقول الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وجدنا الكتاب والسنة يصدقان الطائفة التي جعلت الإيمان بالنية والقول والعمل جميعًا -إلى أن قال- والمصدق لهذا جهاد أبي بكر الصديق بالمهاجرين والأنصار على منع العرب الزكاة، كجهاد رسول الله ﷺ أهل الشرك سواء، لا فرق بينهما في سفك الدماء وسبي الذرية

(١) الإيمان لابن تيمية (ص٢٩٢-٢٩٣).

واغتنام المال، فإنما كانوا مانعين لها غير جاحدين بها)[١].

وهذا الإجماع على هذا التعريف قد حكاه أيضًا الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: (وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ومن أدركناهم، يقولون: إن الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر) [٢]. إذًا من ترك العمل – وهو ما ذكر في حديث الإسلام والإيمان من فرائض الدين وهي الأربع: «الصلاة والزكاة والصيام والحج» فلا يصح إيمانه الظاهر والباطن.

وكذلك جاءت الرواية عن السلف في تكفير تارك العمل، ردًا على المرجئة، قال الإمام سفيان بن عيينة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (المرجئة سموا ترك الفرائض ذنبًا بمنزلة ركوب المحارم، وليسا سواء، لأن ركوب المحارم متعمدًا من غير استحلال معصية، وترك الفرائض من غير جهل ولا عذر هو كفر، وبيان ذلك في أمر آدم وإبليس، وعلماء اليهود الذين أقروا بنعت النبي ﷺ، ولم يعملوا بشرائعه) [٣].

وقال الإمام إسحاق بن راهويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (غَلَت المرجئة حتى

(١) الإيمان لأبي عبيد (ص ١٠-١٢).

(٢) الإيمان لابن تيمية (ص٢٩٢)، وشرح أصول الاعتقاد للالكائي (٥/٨٨٦).

(٣) السنة لعبد الله بن أحمد (١/٣٤٧)، وفتح الباري لابن رجب (١/٢٣)، وجامع العلوم والحكم (١/١٤٨).

صار من قولهم، أن قومًا يقولون: «من ترك الصلوات المكتوبات وصوم رمضان والزكاة والحج وعامة الفرائض، من غير جحود لها لا نكفره، يرجى أمره إلى الله بعد، إذ هو مقر»، فهؤلاء الذين لا شك فيهم) يعني أنهم مرجئة [(١)].

وقال: (ثم هم أصناف؛ [يعني: بعد اتفاقهم على عدم كفر من ترك الفرائض] منهم من يقول: نحن مؤمنون البتّة ولا نقول: عند الله، ويرون الإيمان قولًا وعملًا. وهؤلاء أمثلهم)[(٢)].

قلت: هؤلاء هم المعاصرون لنا اليوم ممن يزعم أنه على مذهب السلف!!

ثم قال: (وفرقةٌ يقولون: الإيمان قول وتصديقه العمل، وليس العمل من الإيمان؛ ولكن العمل فريضة، والإيمان هو القول، ويقولون: حسناتنا متقبلة ونحن مؤمنون عند الله، وإيماننا وإيمان جبريل واحد)[(١)].

وقال الإمام الحميدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أخبرت أن ناسًا يقولون: من أقر بالصلاة والزكاة والصوم والحج، ولم يفعل من ذلك شيئًا حتى يموت، أو يصلي مستدبر القبلة حتى يموت، فهو مؤمن ما لم يكن جاحدًا،

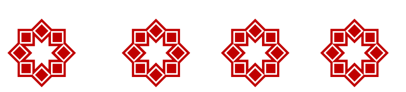
---

(١) فتح الباري لابن رجب (٢٣/١).والسنة لحرب (ص ٩٢).

(٢) السنة لحرب الكرماني (ص٩٣).

فقلت: هذا الكفر الصراح، وخلاف كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وفعل المسلمين)، ولما بلغ الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما نقل إلى الحميدي من كلام المرجئة، قال: (من قال هذا فقد كفر بالله، ورد على الله أمره وعلى الرسول ما جاء به) (١).

ولهذا قال الإمام الحميدي في آخر مسنده في رسالته أصول السنة: (السنة عندنا؛ أن الإيمان قولٌ وعمل يزيد وينقص، ولا ينفع قولٌ إلا بعمل ولا عملٌ وقولٌ إلا بنية، ولا قولٌ ولا عملٌ بنية إلا بسنة) إلى أن قال: (وأن لا يقول كما قالت الخوارج: «من أصاب كبيرة فقد كفر»، ولا نكفر بشيء من الذنوب، إنما الكفر في ترك الخمس التي قال رسول الله ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ؛...» فأما ثلاثٌ منها فلا يناظر تاركها: من لم يتشهد ولم يصل ولم يصم؛ لأنه لا يؤخر من هذه شيءٌ عن وقته، ولا يجزئ من قضاه بعد تفريطه فيه عامدًا عن وقته) (٢).



---

(١) السنة للخلال (٣/٥٨٦) وشرح أصول الاعتقاد للالكائي (٥/٨٨٧).

(٢) مسند الحميدي (٢/٣٦١-٣٥٧).

الفصل الرابع:

شبهة المرجئة الذين لم يُكفّروا بترك العمل الظاهر والرد عليها:

إن الذين لم يكفروا بترك العمل الظاهر، إنما نظروا إلى أصل الإيمان ولم ينظروا إلى موجباته ومقتضياته ولوازمه، فأخرجوا العمل الظاهر عن كونه ركنًا في الإيمان، وهذا خطأ بيّن لأن العمل الظاهر لازم للعمل الباطن ولا ينفك عنه، وانتفاء الظاهر دليل انتفاء الباطن لامتناع قيام الإيمان بالقلب من غير حركة البدن، فإن العمل تحقيق لإيمان القلب وتصديق له، ولهذا قال طائفة من العلماء: (الإيمان كله تصديق، فالقلب يصدق ما جاءت به الرسل، واللسان يصدق ما في القلب، والعمل يصدق القول)، ومن هذا قوله تعالى لإبراهيم عليه السلام: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآ﴾ [الصافات]، فإن إبراهيم عليه السلام كان معتقدًا صدق رؤياه من حين رآها، فرؤيا الأنبياء وحي، وإنما جعله الله مصدقًا لها بعد أن فعل ما أمر به فيها، وكذلك قول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**الْعَيْنَان تَزْنِيَان، وَزِنَاهُمَا النَّظَرُ**... [إلى أن قال:] **وَالْقَلْبُ يَهْوَى وَيَتَمَنَّى، وَالْفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ، أَوْ يُكَذِّبُهُ**»، فجعل التصديق والتكذيب في الفعل.

وكما قال الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ليس الإيمان بالتمني ولا بالتحلي، ولكن ما وقر في القلب وصدقته الأعمال)[(١)].

وقوله: (ليس الإيمان بالتمني) يعني: الكلام، وقوله: (بالتحلي) يعني: أن يصير حلية ظاهرة له من غير حقيقة في قلبه، ومعنى ذلك: أن الإيمان ليس هو ما يظهر من القول، ولا من الحلية الظاهرة، ولكن ما وقر في القلب وصدقته الأعمال، فالعمل يصدق أن في القلب إيمانًا، فإذا لم يكن عمل، كذب أن في قلبه إيمانًا، لأن ما في القلب مستلزم للعمل الظاهر، وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم، ولهذا يقول الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الإيمان لا يكون إلا بعمل)[(٢)].

فالإيمان عند أهل السنة يزيد وينقص وذلك لوجوه:

أحدها: الإجمال والتفصيل فيما أمروا به.

الثاني: الإجمال والتفصيل فيما وقع منهم.

الثالث: أن العلم والتصديق يكون بعضه أقوى من بعض وأثبت وأبعد من الشك والريب.

الرابع: أن التصديق المستلزم للمحبة وعمل القلب، هو المعتبر في

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (١١/٢٢) ح(١٠٤٠٠).

(٢) السنة للخلال (٥٦٦/١).

الشرع.

الخامس: أن أعمال القلوب والجوارح؛ تتفاوت تفاوتًا عظيمًا، ويتفاضل الناس بها.

السادس: أن الذاكر لما أمر الله به بقلبه واستحضاره لذلك بحيث لا يكون غافلًا عنه: أكمل ممن صدق به وغفل عنه.

السابع: يكون عند بعض المؤمنين كثيرٌ من التفصيلات التي ينكرونها؛ لجهلهم أنها مما جاء به الرسول، فيكون ذلك نقصًا عمن ليس كذلك، فمن علم وعمل أكمل ممن أخطأ ذلك، ومن علم الصواب بعد الخطأ وعمل به؛ أكمل ممن لم يكن كذلك.

ويتبين غلط المرجئة من وجوه:

أحدها: ظنهم أن الإيمان الذي فرضه الله على العباد متماثل في حق العباد، وأن الإيمان الذي يجب على شخص يجب مثله على كل شخص، وليس الأمر كذلك، فإن الملائكة أوجب الله عليهم من الإيمان ما لم يوجبه على الثقلين، وأوجب على الأنبياء ما لم يوجبه على غيرهم، وكذلك أتباع الأنبياء المتقدمين أوجب الله عليهم من الإيمان ما لم يوجبه على أمة محمد، وأوجب على أمة محمد من الإيمان ما لم يوجبه على غيرهم، والإيمان الذي كان يجب قبل نزول جميع القرآن، ليس هو مثل الإيمان الذي يجب بعد نزول جميع

القرآن، والإيمان الذي يجب على من عرف ما أخبر به الرسول مفصلًا ليس مثل الإيمان الذي يجب على من عرف ما أخبر به مجملًا، فإنه لا بد في الإيمان من تصديق الرسول في كل ما أخبر، فمن مات عقب ذلك لم يجب عليه من الإيمان غير ذلك، وأيضًا لا يجب على كل واحدٍ من العامة أن يعرف كل ما أمر به الرسول وكل ما نهى عنه وكل ما أخبر به، إنما عليه أن يعرف ما يجب عليه هو بعينه وما يحرم عليه، فمن لا مال له لا يجب عليه أن يعرف أمره المفصل في الزكاة، ومن لا استطاعة له على الحج ليس عليه أن يعرف أمره المفصل في المناسك، ومن لم يتزوج ليس عليه أن يعرف ما وجب للزوجة، فصار يجب من الإيمان تصديقًا وعملًا على أشخاص ما لا يجب على آخرين.

الوجه الثاني من غلطهم: ظنهم أن الإيمان الذي في القلب يكون صحيحًا بدون العمل الذي في القلب، كمحبة الله وخشيته ورجائه والتوكل عليه والشوق إلى لقائه. وبدون العمل الظاهر، كالصلاة والزكاة والصوم والحج. فظنوا أنه قد يكون الإنسان مؤمنًا بقلبه، وهو مع هذا يسب الله ورسوله ويعادي الله ورسوله، ويعادي أولياء الله، ويوالي أعداء الله، ويهدم المساجد، ويهين المصاحف، ويكرم الكفار غاية الكرامة، ويهين المؤمنين غاية الإهانة، ولا يصلي ولا يزكي ولا يصوم رمضان ولا يحج البيت، قالوا: وهذه كلها

معاصٍ لا تنافي الإيمان الذي في قلبه، بل يفعل هذا ويترك الفرائض، وهو في الباطن عند الله مؤمن، وإنما ثبت له في الدنيا أحكام الكفار، لأن هذه الأعمال والأقوال أمارة على الكفر ليحكم بالظاهر**!!**

فإذا أُورِد عليهم الكتاب والسنة والإجماع على أن الواحد من هؤلاء كافر في نفس الأمر من قول ظاهر أو عمل ظاهر، وأنه معذب في الآخرة. قالوا: فهذا دليل على انتفاء التصديق والعلم من قلبه**!!**.

وهذا هو **الوجه الثالث** الذي غلطوا فيه: فالكفر عندهم شيء واحد، وهو الجهل أو تكذيب القلب، والإيمان شيء واحد وهو العلم أو تصديق القلب.

وقد كفّر السلف - كوكيع بن الجراح وأحمد بن حنبل وأبي عبيد القاسم بن سلام وغيرهم - من يقول بهذا القول، فهؤلاء الغلاة من المرجئة خالفوا بهذا القول؛ الشرع والعقل والحس، وما أجمع عليه طوائف بني آدم السليمي الفطرة، فإبليس كافر بنص القرآن، وإنما كفره باستكباره وامتناعه عن السجود لآدم، لا لكونه كذب خبرًا، وكذلك فرعون وقومه، قال الله فيهم: ﴿ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ [النمل: ١٤]، وقال موسى ﷺ وهو الصادق المصدوق، ردًا على فرعون: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ ﴾ [الإسراء: ١٠٢]، فدل على أن

فرعون كان عالمًا بأن الله أنزل الآيات التسع، ولكنه من أكبر خلق الله عنادًا وبغيًا، لفساد إرادته وقصده لا لعدم علمه، وكذلك اليهود الذين قال الله فيهم: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡ﴾ [البقرة: ١٤٦]، وكذلك الكفار الذين قال الله فيهم: ﴿قَدۡ نَعۡلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحۡزُنُكَ ٱلَّذِي يَقُولُونَۖ فَإِنَّهُمۡ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ ٣٣﴾ [الأنعام]، بل إن أبا طالب وغيره كانوا يحبون النبي ﷺ، ويحبون علو كلمته، وليس عندهم حسد له، وكانوا يعلمون صدقه، ولكن كانوا يعلمون أن في متابعته فراق دين آبائهم وذم قريش لهم، فما احتملت نفوسهم ترك تلك العادة واحتمال هذا الذم، فلم يتركوا الإيمان لعدم التصديق والعلم في قلوبهم بل لهوى النفس واستحباب الحياة الدنيا على الآخرة.

ثم إنه من المعلوم من الدين بالضرورة، أن كل من تكلم بكلمات الكفر مختارًا غير مكره، فهو كافر باطنًا وظاهرًا، فقد ذكر الله كلمات الكفار في القرآن وحكم بكفرهم واستحقاقهم الوعيد بها، كقوله تعالى: ﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾ [المائدة: ٧٣] وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾ [المائدة: ٧٢] وغير ذلك من الآيات.

❖ بل قد أخبر الله بكفر من تكلم بالكفر من غير اعتقاد للكفر، فقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَائِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾ ﴾.

❖ فهؤلاء كفروا بعد إيمانهم مع قولهم: إنا تكلمنا بالكفر من غير اعتقاد له، بل كنا نخوض ونلعب، فهم بقولهم الكفر كفروا ظاهرًا وباطنًا، سواء كانوا يعتقدون أن ذلك محرم، أو كانوا مستحلين له، أو كانوا ذاهلين عن اعتقادهم، وسواء كانوا مازحين أو جادين.

❖ فمن قال بأن كفر المستهزئ والسابّ لله أو رسوله إنما هو لاستحلاله الاستهزاء والسب، فهذه زلة منكرة وهفوة عظيمة، وذلك من وجوه:

الأول: أن اعتقاد حل السب كفر، سواء اقترن به وجود السب أم لم يقترن به، إذًا فلا أثر للسب في الكفر وجودًا وعدمًا، وإنما المؤثر هو اعتقاد الحل!!.

الوجه الثاني: أنه إن كان كل من سب أو استهزأ فهو مستحل لا محالة وذلك لمجرد الفعل أو القول، لزم من ذلك أنه لا فرق بين سب

النبي ﷺ وبين قذف المؤمنين أو غيبتهم، وغير ذلك من الأقوال التي عُلم أن الله حرمها، فكل من فعل شيئًا من ذلك فهو مستحل لا محالة وذلك لمجرد الفعل أو القول!! وهذا باطل بالكتاب والسنة والإجماع.

الوجه الثالث: أنه إذا كان الكفر هو اعتقاد الحل فليس في السب أو الاستهزاء ما يدل على أن السابّ والمستهزئ مستحل، فيجب أن لا يكفر، لا سيما إذا قال: أنا أعتقد أن هذا حرام، وإنما تكلمت غيظًا وسفهًا أو عبثًا ولعبًا، كما قال المنافقون: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾!!.

❖ **فإن قيل**: لا يكونون كفارًا!!

فهو خلاف نصِّ القرآن.

❖ **وإن قيل**: يكونون كفارًا

فهو تكفير بغير موجب؛ إذا لم يجعلوا نفس السب والاستهزاء الظاهر كفرًا.

❖ **فإن قيل**: نحن لا نصدقه في دعواه عدم الاستحلال.

قيل: هذا لا يستقيم، فإن التكفير لا يكون بأمر محتمل، فإذا كان يقول: أنا أعتقد أن ذلك ذنب ومعصية، وأنا أفعله، فكيف يكفر إن لم يكن ذلك كفرًا وإن لم يعتقد؟!

ولهذا قال سبحانه وتعالى: ﴿لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ ولم يقل: قد كذبتم في قولكم: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ فلم يكذبهم في هذا العذر كما كذبهم في سائر ما أظهروه من الأقوال والأعمال كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ١﴾[المنافقون] وقوله: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ١٤٢﴾[النساء] التي هي لهم عذر يوجب براءتهم من الكفر لو كانوا صادقين، بل تبين أنهم كفروا بعد إيمانهم بهذا الخوض واللعب.

ولم يعذر الله أحدًا وقع في الكفر إلا من أكره مع كون قلبه مطمئنًا بالإيمان، قال تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنُّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ١٠٦ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّواْ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْآخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ١٠٧﴾[النحل].

والآية تدل على أنه لا يعذر من المكرهين على الكفر أحد إلا من كان قلبه مطمئنًا بالإيمان، وأما إن أكره على قول الكفر أو فعله ثم انشرح صدره لذلك فقد كفر، والدلالة على هذا في الآية

من وجهين:

الأول: قوله: ﴿إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ﴾ فإنه تعالى لم يستثن إلا المكره، ومعلوم أن الإنسان لا يكره إلا على الفعل أو الكلام فقط، وأما عقيدة القلب فلا يكره أحد عليها، ولذلك جاء الشرط في بقاء هذا المكره على الإسلام بعد تكلمه بالكفر؛ بأن يكون قلبه مطمئنًا بالإيمان، فإن فقد الشرط وانشرح صدره بالكفر بعد أن أكره، فقد كفر بالله وخرج من الملة، إلا أن شبهة الإكراه الظاهرة جعلته كفر نفاق في الباطن، ولم نؤمر أن ننقب عن بطنه فننظر ما في قلبه، فلنا الظاهر؛ وهو أنه مكره وأما في الآخرة فقال سبحانه: ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١٠٦﴾ فظهر بذلك أن من تكلم بالكفر وفعله من غير إكراه فقد شرح بالكفر صدرًا، وإلا ناقض أول الآية آخرها.

الوجه الثاني: قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ﴾[النحل: ١٠٧] فبين سبحانه أن هذا الكفر والعذاب استحقوه بسبب أن لهم في ذلك حظًا من حظوظ الدنيا آثروه على الآخرة، فلم يكن هذا الكفر والعذاب بسبب الاعتقاد من تكذيب القلب أو جهله بالتوحيد، فإن الأصل الذي جعله الله

موجبًا للخسران، استحباب الدنيا على الآخرة؛ وهذا السبب قد يكون مع التصديق والعلم بأن الكفر يضر في الآخرة.

فإذا تكلم بكلمة الكفر اختيارًا من غير إكراه فقد شرح بها صدرًا، وخرج من ثبت إكراهه عن أن يكون بإظهار الكفر كافرًا، إلى رخصة الله تعالى والثبات على الإيمان ما دام أن قلبه مطمئن بالإيمان.

ومما يلحق بالإكراه والاضطرار في العذر ما يلي:

١- من كان قارئًا للكفر أو حاكيًا له في شهادة أو غيرها.

٢- من كان جاهلًا جهلًا يعذر به، كذاك الذي أمر بأن يحرق بعد موته وأن يذروا نصفه في البر ونصفه في البحر، كما في الصحيحين، أو من لم تبلغهم الفرائض، ما دام أنهم باقون على التوحيد وعدم الشرك؛ فلم يعبدوا مع الله غيره: فإن وقع أحدهم في الشرك الأكبر فهو مشرك جاهل، ولكن لا يعاقب في الدنيا ولا في الآخرة إلا بعد إقامة الحجة عليه.

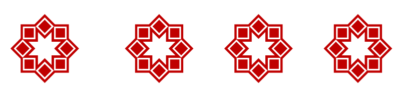
٣- من كان مخطئًا خطأ يعذر به، كمن أخطأ من شدة الفرح فقال: «**اللهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ**» أخطأ من شدة فرحه بدابته، أو أخطأ من شدة الغضب كمن ألقى المصحف ذهولًا عنه لغضبه، كما ألقى موسى الألواح التي كتبت التوراة فيها.

٤- من كان مأذونًا له شرعًا، كاستئذان محمد بن مسلمة النبي ﷺ عندما أراد الذهاب لقتل كعب بن الأشرف – أن يقول فيه، وهذا خاص في حياة النبي ﷺ فهو الذي يأذن في حقه.

فهذه الأحوال مما يقطع فيها أن قلوبهم مطمئنة بالإيمان، وأن فعلهم ليس استحبابًا منهم للدنيا على الآخرة، بل إن بعضهم فعل ما فعل لإرادته الآخرة، والله الهادي إلى سواء السبيل.

هذه نبذة أصلها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ لخصتها وهذبتها؛ فزدت فيها ونقصت للتقريب والتوضيح والبيان سائلًا الله أن ينفعني بها وإخواني المسلمين والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

تمَّت الرِّسَالَةُ بِحَمدِ اللهِ وَفَضْلِهِ وَمَنِّهِ وكَرَمِهِ.



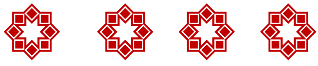
فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الموضوعات

الرسالة الأولى: هِدَايَةُ الحَيرَانِ بِمَا ثَـبَتَ فِي صُورَةِ الرَّحْمَنِ

الرسالة الثانية: شَرْحُ الصَّدْرِ فِي السُّؤَالِ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الأَمْرِ



الرسالة الثالثة: البَيَانُ وَالإِيضَاحُ فِي حُكْمِ تَرْكِ الصَّلَاةِ

❁ ❁ ❁ ❁

الرسالة الرابعة: الإِسْلامُ وَالإِيمَانُ وَمَنْزِلَةُ العَمَلِ مِنَ الدِّينِ

❁ ❁ ❁ ❁